تمويلات الشركاء الدوليين تتدفق علي مصر في ٢٠٢٦

مصر تتسلم مليار يورو من تمويلات الاتحاد الأوروبي وتقترب من الحصول على نحو ٢,٧ مليار دولار من صندوق النقد

مصر تنتظر رؤية الحكومة لتصفير الديون و سط انتقادات كاسحة لمقترح «المقايضة الكبرى»

كانت و ستظل درع القضية الفلسطينية وسيف الدفاع عن غزة

كيف طوعت مصر الموقف الأمريكي لإرادتها رغم شريعة الغاب التي تسيطر علي الموقف العالمي؟

ورقة بردى 08

إنجاز تاريخي .. تعزيز قدرات الموانئ المصرية بتشغيل محطة الحاويات RSCT في ميناء السخنة

مصر تدخل سباق البحث عن المعادن وتدفع بمزيد من الحوافز أمام المستثمرين

تفاصيل خطوات الحكومة لإعادة رسم خارطة الحماية للعمالة غير المنتظمة

الأحد
الاحد ١٨ يناير ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٢٦ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

سباق بين القطاعات الإنتاجية لتعزيز «قفزة الصادرات»

دعم جديد لصادرات العقارات عبر وثائق سندات الملكية

مصر تدخل ساحة الاستثمار في الطاقة الشمسية بسلسلة من الاتفاقيات والعقود الاستراتيجية

خلال اجتماعه بمدبولى وبدوى

الرئيس السيسى يوجه بمواصلة الالتزام بسداد مستحقات شركات البترول والغاز العاملة في مصر وتكثيف الجهود لتوسيع نطاق الاستكشافات

كتب – أسامة السيد

وجّه الرئيس عبد الفتاح السيسى، بضرورة مواصلة الالتزام بسداد مستحقات شركات البترول والغاز العاملة في مصر، والوفاء بالالتزامات تجاههم بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز، مع توفير حوافز لتسريع وتكثيف عمليات تنمية الحقول والإنتاج وإجراء استكشافات جديدة.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس السيسي، يوم أمس السبت ، مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية.

كما أكد الرئيس السيسى، على ضرورة تكثيف الجهود لتوسيع نطاق الاستكشافات، والاستفادة من التجارب الناجحة، مشددًا على أهمية توفير المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين في قطاعات البترول والغاز والتعدين، بما يسهم في تعزيز حجم الاستثمارات وزيادة الإنتاج لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية المتنامية.

وصرّح السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأنه تم خلال الاجتماع استعراض عدد من ملفات عمل وزارة البترول والثروة المعدنية، خاصة ما يتعلق بالجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة ومركز إقليمي لتداول الغاز، وتطورات موقف أنشطة المسح السيزمي بحرًا وجوًا، والجهود المبذولة لتوسيع نطاق عمليات الاستكشاف البري والبحري للبترول والغاز، بما في ذلك خطة تنويع مصادر إمدادات الغاز، والحوافز الموجهة لشركات الاستكشاف، بهدف جعل مصر من أكثر الدول جذبًا للاستثمارات في هذا المجال.

وأضاف المتحدث الرسمي، أن الاجتماع تناول جهود الحكومة والتنسيق بين وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة لتأمين احتياجات مصر من الغاز، خاصة لصيف العام الجاري ٢٠٢٦.

كما تابع الرئيس خلال الاجتماع التطورات المتعلقة بقطاع التعدين في مصر، وحجم الاحتياطي الجيولوجي، ومؤشرات الاستثمار في هذا القطاع المهم، حيث أشار وزير البترول والثروة المعدنية إلى أن مصر ستطلق خلال الربع الأول من العام الجاري أول مسح جوي شامل للثروات المعدنية منذ 40 عامًا، بهدف تحديث البيانات الجيولوجية، وبناء قاعدة بيانات ضخمة لجذب الاستثمارات التعدينية العربية والعالمية.

وأوضح المتحدث الرسمي أن المهندس كريم بدوي استعرض خلال الاجتماع أيضًا تقريرًا حول مشاركته في النسخة الخامسة من مؤتمر التعدين الدولي الذي انعقد بالعاصمة السعودية الرياض، خلال الفترة من 13 إلى 15 يناير 2026، حيث سلط الوزير خلاله الضوء على الإصلاحات التشريعية الشاملة التي نفذتها الدولة المصرية لجذب المستثمرين.

رويترز: شركة ميرسك للشحن البحرى تعود للعبور بالمجرى الملاحى لقناة السويس

قالت شركة ميرسك الدنماركية للشحن البحري ، إنها ستستأنف الإبحار في البحر الأحمر وقناة السويس لخدمتها التي تربط الشرق الأوسط والهند بالساحل الشرقي للولايات المتحدة.

وبحسب وكالة رويترز، أضافت الشركة في بيان «قررت شركة ميرسك تطبيق عودة هيكلية إلى مسار عبور قناة السويس لجميع رحلات خدمة 'إم.إي.سي.إل' موضحة أن ذلك جزء من نهج تدريجي ستطبقه على أسطولها.

وتدرس شركات الشحن العودة إلى ممر التجارة الحيوي بين آسيا وأوروبا بعد مرور أكثر من عامين على بدء تغيير مسار سفنها إلى مسار حول أفريقيا.

وقالت الشركة، إن هذا القرار يأتي في أعقاب استقرار الأوضاع في البحر الأحمر وحوله، بما في ذلك قناة السويس، مضيفة أن لديها خطط طوارئ جاهزة في حال تدهور الوضع الأمني، وذلك حسبما نشرته وكالة «رويترز».

والثلاثاء الماضي، أجرت شركة «ميرسك» تجربة عبور جديدة بين الشرق والغرب عبر قناة السويس بعد النجاح الذي حققته سفينة الشركة في ديسمبر 2025.

وأوضحت الشركة في بيان رسمي أن الفترة من 11 إلى 12 يناير 2026 شهدت عبور سفينة الشحن رحلة 552، التي ترفع العلم الأمريكي باسم «ميرسك دنفر»، بأمان إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب عبر خدمة MECL .

وأكدت اتخاذ جميع تدابير السلامة اللازمة، مع إعطاء الأولوية لأمن الطاقم والسفينة والشحنة، وتم إبلاغ العملاء مباشرة بكل التفاصيل.

اليوم .. البريد المصري يفتح باب التسجيل الإلكتروني لـ«السكن البديل» لقانون الإيجار القديم

أعلن البريد المصري عن بدء إتاحة التسجيل الإلكتروني للمواطنين المخاطبين بقانون الإيجار القديم والراغبين في الاستفادة من السكن البديل، وذلك اعتبارًا من اليوم الأحد الموافق ١٨ يناير، من خلال عدد كبير من مكاتب البريد المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية، ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة لتطوير منظومة الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات على المواطنين،و تعتبرهذه الخطوة ضمن خطة شاملة تهدف إلى تنظيم عملية التقديم، وضمان وصول الخدمة إلى مستحقيها بشكل عادل وأمن، مع الاعتماد على الحلول الرقمية الحديثة لتسريع الإجراءات وتحقيق أعلى درجات الدقة.

وأوضح البريد المصري أن خدمة التسجيل الإلكتروني للسكن البديل سيتم تقديمها من خلال ٥٠٠ مكتب بريد موزعين على مستوى الجمهورية، بما يحقق تغطية جغرافية كاملة لكافة المحافظات، ويُسهم في تخفيف الضغط على المكاتب الحكومية الأخرى، ويقلل من التكدسات والزحام، وأكدت الهيئة أن اختيار هذا العدد من المكاتب جاء بعد دراسة دقيقة للكثافات السكانية واحتياجات المواطنين، بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمة في المدن والمراكز المختلفة، وأشار البريد المصري إلى أن التقديم في المرحلة الأولى يقتصر على المواطنين الذين لديهم حساب مُفعّل على منصة مصر الرقمية، حيث يتم الاعتماد على المنصة في التحقق الإلكتروني من بيانات المتقدمين، الأمر الذي يضمن دقة المعلومات وسرعة فحص الطلبات، ويحد من أي أخطاء أو تكرار في البيانات.

وأوضح أن هذه الآلية تساعد الجهات المختصة من مراجعة الطلبات بشكل أكثر كفاءة، وتسهم في تسريع عملية اتخاذ القرار بشأن أحقية المتقدمين في الاستفادة من السكن البديل، وفي هذا السياق، أكد البريد المصري أنه سيتم خلال مرحلة لاحقة إتاحة خدمة إنشاء وتفعيل حساب جديد على منصة مصر الرقمية من خلال مكاتب البريد، وذلك لتسهيل الإجراءات على المواطنين.

الرئيس ردا علي ترامب: نقدر جهودكم و نهر النيل قضية محورية لمصر

كتبت – رضوى عبدالله

أعرب الرئيس عبد الفتاح السيسى، عن تثمينه لرسالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وجهوده المقدّرة في ترسيخ دعائم السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي وما تضمنته من تقدير لدور مصر المحوري في دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة.

وكتب الرئيس السيسى عبر حساباته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي رسالة باللغتين المصرية والإنجليزية، قال فيها:»أثمّن رسالة فخامة الرئيس «دونالد ترامب»، وجهوده المقدّرة في ترسيخ دعائم السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي وما تضمنته من تقدير لدور مصر المحوري في دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة".

وأضاف الرئيس السيسى:»كما أثمن اهتمام الرئيس «ترامب» بمحورية قضية نهر النيل لمصر، الذي يمثل شريان الحياة للشعب المصري، وأن مصر أكدت حرصها على التعاون الجاد والبناء مع دول حوض النيل، والقائم على مبادئ القانون الدولي ، وبما يحقق المصالح المشتركة دون إضرار بأي طرف. وهي الثوابت التي يتأسس عليها الموقف المصري".

وفي هذا الإطار، قال الرئيس السيسى:» وجّهت خطابا للرئيس ترامب تضمن الشكر والتقدير، وتأكيد الموقف المصري ، وشواغلنا ذات الصلة بالأمن المائي المصرى، والتأكيد على الدعم المصرى لجهوده والتطلع لمواصلة العمل عن كثب معه خلال المرحلة المقبلة".

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك

مجلس الوزراء يوضح حقيقة الرسائل المنسوبة للبريد لطلب سداد مخالفات مرورية

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، بيانًا عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، أوضح من خلاله حقيقة الرسائل النصية الاحتيالية المنسوبة للبريد المصري والتي تطالب بسداد مخالفات مرورية.

وأوضح المركز الإعلامي، أنه بالتواصل مع الهيئة القومية للبريد؛ أفادت بأن الرسائل النصية المتداولة والمشار إليها مزيفة وغير صادرة عن البريد المصري، مشددة على أن الرسائل الصادرة بشأن المخالفات المرورية تتضمن فقط رابط الموقع الإلكتروني الرسمي للنيابة العامة وهو: «https://ppo.gov.eg/tr»، دون إدراج أي روابط أخرى بخلاف هذا الرابط الرسمي.

وحذرت الهيئة المواطنين من محاولات الاحتيال الإلكترونية التي تتم عبر إرسال رسائل نصية (SMS) تدّعي تسجيل مخالفات مرورية وفرض غرامات مالية عليهم، وتتضمن روابط إلكترونية مزيفة تستهدف اختراق حساباتهم الشخصية، بزعم سداد غرامات مخالفات مرورية، مع الادعاء أنها صادرة عن البريد المصري.

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 18 يناير 2026 ● العدد 826

مصر تحتفل بمرور ١٠ سنوات علي إطلاق المبادرة الرئاسية

٤ مليون مواطن علي قائمة المستفيدين من «سكن لكل المصريين»

تكلفة المشروع تتجاوز الـ 600 مليار جنيه حتى الان شاملة تنفيذ الوحدات والمرافق وقيمة الأرض ..

وضعت المبادرات الرئاسية التي تم إطلاقها في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي هدف تحسين الحياة والأوضاع المعيشية لملايين المصريين علي رأس أولوياتها ، ومن بينها المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» والتي تهدف لتوفير وحدات سكنية مناسبة لمحدودي ومتوسطي الدخل، وتقدمها وزارة الإسكان عبر مراحل (طرحت مراحل مثل «سكن لكل المصريين ٧» و «٨»)، تشمل وحدات جاهزة للتسليم أو تحت الإنشاء بمساحات مختلفة (٧٥-٩٠م²)، وتعتمد على التمويل العقاري بفوائد ميسرة، وتُتاح التقديم إلكترونيا عبر منصة مصر الرقمية أو موقع الصندوق.

وفي تصريحات له قبل أيام ، قال المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، إن مشروع سكن لكل المصريين هو فرصة لتوفير وحدات سكنية لأكبر فئة مهمشة في مصر، وتوفير حياة كريمة.

وأضاف أن برنامج سكن لكل المصريين ساهم في دعم قطاع المقاولات، موضحا أن البرنامج استفاد منهم نحو ٤ مليون مواطن ، مشيرا إلي أن الوزارة مستمرة في تنفيذ مشروع سكن لكل المصريين دون التقيد بحد اقصي، وجاري دراسة مقترحات مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروع سكن لكل المصريين، موضحا انه من المقترح تنفيذ المبادرات في عدد من المدن منها العاشر من رمضان وعدد من مدن الصعيد .

وأوضح وزير الإسكان أن الصندوق اتجه نحو تنفيذ مشروع الإسكان الأخضر، لمواجهة تغير المناخ، وتساهم في ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، ويستهدف الصندوق تنفيذ نحو ٧٠ الف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الأخضر.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، شهد الأسبوع الماضي الاحتفالية التي نظمها صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بالعاصمة الإدارية الجديدة، للاحتفال بإنجازات المبادرة الرئاسية "سكن كل المصريين" خلال ١٠ سنوات، بالتعاون مع برنامج تمويل الإسكان الشامل بمشاركة البنك الدولي، والحصول على شهادة EDGE Advanced من مؤسسة التمويل الدولية IFC .

و قال الدكتور مصطفى مدبولي، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، كلف الحكومة بتوفير وحدة سكنية لكل من تنطبق عليه الشروط الخاصة بمحدودي الدخل، موضحا أن الدولة تضع العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية علي راس أولوياتها وفي مقدمة الملفات التي تحظي باهتمام غير مسبوق من القيادة السياسية في تاريخ مصر .

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، أن هناك عشرات المشروعات التي تم تنفيذها في مجال العداله الاجتماعية والحماية المجتمعية سواء تتعلق بوحدات سكنية او توفير خدمات الصرف الصحي او المياه ، ووحدات صحية ومكاتب بريد وخلافه.

وقال إن مشروع سكن لكل المصريين يعد واحد من اكبر المشروعات علي مستوي العالم بشهاده البنك الدولي وجهات دولية عديدة، موضحا ان نسبة الإشغال في مشروع سكن لكل المصريين وصلت لـ ٩٤٪.

وأوضح أن برنامج الإسكان الاجتماعي، يعد أول حائط صد، لمواجهة التعدي علي الأراضي الزراعية ، ويعد واحد من اكبر البرامج المنتجة لفرص العمل في فتره كانت نسبة البطالة لـ ١٣٪.

وأشار رئيس مجلس الوزراء، أن برنامج سكن لكل المصريين، كان أحد المحركات لتسريع وتيرة التنمية داخل المدن الجديدة، وهناك مدن كانت صحراء جردا واصبحت حاليا مدن مكتظة بالسكان بسبب مشروع الإسكان الاجتماعي ، فضلا لا عن ان هذا المشروع شجع علي تنفيذ عدد كبير من الصناعات وتوطين الصناعة داخل مصر .

وفي السياق ذاته، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط، أن برنامج «سكن لكل المصريين»، يُعد من البرامج الرئيسية التي تعكس تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن المصري، وأداة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، من خلال تلبية الطلب على السكن اللائق لأكثر من ٤ ملايين مواطن في جميع المحافظات، لاسيما من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، بما يُعزز التماسك الاجتماعي، ويُدعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأكدت أن البرنامج مبادرة غير مسبوقة، تكاملت فيه الجهود الوطنية والشراكات الدولية على مدار اكثر من ١٠ سنوات، حيث خصصت الدولة أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه من الاستثمارات العامة في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٥، لتنفيذ المشروع، بالإضافة إلى التمويل الميسر من البنك الدولي، أكبر بنوك التنمية متعددة الأطراف في العالم، بقيمة مليار دولار ما يعادل حاليًا (٤٧ مليار جنيه)، كما أنه يُعد المشروع الأكبر من نوعه على مستوى العالم، ما يؤكد مكانة التجربة المصرية في صياغة وتصميم المشروعات التي تقوم على الملكية الوطنية الخالصة ويتم تنفيذها مع الشركاء الدوليين.

وتابعت أن الدولة عملت من خلاله على زيادة فرص الحصول على السكن الكريم والملائم للأسر محدودة الدخل، من خلال ٥ مكونات هي تحسين قدرة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وتحسين فعالية برامج الإسكان الاجتماعي، ودعم الوصول إلى ملكية المنازل ووحدات الإيجار، وتقليل عدم التطابق الجغرافي لبرامج الإسكان، واستيعاب الوحدات الشاغرة وغير المكتملة.

وقالت إن نجاح البرنامج تجاوز ما تحقق في القطاع العقاري وتوفير الوحدات السكنية، إلى زيادة نسبة الشمول المالي والتطور الكبير في سوق التمويل العقاري، وهو ما انعكس على زيادة حجم سوق التمويل العقاري لنحو ٩٥ مليار جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥.

الأرقام تتحدث

يشير خبراء، ومتخصصون إلي أنه بلغة الأرقام، فإن مشروع سكن لكل المصريين هو المشروع الأكبر على مستوى العالم بتكلفة تتجاوز الـ ٦٠٠ مليار جنيه حتى الان، شامله تنفيذ الوحدات والمرافق وقيمة الأرض، حيث يجرى حاليا تنفيذ مليون و٢٧٠ الف وحدة سكنية، وتم تخصيص نحو ٧٨٠ الف وحدة، حيث استفاد منها نحو ٤ مليون مواطن، بجانب أن المشروع وفر فرص عمل تجاوزت الـ ٤ مليون فرصة عمل، من خلال شركات المقاولات التي تجاوز عددها داخل المشروع نحو ٩١٥ شركة مقاولات.

وقالت مي عبد الحميد، رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إن مشروع الإسكان الاجتماعي تم البدء في تنفيذه منذ عام ٢٠١٤، وشاركت فيه عدد من الجهات الدولية، وتم إنشاء الصندوق بهدف تنفيذ المشروع وتنفيذ تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتنفيذ مشروع سكن لكل المصريين.

وأضافت مي عبد الحميد، أنه جاري تنفيذ مليون و٢٧٠ الف وحدة سكنية، تم الانتهاء من تنفيذ ٧٩٠ الف وحدة سكنية، وجار تنفيذ ٤٤٢ الف وحدة سكنية، كما أن هناك ٤٠ الف وحدة تحت الطرح.

وأوضحت مي عبد الحميد، أنه تم تنفيذ ١٤٥٧٠ مشروعا خدميا، داخل مشروعات سكن لكل المصريين الموجهة لمحدودي الدخل، وذلك لتحفيز المواطنين على السكن داخل المشروعات، موضحة أنه تم تسليم نحو ٦٨٧ الف مستفيد للوحدات، موضحة أن الصندوق راعى تخصيص وحدات لمختلف العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع الخاص والمهن الحرة.

وقالت رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي إن برنامج سكن لكل المصريين، راعي توفير وحدات للمرأة سواء أكانت مطلقة أو أرملة أو آنسة، موضحة أن المرأة حصلت على نسب كبيرة من الوحدات المخصصة بمشروع سكن لكل المصريين.

وقالت مي عبد الحميد، رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إنه تم توقيع بروتوكولات مع ٨٦ جهة وزارة ونقابات وخلافه، فضلا عن شراكات مع البنك الدولي، والبنوك المحلية، مضيفة أن الصندوق حصل على عدد كبير من الجوائز العالمية، وإشادات عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية.

وقالت مي عبد الحميد إن المشروع وفر فرص عمل لشركات المقاولات، وعدده ٩١٥ شركة مقاولات، ساهمت في توفير نحو ٤ ملايين فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، موضحة إن حجم التمويل من البنوك لمشروع سكن لكل المصريين وصل لنحو ١٠٥ مليارات جنيه، موضحة أن هناك عددا كبيرا من البنوك وجهات تمويل شاركت في مشروع سكن لكل المصريين، موضحة أن برنامج سكن لكل المصريين مستمر بدون التقيد برقم بعينه.. وأوضحت أن البنك الدولي، شريك استراتيجي مهم في مشروع سكن لكل المصريين، وبدأنا بـ ٥٠٠ ألف دولار، كمنحة، وتم منحنا منحة أخرى بقيمة ٥٠٠ ألف دولار، موضحة أن برنامج الإسكان الاجتماعي ساهم في توفير وحدات سكنية لنحو ٤٥٪ من الفئات المهمشة ومحدودى الدخل.

أحمد ابراهيم

سكك حديد مصر تشغّل قطارات إضافية خلال إجازة نصف العام الدراسي

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر، بدء تشغيل قطارات إضافية بمناسبة إجازة نصف العام الدراسي، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على السفر خلال هذه الفترة.

وأوضحت الهيئة، في بيان صحفي لها، أن تشغيل القطارات الإضافية يأتي استجابة لرغبات المسافرين من الشركات السياحية وطلاب الجامعات والهيئات المختلفة، وبهدف استيعاب الزيادة في أعداد الركاب، والمساهمة في تنشيط السياحة الداخلية بمدن الوجه القبلي، في إطار حرص الهيئة على تقديم أفضل مستوى من الخدمة لجمهور الركاب، وفي ظل أعمال التحديث المستمرة بكافة قطاعاتها، خاصة قطاع الوحدات المتحركة.

وأشارت الهيئة، إلى قرارها تشغيل ٤ قطارات إضافية على خط (القاهرة – أسوان والعكس)، اعتبارًا من يوم الخميس المقبل، إلى جانب القطارات العاملة بصفة يومية.

وفي هذا الإطار، يبدأ تشغيل قطاري تالجو على خط القاهرة/أسوان والعكس، حيث يتم تشغيل القطار رقم ٢٠٤٠ (تالجو) من القاهرة إلى أسوان يومًا بعد يوم اعتبارًا من يوم الخميس المقبل، على أن يقوم من القاهرة الساعة ١٨:٣٠ ويصل أسوان الساعة ٠٦:٣٠.

كما يتم اعتبارًا من يوم الجمعة الموافق ٢٣ يناير ٢٠٢٦ تشغيل القطار رقم ٢٠٤١ (تالجو) من أسوان إلى القاهرة يومًا بعد يوم وحتى يوم الاثنين الموافق ١٦ فبراير ٢٠٢٦، حيث يقوم من أسوان الساعة ١٩:٢٠ ويصل القاهرة الساعة ٠٧:١٥.

وأضافت الهيئة، أنه سيتم كذلك تشغيل قطارين مكيفين على خط القاهرة/أسوان والعكس، حيث يتم تشغيل القطار رقم ١٩٣٨ (مكيف) من القاهرة إلى أسوان اعتبارًا من يوم الخميس المقبل وحتى يوم الأحد الموافق ١٥ فبراير ٢٠٢٦، على أن يقوم من القاهرة الساعة ٢٢:٥٠ ويصل أسوان الساعة ١٠:٢٥.

وفي المقابل، يتم اعتبارًا من يوم الجمعة الموافق ٢٣ يناير ٢٠٢٦ تشغيل القطار رقم ١٩٣٩ (مكيف) من أسوان إلى القاهرة وحتى يوم الاثنين الموافق ١٦ فبراير ٢٠٢٦، حيث يقوم من أسوان الساعة ٢١:٣٠ ويصل القاهرة الساعة ٠٩:٢٠.

«اتحاد التأمين» يوصى بتطوير منتجات متخصصة لتغطية أخطار الاحتيال الرقمي

قال اتحاد شركات التأمين المصرية، برئاسة علاء الزهيري، إن مخاطر التزييف العميق تمثل أحد أبرز التحديات الناشئة التي أفرزها التحول الرقمي المتسارع، لما لها من تأثير مباشر على استقرار المعاملات المالية، ومصداقية البيانات، وثقة المتعاملين في المؤسسات.

أوضح الاتحاد، في تقرير حديث بعنوان «مخاطر التزييف العميق Deepfake وآليات إدارتها تأمينيًا»، أن هذه المخاطر لم تعد افتراضية أو مستقبلية، بل باتت واقعًا ملموسًا يستوجب استعدادًا تشريعيًا وتقنيًا وتأمينيًا متكاملًا.

ووفقا للاتحاد، يشير التزييف العميق إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالأخص التعلم العميق لإنشاء محتوى مزيف شديد الواقعية، سواء كان فيديو أو صوتا أو صورة، ويعتمد هذا النوع من التزييف على محاكاة ملامح الأشخاص أو أصواتهم بطريقة تجعل التفرقة بين الحقيقي والمزيف أمرًا بالغ الصعوبة.

وزيرا البترول و الطيران يبحثان مشروع إنتاج وقود الطائرات المستدام

عقد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية والدكتور سامح الحفني وزير الطيران المدني اجتماعا بمقر وزارة البترول والثروة المعدنية بالعاصمة الجديدة، بحضور فريق عمل الوزارتين، للتنسيق بشأن مشروع إنتاج وقود الطائرات المستدام SAF الجاري تنفيذه كأحد مشروعات وزارة البترول من خلال الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات.

وخلال الاجتماع أوضح الوزيران أن مصر تستهدف أن تصبح مركزا إقليميا لإنتاج وقود الطائرات المستدام، مؤكدين على أهمية الإسراع بتفعيل آليات التعاون مع منظمة الطيران المدنى الدولية «الإيكاو» بشأن هذا المشروع ، بما يسهم في ان يكون انتاجه من الوقود معتمداً ومعترفا به دولياً ومتوافقا مع الآلية العالمية لتعويض الكربون وخفضه في الطيران الدولي «كورسيا» التي أقرتها منظمة الإيكاو ، وبما يسهم كذلك في توفير أليات تمويلية من خلال هذا التعاون .

وأكد الوزيران على أهمية العمل التكاملى كفريق واحد بين الوزارتين، كما قررا سرعة تفعيل لجنة مشتركة خلال الأيام المقبلة لمتابعة أعمال المشروع، وتنفيذ ما تم التوافق عليه بشأن التعاون مع منظمة الإيكاو

بما يعظم الاستفادة من المشروع ويضع مصر على خريطة إنتاج وتسويق هذا النوع من الوقود .ومن جانبه استعرض الدكتور تامر هيكل رئيس الشركة المصرية لإنتاج وقود الطائرات المستدام الموقف التنفيذي للمشروع ، موضحا أنه جاري التعاقد على رخصة الإنتاج مع مزود التكنولوجيا العالمى Honeywell UOP، والتعاقد مع موردين معتمدين اوروبيا ودوليا للمادة الخام للمشروع ، كما تم التعاقد على تسويق جزء من الإنتاج عالميا.

حضر الاجتماع من وزارة البترول والثروة المعدنية الكيميائى علاء عبدالفتاح رئيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، والمهندس يس محمد وكيل أول الوزارة والمشرف على السلامة والبيئة وكفاءة الطاقة والمناخ ، والمهندس وائل لطفى وكيل الوزارة للمشروعات ، ومن وزارة الطيران المدنى السيدة ريم عرابى الممثل المناوب لمصر في منظمة الطيران المدنى الدولي (الإيكاو) والطيار كريم جميل مستشار رئيس سلطة الطيران المدنى والمهندس عبدالغفار السيد ممثل مصر بلجنة البيئة بمنظمة الايكاو.

رضوى عبدالله

الجامعة الأمريكية بالقاهرة توقّع مذكرة تفاهم مع شركاء دوليين لإعداد طلاب الطب

أعلنت الجامعة الأمريكية بالقاهرة عن توقيع شراكة جديدة مع جامعة سانت جورج في جرينادا لفتح آفاق جديدة لخريجي بكالوريوس العلوم في الأحياء عبر المسار التمهيدي للطب بالجامعة، للالتحاق ببرنامج كلية الطب الدولي بجامعة سانت جورج، وكذلك بمؤسستها الشريكة جامعة نورثمبريا في مدينة نيوكاسل بالمملكة المتحدة. بموجب هذه الشراكة، يحظى خريجو الجامعة المؤهلون بالأولوية عند التقدم للالتحاق بكلية الطب بجامعة سانت جورج والمعتمدة في الولايات المتحدة. كما يمكن للطلاب المقبولين والمتفوقين أكاديميا التأهل للحصول على منحة دراسية للطلاب الدوليين عند الالتحاق بالبرنامج الطبي الذي يمتد لأربع سنوات.

وتعكس هذه الشراكة التزام الجامعة بإعداد طلابها للالتحاق بتعليم طبي تنافسي وفق أعلى المعايير الدولية.

صرّح الدكتور لطفي جعفر، عميد كلية العلوم والهندسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة قائلاً: «يسعدنا إبرام هذه الشراكة مع كلية الطب بجامعة سانت جورج في جرينادا، إذ تفتح هذه الشراكة مسارات جديدة ومهمة أمام طلاب المسار التمهيدي للطب بالجامعة الراغبين في استكمال دراستهم الطبية وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية".

وأضاف جعفر: «من خلال الجمع بين منهج التعليم الليبرالي القوي الذي تقدمه الجامعة والسمعة المتميزة لجامعة سانت جورج في مجال التعليم الطبي، نوفر لطلابنا مسارًا متكاملا يدعم النمو الفكري والإعداد المهني على حد سواء".

من جانبها، قالت أوريلي ليلي فوماراك، نائب مدير العلاقات الدولية بجامعة سانت جورج: «تُعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة مؤسسة أكاديمية مرموقة في المنطقة، وتعكس هذه الشراكة اهتمامنا المشترك بدعم الطلاب الراغبين في دراسة الطب. ونتطلع إلى تيسير مسار أكاديمي يتيح للطلاب المؤهلين من الجامعة الأمريكية بالقاهرة التقدم إلى جامعة سانت جورج لاستكشاف خياراتهم المهنية المستقبلية في المجال الطبي.

السياحة : تعديل أسعار تذاكر دخول الأجانب والمصريين للمتاحف ومناطق وادي الملوك والأقصر

ترأس شريف فتحي وزير السياحة والآثار ، اجتماع مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، مستهلا بتقديم التهنئة للأثريين بمناسبة عيدهم والذي تم الاحتفال به أمس بدار الأوبرا المصرية، متمنيًا لهم استمرار المزيد من التقدم والنجاح في مواصلة مسيرة العمل الأثري.

وخلال الاجتماع تم التصديق على محضر الجلسة السابقة، واستعراض مشروع موازنة المجلس الأعلى للآثار للعام المالي ٢٠٢٦- ٢٠٢٧، والموافقة على اعتماد قرار لجنة العارض الخارجية بشأن الموافقة على مد فترة معرض «كنوز الفراعنة» والقام حاليا بالعاصمة الايطالية روما لينتهي في ١٤ يونيو ٢٠٢٦ بدلا من ٣ مايو ٢٠٢٦، وفقا لبيان صحفي.

كما تم الموافقة على عدد من القرارات الهامة من بينها النماذج الواردة من جانب منظمة اليونسكو بشأن المشاركة في مشروع المتحف الافتراضي للممتلكات الثقافية المسروقة والمقرر تدشينه بمشاركة عدد من الدول الأعضاء، وتعديل أسعار تذاكر دخول الأجانب إلى متحف الغردقة، وتذاكر دخول المصريين إلى قصر محمد على بالمنيل، وأسعار تذاكر استخدام العربات الكهربائية بمنطقة وادي الملوك والدير البحري بالبر الغربي بالأقصر وذلك بدءا من الأول من إبريل القادم.

وفي ختام الاجتماع، تم اعتماد عددًا من قرارات اللجنتين الدائمتين للآثار المصرية والإسلامية والقبطية واليهودية، بشأن تنظيم عمل بعض البعثات الأثرية.

«تنظيم الاتصالات» يطلق منصة مزايدات الأرقام المميزة

أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن إطلاق منصة أوكشن أول منصة إلكترونية تتيح خدمات الاتصالات والحلول التكنولوجية وخدمية لدعم المؤسسات الكبرى والشركات في شتى قطاعات الأعمال.

وقال الجهاز في بيان ، إن المنصة ستطرح أولى خدماتها وهي المزاد على أرقام خاصة لمراكز خدمة عملائها مكونة من ثلاثة أرقام، وأيضا أرقام مكونة من ستة أرقام للمنشآت الصغيرة وقطاع التجزئة.

وأضاف الجهاز، أنه سيتم إطلاق أول مزاد في ٢٠٢٦/١/٢٦ على أن يكون متاحا للشركات الدخول على المنصة والتسجيل والاشتراك في تلك المزايدات شهرياً والحصول على تلك الأرقام إلكترونياً دون أي معوقات أو إجراءات روتينية.

ونوه الجهاز، بأن إطلاق المنصة يأتي بعد إجراء العديد من الأبحاث التي أظهرت وجود فجوة بين احتياجات الشركات العاملة في مصر من الأرقام المميزة التي يسهل على عملائها التواصل ورغبتهم في اقتناء أرقام سهلة التذكر لتسهم في رفع الخدمات المقدمة وتيسر من تفاعل العملاء مع تلك المراكز مما ينعكس على إرضاء عملائها ومن بينها قطاعات البنوك والاتصالات، والسفارات والتطوير العقاري وخدمات السيارات، والتجزئة، والخدمات الصحية، والسياحة والضيافة ، وغيرها من القطاعات المختلفة.

ودعا الجهاز الشركات والجهات الراغبة في تطوير أدوات الاتصال الخاصة بها لخدمة العملاء إلى الإسراع بالتسجيل على المنصة وبدء خطوات المشاركة في المزايدة، بداية من اليوم الموافق ١٤ يناير الجاري على أن يتم دفع تأمين دخول المزاد في موعد أقصاه ٢٠٢٦/١/٢١.

وزارة الصحة تعلن صدور قرار تنظيم التأمين ضد الأخطار الطبية من الرقابة المالية

أعلنت وزارة الصحة والسكان، صدور القرار رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠٢٥، من الهيئة العامة للرقابة المالية، والذى يضع إطارا تنظيميا متكاملا لعمليات التأمين التى يقدمها الصندوق الحكومى للتأمين ضد الأخطار الناجمة عن الأخطاء الطبية، وذلك تنفيذا لأحكام قانون تنظيم المسؤولية الطبية وسلامة المريض وقانون التأمين الموحد.

يهدف القرار إلى تعزيز الحماية التأمينية للممارسين الصحيين والمنشآت الطبية على حد سواء، وتوفير بيئة عمل أكثر أمانا واستقرارا فى مواجهة المخاطر المهنية، مع ضمان استدامة الصندوق ماليا على المدى الطويل.

وفيما يخص الكوادر الطبية (الأفراد) حدد القرار أقساطا سنوية ميسرة تتناسب مع طبيعة المهنة والتخصص، وذلك على النحو التالى:

* الأطباء البشريون: ٢٤٠ جنيهاً للممارس العام، و٩٢٠ جنيها للتخصصات الأخرى
* أطباء الأسنان وأخصائيو العلاج الطبيعى: ١٦٠ جنيهاً للممارس العام، و٤٠٠ جنيه للتخصصات*

الصيادلة: ٢٤٠ جنيها* باقى الفئات المرخص لها مزاولة المهن الطبية: ١٠٠ جنيهكما حرص الصندوق على دعم الخريجين الجدد بمنح خصم ٢٥٪ على قيمة القسط خلال الفترة الأولى لترخيص مزاولة المهنة.وبالنسبة للمنشآت الطبية فقد تضمن القرار الأقساط الخاصة بالمنشآت الطبية، والتى تراعى حجم المنشأة ونوعية الخدمات المقدمة،

توطين صناعة القطارات يضع مصر علي طريق التحول لمركز إقليمي للنقل واللوجستيات

تفاصيل خطة مصر لتطوير منظومة النقل السككي حتى ٢٠٣٠..

تنفذ الحكومة المصرية ممثلة في وزارة النقل تنفيذ استراتيجية طموحة لتوطين صناعة النقل السككي، بما يعكس رؤية الدولة في تعزيز الصناعة الوطنية وخلق منظومة نقل متكاملة مستدامة وآمنة ، ويأتي هذا التوجه في إطار خطة الدولة لتطوير منظومة النقل الجماعي وتحويله إلى محور استثماري وتنموي يسهم في خدمة المواطن وتحسين جودة حياته، إلى جانب دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل وتوطين التكنولوجيا الحديثة داخل مصر.

وتسعى الوزارة من خلال هذا المشروع إلى إقامة مصانع وطنية متخصصة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية، وتحديث أسطول الجرارات والعربات، وإنشاء شبكة متكاملة من الممرات اللوجستية، وتقديم خدمات نقل جماعي متطورة وآمنة، كل ذلك بهدف تقديم تجربة نقل متقدمة للمواطن المصري، وضمان استدامة موارد الدولة، وتعزيز مكانة مصر الإقليمية كممركز للنقل واللوجستيات في المنطقة.

محاورو توطين

وفي تصريحات له أكد الفريق كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، أن وزارة النقل تعمل على توطين الصناعات من خلال عدة محاور أهمها، توطين صناعة النقل من خلال إقامة مصانع وطنية متخصصة في مجالات السكك الحديدية المختلفة بالتعاون مع شركات عالمية كبرى مثل شركات (ألستوم الفرنسية وكولواي الإسبانية وهيونداي روتيم الكورية الجنوبية وفوست البين النمساوية) وشركات القطاع الخاص المصري.

كذلك الربط بين البنية التحتية والمناطق الصناعية، من خلال إنشاء 7 ممرات لوجستية دولية تنموية متكاملة لربط مناطق الإنتاج (الصناعي – الزراعي – التعديني – الخدمي) بالموانئ البحرية بوسائل نقل سريعة وآمنة مرورا بالموانئ الجافة والمناطق اللوجستية.

وهذه الممرات هي (ممر العريش / طابا – ممر السخنة / الإسكندرية – ممر القاهرة / الإسكندرية – ممر طنطا / المنصورة / دمياط – ممر جرجوب / السلوم – ممر القاهرة / أسوان / أبو سمبل – ممر سفاجا / قنا / أبو طرطور)، مما يساهم في تقليل تكلفة النقل وتعزيز الصادرات.

النقل الجماعي الأخضر

كما يتم تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والدولي في تنفيذ المشروعات وتشغيلها، من خلال نماذج تمويلية متنوعة (PPP – EPC+F) لضمان استدامة الموارد المالية دون تحميل الدولة أعباء إضافية، والتحول الرقمي في منظومة النقل، عبر ميكنة خدمات الركاب والبضائع، واستخدام أنظمة النقل الذكية ITS في إدارة الطرق والمحاور، وربط الموانئ البحرية بنظام الشباك الواحد.

مشروعات الجر الكهربائي

وزير النقل والصناعة أوضح في تصريحاته أن مشروعات الجر الكهربائي عملت على جذب استثمارات كبيرة لمصر، مشيرا إلى أن مشروعات الجر الكهربائي تمثل أحد أهم محاور التحول النوعي في منظومة النقل المصرية، وهي ليست مجرد مشروعات نقل جماعي حديثة، بل منظومة استثمارية وتنموية متكاملة تسهم في بناء الجمهورية الجديدة وتأكيد مكانة مصر كممركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

وتابع: هذه المشروعات جذبت استثمارات ضخمة من كبريات الشركات العالمية، مثل سيمنز الألمانية وألستوم الفرنسية وهيونداي روتم الكورية وتالجو الإسبانية، إلى جانب شراكات مع القطاع الخاص المحلي، وقد ساهم هذا الحجم من المشروعات في توطين صناعة النقل السككي في مصر، من خلال إقامة مصانع متخصصة في مجالات السكك الحديدية والجر الكهربائي المختلفة بهدف توفير العملة الصعبة ونقل الخبرة للعمالة المصرية وتصدير الفائض للدول الإفريقية والعربية.

المصانع الوطنية والشراكات العالمية

تتبنى مصر خلال الفترة الأخيرة نهج الشراكات مع الشركات الوطنية والعالمية في مشروعات النقل وتوطين صناعاته ، ومن ذلك التعاون مع شركة الستوم الفرنسية لإنشاء مجمع صناعي بمدينة برج العرب على مساحة 40 فدان لإنتاج الوحدات المتحركة ومدخلات البضائع وبعض مهمات البنية التحتية.

والتعاون مع شركة كول واي الإسبانية لإنشاء مصنع لإنتاج المكونات الداخلية لقطارات السكك الحديدية ووسائل النقل الجماعي في مصر بورش كوم أبو راضي التابعة لهيئة السكة الحديد بمساحة 3000 م2 كمرحلة أولى، حيث تم الانتهاء من إنشاء المصنع وبدأ في الإنتاج التجريبي والتوسع مستقبلا بمساحة 10000 م2 لأغراض تصنيع وصيانة لمكونات القطارات والجرارات.

هناك أيضا التعاون مع شركة هيونداي روتيم الكورية والشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديدية (نيرك) لإنشاء مصنع لإنتاج قطارات مترو الأنفاق وجاري إنشاء المصنع بمنطقة شرق بورسعيد.

والتعاون مع شركة نيرك وإحدى الشركات العالمية المتخصصة في إنشاء مصنع لإنتاج عربات السكك الحديدية العالمية المتخصصة في منطقة شرق بورسعيد ، وكذلك التعاون مع شركة فوست البين النمساوية لإنشاء مصنع لإنتاج مفاتيح السكك الحديدية وإدارة وتشغيل وتطوير ورش العباسية لإنتاج تفريعات السكك الحديدية.

شيماء مرسي

وزارة العمل تطلق مبادرة «سلامتك تهمنا» في مشروع التجلي الأعظم بسانت كاترين

أعلنت وزارة العمل عن إطلاق مبادرة «سلامتك تهمنا» داخل موقع عمل مشروع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء؛ وذلك بالتعاون مع شركات أبناء سيناء وحسن علام والدولية والشروق، في إطار حرص الوزارة على توفير بيئة عمل آمنة وصحية، وتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية داخل مواقع الإنتاج القومية.

شهدت الفعاليات مشاركة كلا من: أحمد مصطفى وكيل المديرية، وعز الدين إبراهيم مدير إدارة السلامة والصحة المهنية بالمديرية، والمهندس محمد أبو الحاج مدير مكتب السلامة والصحة المهنية، حيث تم التأكيد على استمرار المتابعة الميدانية لمواقع العمل، وتطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنية وفقا للمعايير المعتمدة.

وتم التأكيد على استمرار الوزارة في تنفيذ المبادرات والبرامج التي تستهدف حماية العمال، ودعم بيئة العمل اللائقة، خاصة داخل المشروعات القومية الكبرى.

عقد اجتماع موسع مع ممثلي الشركات العاملة بالمشروع، لمتابعة أوضاع العمالة غير المنتظمة، وضمان حقوقها، واستكمال تسجيل بياناتها على منظومة وزارة العمل، بما يضمن استمرار تقديم خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية والصحية التي توفرها الوزارة لهذه الفئة.

وأوضح أن فعاليات إطلاق المبادرة تضمنت أعلنت وزارة العمل عن إطلاق مبادرة «سلامتك تهمنا» داخل موقع عمل مشروع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء؛ وذلك بالتعاون مع شركات أبناء سيناء وحسن علام والدولية والشروق، في إطار حرص الوزارة على توفير بيئة عمل آمنة وصحية، وتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية داخل مواقع الإنتاج القومية.

وأكد أكرم سيد أحمد مدير مديرية العمل في جنوب سيناء، أن تنظيم هذه الفعالية يأتي تنفيذا لتوجيهات محمد جبران وزير العمل، بشأن تعزيز علاقات العمل بين طرفي العملية الإنتاجية، والتوعية بالحقوق والواجبات، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية، حفاظا على صحة العامل وسلامة أدوات الإنتاج، وضمان توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة للعمال

وزيرة التضامن الاجتماعي تصدر قرارا باستمرار إيقاف منح التراخيص لدور الأيتام لمدة عام

أصدرت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، قرارا باستمرار إيقاف منح التراخيص لدور الإيواء «دور الأيتام»، وذلك لمدة عام يبدأ من ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥.

وتتجه وزارة التضامن الاجتماعي نحو التحول من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية الأسرية ضمن منظومة الكفالة والتوسع في منظومة الأسر البديلة الكافلة وتقليل عدد دور الرعاية الاجتماعية، مما أدى إلى التوسع في منظومة الأسر البديلة الكافلة ضمن منظومة الكفالة.

وسلّمت وزارة التضامن الاجتماعي، ٦١٣ طفلا وطفلة لأسر بديلة كافلة، وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى تا

اكتشافات جديدة تضيف ٤٧ مليون قدم^3 غاز و٤٣٠٠ برميل بترول ومتكثفات يوميا

حققت شركات خالدة للبترول، والعامة للبترول، ودسوق للبترول نتائج إيجابية بعد نجاحها في حفر عدد من الآبار بمناطق امتيازها في الصحراء الغربية والشرقية ودلتا النيل، من بينها خمسة آبار استكشافية جديدة، بما يضيف إلى الإنتاج اليومي نحو 47 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و4300 برميل من الزيت الخام والمكثفات.

يأتي ذلك في إطار المحور الأول من استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية الهادفة إلى رفع معدلات الإنتاج وتعزيز أنشطة الحفر والاستكشاف.

وتمكنت شركة خالدة للبترول من تحقيق ثلاثة اكتشافات جديدة للزيت والغاز، شملت آبار 2X-WKAN-X W بتنمية غرب كنايس، و13X-TAYIM W وST1)-29-TUT) بتنمية خالدة.

وأظهرت نتائج اختبارات هذه الآبار معدلات إنتاج تقدر بنحو 2550 برميل زيت ومكثفات يوميًا، إضافة إلى نحو 29 مليون قدم مكعب غاز يوميًا، مع التخطيط لربط الآبار على الإنتاج خلال الفترة القريبة المقبلة، واستكمال أعمال تقييم المخزون والاحتياطيات المضافة.

تفاصيل خطوات الحكومة لإعادة رسم خارطة الحماية للعمالة غير المنتظمة

تعداد الفئة يتجاوز ١٢ مليون عامل بدون عقود .. ٦ منح علي مدار العام بتكلفة مليار و٥٠٠ مليون جنيه ..

تعد العمالة غير المنتظمة واحدة من أكبر شرائح سوق العمل المصري وأكثرها حضورا في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، لكنها في الوقت نفسه الأقل تمتعا بالحماية القانونية والاجتماعية. وتشمل هذه الفئة كل العمال الذين لا تربطهم علاقة عمل مستقرة أو عقود واضحة مع أصحاب الأعمال، مثل عمال التشييد والبناء، والصيادين، والعمالة الزراعية الموسمية، والسائقين، وعمال المناجم والمحاجر، والحرفيين، والعاملين بالأجر اليومي أو بالأجر مقابل المهمة. ورغم أن هذه الفئة تعمل خارج الإطار التقليدي لعلاقة العمل، إلا أنها تمثل قلب الاقتصاد اليومي في مصر؛ فهي العمود الفقري لقطاعات حيوية مثل البناء، والري، والزراعة، واللوجستيات، والخدمات، كما أنها تسهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، وتلعب دورا محوريا في القطاعات كثيفة العمالة التي تعتمد على المهارة الحرفية والخبرة العملية أكثر من اعتمادها على العمالة النظامية.

يعتمد كثير من هؤلاء العمال على الدخل اليومي أو الموسمي، ما يجعل دخلهم متقلبا ومعرضا للتراجع في شهور الركود أو أثناء الأزمات الاقتصادية، ويعمل عدد كبير في مهن خطرة مثل البناء، والمحاجر، والصيد، والزراعة، دون توفر أدوات السلامة المهنية أو التدريب المناسب، ما يزيد من المخاطر التي يتعرضون لها.

كما تعاني هذه الفئة من غياب التنظيم النقابي القوي، الذي يجعل مطالب العمالة غير المنتظمة مشتتة، ويصعب التفاوض باسمهم حول الأجور وحقوق الحماية، لذا تأثرت هذه الفئة بشكل كبير خلال جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية، حيث كانت أول من فقد العمل وآخر من عاد إليه، مما أبرز هشاشتهم واحتياجهم لمظلة حماية اجتماعية فعالة.

تقديرات متفاوتة

تتفاوت التقديرات المتداولة حول حجم العمالة غير المنتظمة في مصر، وتشير أغلبها إلى أن هذه الفئة تمثل نحو ٢٥٪ من قوة العمل ، وتقدر بعض القراءات أن عدد العاملين خارج المنشآت – مثل الباعة الجائلين والحرفيين والبنائيين والعاملين في المهن الحرة – يبلغ حوالي ٧,٥ مليون عامل، بينما يقدر عدد العاملين داخل منشآت القطاع غير الرسمي بنحو ٤ ملايين عامل، ليقترب إجمالي العمالة غير المنتظمة من ١٢ مليون عامل.

وتعكس هذه الأرقام حجم الفئة وتأثيرها في سوق العمل، لكنها تظل تقديرية وغير دقيقة بسبب غياب حصر شامل وفعلي لهذه النوعية من العمالة.

وعلى مستوى التسجيل الرسمي، تظهر البيانات المتاحة أن عدد العمالة غير المنتظمة المقيدة فعليا في قواعد بيانات مديريات العمل لا يتجاوز نحو ١,٢٦ مليون عامل حتى نهاية عام ٢٠٢٤، في حين تمت إضافة ما يقرب من ١٣٣ ألف عامل جديد خلال العام نفسه.

وتسعى الجهود الحكومية إلى رفع قاعدة البيانات إلى ٢,٥ مليون عامل على مراحل، بهدف دمج مزيد من العاملين في منظومات الحماية الاجتماعية.

وتشير بعض البيانات إلى أن القاهرة تأتي ضمن المحافظات الأعلى تسجيلا للعمالة غير المنتظمة، في حين ترتفع نسبة العمالة غير الرسمية في الريف مقارنة بالحضر، حيث تصل في بعض التقديرات إلى أكثر من ٦٠٪ في الريف مقابل أقل من ٤٠٪ في الحضر، وهو ما يرتبط بطبيعة النشاط الزراعي وطبيعة العمل الموسمي في المناطق الريفية.

وبدأ الاهتمام الرسمي بالعمالة غير المنتظمة بعد ٢٠١١، عندما كشفت التحولات الاجتماعية والسياسية هشاشة جزء كبير من هذه الفئة في مواجهة البطالة والفقر، بعد أن كانت تعمل سابقا خارج نطاق التشريعات الرسمية ودون أي حماية اجتماعية.

شهدت برامج الدولة تطورا واضحا بين ٢٠١١ و٢٠٢٤ ، وخلال جائحة كورونا (٢٠٢٠ – ٢٠٢١)، واجهت الدولة تحديا مباشرا لحماية العمالة غير المنتظمة، إذ يعتمد معظمهم على الدخل اليومي والموسمي. وقدمت الحكومة مجموعة من الإجراءات الطارئة، شملت: صرف منح نقدية عاجلة للعمالة المتضررة، تحديث قاعدة البيانات وربطها بالرقم القومي، تقديم تأمين صحي مؤقت، وتوزيع مساعدات غذائية وعينية في المحافظات الأكثر تضررا ، وكشفت الأزمة عن أهمية وجود قاعدة بيانات دقيقة وبرامج دعم مستمرة، وأسرعت خطوات التحول الرقمي لضمان وصول الدعم للفئة الأكثر هشاشة.

بهذه التطورات، أصبحت جائحة كورونا نقطة فاصلة، أبرزت الحاجة الملحة لتطوير منظومة حماية اجتماعية متكاملة للعمالة غير المنتظمة، مع التركيز على التسجيل الدقيق، التدريب المهني، والدعم النقدي والصحي المستمر.

ضمانات قانونية

خصص قانون العمل رقم 14 لسنة 2025، في المواد (74 – 84)، إطارا قانونيا شاملا لدعم وتشغيل العمالة غير المنتظمة، بهدف تحسين أوضاعهم المهنية، وتوفير فرص عمل لائقة، وضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد القانون على الدور المحوري لوزارة العمل في وضع سياسات تشغيل هذه الفئة ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية، كما يلزم الجهات الإدارية بحصر العمالة غير المنتظمة وتسجيلها في سجلات رسمية وربطها بقواعد بيانات وطنية لضمان وصول الدعم والخدمات لهم بكفاءة.

وأطلق القانون لأول مرة «صندوق إعانات الطوارئ والخدمات الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة» بالشخصية الاعتبارية العامة، تحت إشراف الوزير المختص، لتقديم إعانات مالية في حالات الطوارئ، ودعم التأمين الاجتماعي، وتوفير خدمات اجتماعية وصحية للعمالة. كما منح القانون رئيس الجمهورية صلاحية إصدار قرارات بصرف إعانات طارئة في الأزمات، استنادا إلى تجربة جائحة كورونا.

ويمثل هذا الباب من القانون خطوة تاريخية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعمالة غير المنتظمة، من خلال تنظيم تشغيلهم، حماية حقوقهم، وتوفير الدعم المالي والاجتماعي والصحي، بما يضمن التوازن بين متطلبات سوق العمل وحقوق العمال والتنمية المستدامة، حيث يهدف الباب إلى تنظيم تشغيل العمالة غير المنتظمة والعاملين في القطاع غير الرسمي، ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل لائقة، وتنمية مهاراتهم بما يلائم احتياجات سوق العمل، مع كفالة الحماية أثناء العمل والدعم خلال فترات التعطل، ومنحهم نفس الحقوق والواجبات المقررة في القانون.

خدمات حكومية

تقدم الحكومة عددا من الداعمة لفئة العمالة غير المنتظمة ، حيث تصرف وزارة العمل 6 منح سنويا للعمالة غير المنتظمة، ضمن جهود الدولة لتقديم الدعم المالي للفئات الأكثر احتياجا وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم ، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمنح الستة مليار و500 مليون جنيه سنويا بعد زيادة قيمة المنحة.

كذلك توفر الدولة الرعاية الاجتماعية والصحية ، وشمل قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019، العمالة غير المنتظمة في مظلة التأمين الاجتماعي، وذلك حرصا على حماية فئات هذه العمالة والتأمين عليهم.

وتعد وثيقة أمان للعمالة غير المنتظمة إحدى المبادرات الرائدة للدولة المصرية لتوفير حماية اجتماعية لفئات العمال الأكثر هشاشة، والتي لا تشملها نظم التأمين التقليدية ، وقد أطلقت الوثيقة في مارس 2018 بتوجيهات رئاسية، واستهدفت العمالة اليومية والموسمية والحرفيين وصغار المزارعين والنساء المعيلات، في إطار جهود الدولة لتقليل المخاطر المالية والاجتماعية على هذه الفئة.

وتتم إدارة الوثيقة بالتعاون بين البنوك الحكومية الأربعة (الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك الزراعي)، وشركات التأمين التابعة لها، حيث توفر الوثيقة تأمينا على الحياة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مع دفع قسط واحد فقط دون الحاجة لفحوصات طبية. كما صممت الوثيقة لتشمل أربع فئات مالية (500، 1000، 1500، 2500 جنيه) تختلف بحسب قيمة التعويض في حال الوفاة الطبيعية أو الوفاة أو العجز نتيجة حادث.

وتهدف الوثيقة إلى حماية أسر العمال في حالة الوفاة، وتوفير شبكة أمان اجتماعي لفئة غير منتظمة العمالة، إلى جانب دمجهم في قواعد بيانات الدولة، تمهيدا لإدماجهم في برامج التأمينات الشاملة والحماية الاجتماعية المستمرة.

وقد أظهرت البيانات الرسمية أن أكثر من 760 ألف وثيقة صدرت خلال العام الأول، بمجموع أقساط تجاوز 1,8 مليار جنيه، كما تم صرف بعض التعويضات للأسر المستحقة، مع التركيز على فئات 1000 و1500 جنيه.

فئات متنوعة

وفق قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025 والقرارات المنظمة لعمل وزارة العمل – تشمل كل العاملين الذين لا تربطهم علاقة عمل دائمة أو مستقرة، ولا يتمتعون بنظم تأمينية أو حقوقية كاملة مثل العاملين المنتظمين.

ومن أبرز الفئات التي يصنفها القانون والوزارة كعمالة غير منتظمة: عمال الزراعة الموسميون ، عمال المقاولات» نجار مسلح – حداد – سباك – كهربائي – محارة – نقاش – وعمال البناء بجميع فئاتهم « ، عمال البحر» الصيادون – عمال السفن و عمال الشحن والتفريغ بالموانئ « إلى جانب عمال المناجم والمحاجرهم العاملون في استخراج الخامات والمعادن والمحاجر والكسارات.

فوائد الدمج

يرى الخبراء أن العمالة غير المنتظمة تشكل نسبة كبيرة من القوة الضاربة في سوق العمل ، وأن أن دمجهم يساعد في توحيد المعايير الإنتاجية ورفع كفاءة الجودة ، وبناءً عليه، تزداد تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية نتيجة هذا التنظيم ، علاوة على ذلك، تساهم هذه الخطوة في تدفق السيولة النقدية داخل القنوات البنكية الرسمية ، ونتيجة لهذا الحراك، يتحسن ميزان المدفوعات وتزداد قدرة الدولة على تمويل المشروعات القومية الكبرى.

تضع الدولة ملف الحماية الاجتماعية على رأس أولوياتها في مطلع عام 2026. حيث تطلق وزارة العمل بالتعاون مع البنك المركزي مبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة للعمالة غير المنتظمة. ومن ثمَّ، يتحول العامل من مجرد مؤد لخدمات مؤقتة إلى صاحب مشروع مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه المبادرات صمود العمالة أمام التقلبات الاقتصادية العالمية. ولذلك، يمثل الدمج الاقتصادي طوق نجاة يحمي الأسر المصرية من مخاطر البطالة والفقر.

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور بلال شعيب، الخبير الاقتصادي، أن ملف العمالة غير المنتظمة يمثل صمام أمان للاقتصاد القومي، مشيرا إلى أن تحسين أوضاع هذه الفئة ينعكس بشكل مباشر على زيادة معدلات الإنتاج ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يساهم في تحسين كافة المؤشرات الاقتصادية للدولة.

خبراء : دمج العمالة غير المنتظمة صمام أمان للاقتصاد المصري

اسامة المنياوي

مصر تدخل سباق البحث عن المعادن وتدفع بمزيد من الحوافز أمام المستثمرين

مصر ستطلق أول مسح جوي شامل لاستكشاف الثروات المعدنية خلال الربع الأول من العام الجاري

تهتم مصر بقطاع التعدين بشكل كبير جداً، حيث تسعى لتحويله لقطاع تنافسي عالميا عبر تحديث التشريعات، وتبسيط الإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية، وتحديث قاعدة البيانات الجيولوجية، بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحويل مصر لمركز إقليمي للصناعات التعدينية، خاصة في الذهب والمعادن الأخرى الواعدة.

وتمثلت أبرز مظاهر الاهتمام ، في تطوير التشريعات الخاصة بالقطاع ، حيث تم تحديث قانون الثروة المعدنية وتطوير نماذج عقود الاستغلال لتكون جاذبة للمستثمرين، مع ضمان حقوقهم. كما تمتد مظاهر الاهتمام إلي الإجراءات والتعامل الإداري ، حيث يتم التحول نحو «الشباك الواحد» وتطوير منصة رقمية (منصة التعدين الرقمية) لتسهيل الوصول للبيانات الجيولوجية وزيادة الشفافية ، إلي جانب استغلال شبكات الطرق والموانئ والطاقة لتكون داعمة للصناعات التعدينية ، وطرح مزايدات عالمية للتنقيب عن الذهب والمعادن، واستقبال كبرى الشركات العالمية، وتقديم حوافز للمستثمرين ، و تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية باسم « هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية» لزيادة الفاعلية.

في هذا الإطار جاءت المشاركة الموسعة للوفد المصري برئاسة المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، في فعاليات المؤتمر الدولي للتعدين، الذي استضافته المملكة العربية السعودية بالعاصمة الرياض خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ يناير الجاري، تحت شعار «المعادن... مواجهة التحديات لعصر تنمية جديد».

وخلال المؤتمر شارك وزير البترول في اجتماع المائدة المستديرة لوزراء التعدين، التي عُقدت برئاسة وزير الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية بندر الخريف، وبمشاركة وزراء ومسئولي قطاع التعدين من ١٠٠ دولة، إلى جانب ٧٠ من قادة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالتعدين والتمويل.

وأكد الوزير خلال مشاركته على أن مشاركة مصر في النسخة الماضية من مؤتمر التعدين الدولي بالرياض كانت فرصة مهمة لنقل الخبرات والنماذج المتطورة والتي ساعدت على دعم جهود تطوير الإطار التشريعي الجاذب للاستثمار في قطاع التعدين. ، وكذلك دعم برامج بناء القدرات البشرية و تدريب وتأهيل كوادر التعدين بنماذج أكثر تقدما ومواكبة للممارسات العالمية .

جهود عربية

كما شارك المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، في الاجتماع التشاوري العاشر لوزراء الثروة المعدنية العرب، والذي عُقد برئاسة المهندس بندر بن إبراهيم الخريف، وزير الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، وبمشاركة الوزراء المعنيين بشئون التعدين من الدول العربية، والمهندس عادل الصقر، الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين المنظمة للاجتماع.

«الثروة المعدنية» تعلن عن إصدار وتجديد 53 ترخيصًا للبحث عن المعادن واستغلالها

وأكد وزير البترول في كلمته على أهمية توحيد الجهود العربية في مجالات البحث والتنقيب عن المعادن، وتبادل الخبرات الفنية والتقنية، بما يسهم في الاستغلال الأمثل والمستدام للثروات المعدنية بجميع الدول العربية، مشيدا بالدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في دعم التنسيق والعمل العربي المشترك في مجال صناعات التعدين خلال السنوات الماضية.

اطلاق أول مسح جوي

كما أكد الوزير أن مصر على الطريق الصحيح لتطوير قطاع التعدين، وذلك من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية لهيئة اقتصادية، بما أتاح مرونة وسرعة في الإجراءات وتيسير إصدار التراخيص للمستثمرين في استكشاف واستغلال الخامات التعدينية، مضيفاً أن مصر ستطلق أول مسح جوي شامل لاستكشاف الثروات المعدنية منذ ٤٠ عاماً خلال الربع الأول من العام الجاري، بهدف تحديث البيانات الجيولوجية وبناء قاعدة بيانات ضخمة لسرعة جذب الاستثمارات التعدينية العربية والعالمية.

ترويج لمصر

كما شهدت فعاليات مؤتمر التعدين الدولي بالعاصمة السعودية الرياض جلسة ترويجية للاستثمار في قطاع التعدين المصري، افتتحها المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، بمشاركة رؤساء شركات قطاع التعدين المصري؛ لعرض الرؤية الجديدة لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

وخلال الجلسة، استعرض الوزير الإصلاحات والمحفزات التي تنفذها مصر، إلى جانب فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين، وذلك أمام المستثمرين وممثلي الشركات العالمية المشاركة بالمؤتمر.

وأكد الوزير أن مصر انتقلت من مرحلة النوايا إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في تطوير قطاع التعدين، مضيفاً أن الدولة تعرض أمام المستثمرين رؤية واضحة للمستقبل، وخطوات عملية لإزالة معوقات الاستثمار، والياات لتحويل الثروات الجيولوجية إلى نمو اقتصادي وفرص عمل وقيمة مضافة.

وأوضح أن الوزارة عملت خلال عام ونصف العام الماضية على تحديث السياسات المنظمة لقطاع التعدين وتعديل التشريعات، وقامت بالتعجيل باتخاذ إجراءات لخفض مخاطر الإستكشاف وتسريع الانتقال من الاكتشاف إلى الإنتاج، موضحاً أن الخطوة الأهم في تلك الإصلاحات هي توحيد جهة إصدار التراخيص من خلال كيان واحد متمثل في "الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية"، بما يختصر الوقت ويبسط الإجراءات أمام المستثمرين.

وأضاف الوزير أن مصر بصدد تنفيذ برنامج مسح جوي واسع النطاق يغطي المناطق التعدينية، بما يقلل مخاطر المراحل الأولية للاستكشاف ويتيح أهدافاً جاهزة للاستثمار.

كما أكد قرب إطلاق بوابة تعدينية رقمية خلال الفترة القليلة المقبلة، تتيح البيانات الجيولوجية والمناطق الواعدة والتراخيص وخدمات التقديم الإلكتروني، بما يمثل نقلة نوعية في التعامل مع المستثمرين.

وأشار الوزير إلى أن مصر طبقت خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ إصلاحات تشريعية ومالية موجهة للمستثمرين وفق أفضل الممارسات العالمية وبناءً على الحوار معهم، وشملت تحديث نماذج الاتفاقيات وتيسير التراخيص وإدخال حوافز وإعفاءات تقلل الأعباء الإدارية وتكلفة المراحل الأولية للعمل.

ودعا المستثمرين إلى الاستفادة من البيانات الجيولوجية المتاحة عن مصر، والمبادرة بالتواصل مع هيئة الثروة المعدنية، للتعرف على فرص استثمارية منخفضة المخاطر وعالية العائد، مؤكداً أن هذه الفرص ستتزايد مع نتائج المسح المستهدف تنفيذه. كما حث الشركات على التوجه للاستثمار في الصناعات المكملة وصناعات القيمة المضافة، والتي تقوم على استغلال الخامات في الصناعة المحلية بدلاً من تصديرها كمواد خام.

شراكات عالمية

و على هامش مشاركته في النسخة الخامسة من منتدى التعدين الدولي ٢٠٢٦ بالرياض، عقد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية سلسلة من اللقاءات مع شركات تعدين عالمية شملت لوتس جولد الكندية و BHB الأسترالية لمناقشة فرص الاستثمار والعمل المشترك .

وبحث الوزير مع مايك سيلفر رئيس شركة لوتس جولد الكندية و عمر ناصر المدير العام للشركة أنشطة الشركة في مصر، وخطتها التوسعية المستقبلية في قطاع التعدين المصري.

ومن جانبهم أكد مسئولو شركة لوتس جولد التزامها القوي بالاستثمار طويل الأجل في مصر، كما رحبت بحزمة الإصلاحات والحوافز التي أعلنتها وزارة البترول والثروة المعدنية مؤخراً، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات تسهم في تعزيز تنافسية وجاذبية بيئة الاستثمار أمام شركات التعدين

والتقي الوزير مع تيم أوكونور، المشرف على أنشطة الاستكشاف الجيولوجي بشركة (BHP)، لبحث فرص التعاون في مجال استكشاف المعادن في مصر.

ثروات أفريقية

كذلك شارك المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، في اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته المجموعة الاستراتيجية لمعادن أفريقيا بعنوان «إطلاق آليات تمويل مبتكرة للبنية التحتية في منطقة حزام النحاس بأفريقيا»، بمشاركة وزراء ونواب وزراء وممثلي مؤسسات من ١٧ دولة أفريقية، وذلك خلال مشاركته في مؤتمر التعدين الدولي بالرياض.

ناقشت الجلسة سبل تحفيز الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية التعدينية، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة تقلل المخاطر وتحقق الجدوى الاقتصادية.

وخلال الجلسة، استعرض وزير البترول والثروة المعدنية تجربة مصر في تعزيز تنافسيتها بقطاع التعدين، مؤكدًا أن رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي تدعم توجه مصر لتعميق التعاون والتكامل مع الدول الأفريقية ولا سيما في المجال الاقتصادي، والذي يعد التعدين ركيزة أساسية من ركائزه.

وأضاف الوزير إن أفريقيا تمتلك ثروة معدنية كبيرة، لكن الأهم هو تحويلها إلى صناعات ذات قيمة مضافة، وليس الاكتفاء باستخراج خام وتصديره، لأن الثروات المعدنية نقطة انطلاق لبناء صناعات متكاملة تخلق فرص عمل وتنمية حقيقية.

وأضاف أن مصر تشجع الاستثمار المشترك في الصناعات التعدينية، وتعزز دورها كبوابة لجذب الاستثمارات إلى أفريقيا، مستفيدة من موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية وخبراتها المتراكمة.

وأعرب الوزير عن استعداد مصر للمساهمة بخبراتها وشركاتها في تطوير البنية التحتية بالدول الأفريقية لدعم الأنشطة التعدينية والتكامل المصري الأفريقي.

حوافز حكومية

كان المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، صدق على قرارات مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على توصيات اللجنة المشكلة بقرار وزاري بشأن تراخيص البحث والاستغلال للخامات المعدنية، وذلك في إطار جهود وزارة البترول والثروة المعدنية لتنظيم أنشطة البحث والاستغلال وتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية، والتي بلغ عددها ٥٣ قراراً، وذلك عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٥ (أكتوبر/ ديسمبر).

ويشار إلى أنه تمت الموافقة على إصدار (١١) ترخيص بحث لخامات (فلسبار عروق- كالسيت- فيرميكوليت- فلسبار ديباني- ماجنتيت- أكسيد الحديد- تلك) وإصدار (١٥) ترخيص استغلال لخامات (فلورسبار- أكسيد الحديد- الفوسفات) وتجديد (٢٦) ترخيص استغلال لخامات (الفوسفات- فلسبار ديباني- أكسيد الحديد- رمل زجاج- فلسبار عروق) وإصدار (١) طلب ترخيص أراض.

وتأتي القرارات التزاماً بأحكام القوانين واللوائح، ووفق استراتيجية الوزارة الرامية إلى دعم الاستثمار في قطاع التعدين، وتعظيم القيمة المضافة للخامات التعدينية.

في سياق متصل، تمت الموافقة على إصدار التراخيص والتجديد لتراخيص سارية لصالح (١٨) شركة قطاع خاص، و(٦) شركات من القطاع العام/ قطاع الأعمال العام، وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات المقررة وطبقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة.

وأكدت هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية أن هذه القرارات تعكس حرص الدولة على إحكام الرقابة والتنظيم على أنشطة التعدين، بما يضمن حسن استغلال الموارد الطبيعية ومنع أي ممارسات عشوائية، مع الالتزام بالمعايير البيئية ومتطلبات السلامة المهنية في مواقع البحث والاستغلال.

وأوضحت الهيئة أن التوسع في إصدار وتجديد التراخيص يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع التعدين، ويدعم خطط تحويل مصر إلى مركز إقليمي للصناعات التعدينية، خاصة في ظل الإصلاحات التشريعية والإجرائية التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية.

شهادات قابلة للتداول

في سياق متصل ، تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تسمح باستحداث الأنشطة التي تمكن الهيئة من استحداث «شهادات المعادن المتداولة» كأحد الأدوات المالية الجديدة في السوق المصري.

وبحسب الإصدار الثاني من السردية الوطنية للتنمية الشاملة التي نشرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ فإن «شهادات المعادن المتداولة تعتبر أداة مالية قابلة للتداول، وتتيح الاستثمار المباشر الجزئي في حصة مخصصة من المعادن المحفوظة لدى أحد أمناء الحفظ المرخصين من الهيئة والمثبتة في حسابات منفصلة لديه مقابل إصدار حق ملكية مباشر متمثل في أداة مالية قابلة للتداول من خلال البورصات بالاستعانة بشركات السمسرة الرخصة من الهيئة أو من خلال المنصات الرقمية الرخصة من الهيئة.

وذكرت السردية، أن من شأن ذلك تحفيز جانب العرض من قبل الشركات المصدرة والمالكة للحصة المخصصة من المعدن المستثمر فيه وما يقابل ذلك من خلق قنوات للطلب على تلك الأدوات، ويكون كل ذلك في بيئة استثمارية منضبطة تتمتع بالشفافية والتنظيم والرقابة تحت مظلة الهيئة.

كما تعمل تلك الشهادة في نطاق الاستفادة من توظيف التكنولوجيا الحديثة للتعامل عليها من خلال المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة والمنظمة وفقا لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الانشطة للمالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢؛ وهو ما سيؤدي إلى إيجاد قيمة إضافية للاقتصاد تفضي إلى خلق سوق منظم للاستثمار في المعادن يتمتع بالسيولة والشفافية من خلال التعامل على هذه الشهادات في الأسواق المنظمة.

ونوهت السردية، بأن هذه الأداة المالية قد تكون النواة لعقود مستقبلية وعقود خيارات تصدر على هذه الأدوات بما سيجذب فئة جديدة من المستثمرين من السوق المصري.

واختتمت، بأن هذا التنظيم يتوافق مع الممارسات الدولية، وفي مقدمتها تجارب تركيا والمملكة المتحدة وسويسرا، والتي اعتمدت نماذج مماثلة تتيح الاستثمار الجزئي والمباشر في المعادن النفيسة من خلال أدوات مالية منظمة قابلة للتداول.

محمد محيي الدين

دعم جديد لصادرات العقارات عبر وثائق سندات الملكية

"الرقابة المالية " تبدأ سلسلة اجتماعات موسعة مع المطورين العقاريين لبحث آليات تطبيق وثيقة تأمين سند الملكية العقارية وسبل دمجها ضمن منظومة البيع والتمويل بالسوق المصرية

تستعد الهيئة العامة للرقابة المالية لبدء سلسلة اجتماعات موسعة مع المطورين العقاريين خلال الفترة المقبلة لبحث آليات تطبيق وثيقة تأمين سند الملكية العقارية، وسبل دمجها ضمن منظومة البيع والتمويل بالسوق المصرية، بحسب تصريحات للدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

تأتى هذه التحركات عقب إعلان الهيئة عن إصدار نموذج وثيقة متخصصة، هى الأولى من نوعها تحت اسم تأمين «سند الملكية العقارية»، تمثل نقلة تنظيمية نوعية تستهدف تعزيز الشفافية، وحماية حقوق المشترين والممولين، وتقليص النزاعات المرتبطة بصحة الملكيات، بما يدعم الثقة فى عمليات البيع والشراء العقارية، ويعزز جهود الدولة فى تصدير العقار المصرى.

وقال مسؤولون وخبراء إن السوق العقارية المصرية تعانى تباين أوضاع الملكيات، وتعدد مصادرها، إلى جانب وجود نسبة كبيرة من العقارات غير المسجلة، ما يخلق مخاطر قانونية قد لا تظهر إلا بعد إتمام عمليات البيع، ومن هذا المنطلق، جاء قرار الرقابة المالية بإطلاق وثيقة تأمين سند الملكية كأداة تنظيمية حديثة، تضيف بعدًا تأمينيًا لحماية الحقوق، وتكمل منظومة الإصلاحات التى تستهدف تنظيم السوق ورفع كفاءتها.

وسند الملكية العقارية هو عقد الملكية القانونى الذى يثبت حق شخص طبيعى أو اعتبارى فى ملكية عقار محدد، ويوضح حقوق والتزامات المالك، ويُعد الركيزة الأساسية لأى تصرف قانونى أو تمويلى مرتبط بالعقار، إلا أن هذا السند قد يكون عرضة لعيوب قانونية، مثل التزوير أو عدم اكتمال التسلسل القانونى للملكية، وهو ما تستهدف الوثيقة الجديدة التعامل معه بشكل مباشر.

وأكد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن إطلاق وتفعيل وثيقة تأمين سند الملكية العقارية يمثل خطوة تاريخية وغير مسبوقة، حيث يحصل المشترى لأول مرة على غطاء تأمينى يحميه من مخاطر مرتبطة بصحة الملكية قد تنشأ بعد الشراء، لطالما كانت غير معلومة وقت إتمام الصفقة.

وأوضح فريد أن التأمين على سند الملكية يختلف جذريًا عن التأمينات التقليدية على العقارات، إذ لا يغطى أحداثًا مستقبلية مثل الحريق أو السرقة، بل يوفر حماية من مشكلات حدثت فى الماضى ولم تكن ظاهرة أو معروفة وقت الشراء، وأضاف أن هذا النوع من التأمين يُستخدم على نطاق واسع فى الأسواق العالمية لحماية المشترين والبنوك المقرضة من الخسائر المالية الناتجة عن نزاعات أو عيوب فى الملكية.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن الوثيقة تأتى فى إطار رؤية شاملة لرفع كفاءة وجودة الخدمات المالية غير المصرفية، وتمكين المواطنين والمستثمرين من اتخاذ قرارات أكثر أمانًا، مؤكدًا أن المشترى فى السوق المصرية أحيانًا ما يحصل على حماية فيه تقلل من المفاجآت القانونية التى قد تهدد استقرار ملكيته لاحقًا.

فريد : الوثيقة تضيف بعدًا تأمينيا لحماية الحقوق وتكمل منظومة الإصلاحات التى تستهدف تنظيم السوق ورفع كفاءتها

وشدد فريد على أن وثيقة تأمين سند الملكية تمثل أداة محورية فى دعم جهود تصدير العقار المصرى، إذ يوفر هذا النوع من التأمين عنصر الأمان القانونى، الذى يبحث عنه المستثمر الأجنبى قبل الدخول فى أى سوق جديدة، مضيفا أن استقرار الملكيات ووضوح الأطر القانونية يمثلان شرطا أساسيًا لجذب الاستثمارات طويلة الأجل، خاصة فى القطاع العقارى.

وقال فريد إن الهيئة العامة للرقابة المالية تستهدف أن تسهم وثيقة سند الملكية فى إحداث الفارق مع الأجانب فى عملية تصدير العقار المصرى، مضيفا: "سيصبح المطور العقارى قادرًا على استغلال هذه الوثائق كجزء من عرضه الاستثمارى لضمان أموال المشترين ضد التقلبات غير المعروفة مسبقًا" .

ووفق فريد، فإن الهيئة درست بعناية الأسواق العالمية لبحث كيفية منح الطمأنينة للمستثمر سواء الأجنبى أو المحلى عند شراء عقار أو أصل بعدم تعرضه لنزاع فى الملكية بعد فترة من الشراء، وهو ما يناسب مصر إذ يتم شراء العقار على فترات زمنية طويلة أو بوجود فترة زمنية طويلة بين المدفوعات الأولى والاستلام النهائى.

وتابع: "المستثمر الأجنبى يتساءل دائمًا عما إذا كان العقار مُشهرًا فى السجلات العامة ونظرًا لأن أغلب العقارات فى مصر مُسجلة فى سجلات خاصة لدى المطورين، فإن الوثيقة تأتى لتجيب على سؤال ماذا لو حدثت منازعة لاحقة على الملكية لم تكن ظاهرة وقت إصدار الوثيقة" .

ويحدد رئيس الرقابة المالية دور الوثيقة فى طمأنة المستثمرين والناس الذين يشترون الوحدات بأن شركات التأمين ستقوم بتعويضهم فى حال وقوع منازعة أدت لخسارة العقار، قائلا: "ينبغى على المستثمر قراءة شروط وبنود العقد بدقة" .

و كشف رئيس الرقابة المالية أن هناك إحدى شركات التأمين تعمل حاليًا بالفعل على تفعيل هذه الوثيقة وبيعها للمطورين العقاريين الراغبين فى تقديم ضمانات إضافية للمستثمرين الأجانب وغير المصريين.

وأشار إلى أن الهيئة بحثت مدى تط

البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد المصري ٤,٨٪ في ٢٠٢٦/٢٠٢٧

توقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد المصري تحسنا في معدلات النمو خلال الفترة المقبلة، مدفوعا بقوة الصادرات وتعافي النشاط الاقتصادي.
وذكر البنك الدولي في تقرير ، أن معدل النمو من المتوقع أن يبلغ ٤,٣ بالمئة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، على أن يرتفع إلى ٤,٨ بالمئة في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، في ظل تحسن بيئة الاقتصاد الكلي.
وأوضح أن هذا التحسن يأتي مدعوما بتعزز الطلب الخاص نتيجة تخفيف قيود الاستيراد والقيود المفروضة على النقد الاجنبي، الأمر الذي ينعكس إيجابا على وتيرة النشاط الاقتصادي ويرفع من مساهمة صافي الصادرات في دعم النمو.

البنك الأهلي المصري يسلم عددا من البيوت والمشروعات الصغيرة للمستفيدين بمحافظة أسوان

أكد البنك الأهلي المصري عن تسليمه عدد من الوحدات السكنية والمشروعات لعدد من الأسر المستفيدة بمحافظة اسوان بمركز دراو بقرية بنبان.
وذلك بحضور اللواء الدكتور إسماعيل كمال محافظ أسوان ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري وأحمد الجندي رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان ومحمد عواره مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري وفريق عمل التنمية.
وخلال مراسم التسليم أعرب اللواء إسماعيل كمال عن تقديره لهذه المبادرة التي تساهم بشكل مباشر في تحسين حياة المواطنين، مؤكدا على أهمية الشراكة بين البنك الأهلي المصري وجمعية الأورمان في تنفيذ المشاريع التنموية والخيرية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المناطق بمحافظة أسوان.
ومن جانبه أكد محمد الاتربي على التزام البنك الأهلي المصري بدوره المجتمعي تجاه أهل مصر، حيث شملت هذه المبادرة إعادة بناء وتأهيل البيوت المتهدمة بالكامل، وتجهيزها بالأثاث اللازم، إلى جانب تقديم دعم مستدام للمستفيدين، بهدف تمكين أهل القرية اقتصاديًا واجتماعيا وتعزيز قدراتهم على الاعتماد الذاتي، مؤكدا أن البنك يحرص على استمرار دعمه للمبادرات التي تساهم في تحسين جودة الحياة للأسر الأكثر احتياجا، مع التركيز على تمكينهم من خلال المشروعات الصغيرة وبرامج التنمية المستدامة.
وأضافت دينا أبو طالب أن البنك قام بتسليم 20 وحدة سكنية و10 مشروعات صغيرة و21 مشروع رأس ماشية للمستفيدين بالتعاون مع جمعية الاورمان، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة من المشروع ولتوفير بيئة سكنية آمنة ومريحة للأسر، وتمكينهم اقتصاديًا، وهو ما يأتي في إطار استراتيجية البنك المجتمعية التي تركز بشكل خاص على تنمية صعيد مصر في مختلف مجالات العمل المجتمعي بشكل متكامل.
ومن جانبه أعرب أحمد الجندي عن اعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلي المصري في هذا المشروع الحيوي، وتعزز أثر العمل المجتمعي المشترك بين القطاع المصرفي والمؤسسات الخيرية، بما يحقق نتائج ملموسة على الأرض ويترك أثرًا إيجابيًا طويل الأمد في المجتمعات المحلية ، مشيرا إلى أن هذه المبادرة ليس مجرد إعادة بناء للبيوت المتهدمة، بل يمثل نموذجًا متكاملًا للتنمية المستدامة، من خلال دمج البُعد الاجتماعي مع البُعد الاقتصادي، عبر توفير مشروعات صغيرة ودعم مستدام للأسر المحتاجة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي ورفع جودة الحياة في المنطقة.

خبراء يحذرون من تحويل البنك المركزي إلي جهة تدير الأصول

مصر تنتظر رؤية الحكومة لتصفير الديون و سط انتقادات كاسحة لمقترح «المقايضة الكبرى»

أثار مقترح «المقايضة الكبرى» الذي طرحه رجل الأعمال ، حسن هيكل، حلاً محتملاً لتخفيف أعباء الدين الداخلي، جدلا واسعاً في الأوساط الاقتصادية، ومعارضة شديدة من خبراء ومصرفيين حذّروا من تداعياته على استقلالية البنك المركزي ومن تعريض ودائع المواطنين للخطر.
وبينما يتصاعد النقاش حول المبادرة في الفضائيات والمؤتمرات الأكاديمية، لا تزال الحكومة تلتزم الصمت حيال هذا الطرح المثير للجدل.
تتلخص فكرة المقترح في نقل جزء من ديون الدولة من وزارة المالية إلى البنك المركزي، مقابل نقل ملكية أصول حكومية استراتيجية - وفي مقدمتها هيئة قناة السويس - إلى ميزانية «المركزي».
ووفقاً لرؤية هيكل، تهدف هذه المقايضة إلى تصفير أعباء الدين في الموازنة العامة؛ ما يتيح للدولة توجيهِ الموارد المالية نحو قطاعات حيوية كالتعليم والصحة، مقترحاً تطبيق الفكرة تدريجيا لتقييم أثرها.
ووفق التقديرات الأولية، يتوقع أن تسهم هذه المقايضة في خفض كبير في مدفوعات الفوائد؛ ما يوفّر مئات المليارات، قد تصل إلى 8 تريليونات جنيه (168.8 مليار دولار).
وفقا لوزارة التخطيط ، شهد الدين الخارجي قفزة بنحو 6 مليارات دولار منذ مطلع عام 2025، ليصل إلى 161.2 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي. في حين ارتفع الدين المحلي بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى 11.057 تريليون جنيه (وهو ما يساوي 233.2 مليار دولار).
الطرح الذي شرحه هيكل، باستفاضة، واستعرضه – الأحد الماضي- أمام «المنتدى الاقتصادي» لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، سبق وأن قدمه في كثير من تدويناته المثيرة للجدل.

رفض قاطع للمقترح

و في مقابل اقتراح هيكل ، سادت حالة من الرفض وسط الخبراء و الاقتصاديين و المصرفيين و رجال الإعمال ، و جاءت البداية من المصرفي هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي CIB، من خلال حسابه الرسمي على منصة إكس، حيث اعتبر أنه إذا كان هذا هو الحل المطروح، فإن ذلك يعني عمليًا إعلان إفلاس. ولفت إلى أن نحو 40% من أذون الخزانة الحكومية مملوكة للأجانب، متسائلا عن رد فعلهم إذا ما جرى منحهم أصولا بدلا من مستحقاتهم.
أما بقية الأموال، فأوضح أنها تمثل ودائع لمودعين، فهل سيتم مصادرتها ومنح أصحابها أصولا بدلا منها، في حين أن هؤلاء يحتاجون إلى أموالهم لتلبية متطلبات المعيشة اليومية.
وتابع عز العرب متسائلا عن كيفية التعامل مع الديون الخارجية، مثل سندات اليوروبوند، في حال تطبيق هذا الطرح، وما إذا كانت الأسواق الدولية ستسمح لمصر بالاقتراض مرة أخرى مستقبلا، وأكد أنه من الناحية النظرية قد تبدو الفكرة جذابة، لكنها عمليًا غير قابلة للتطبيق.
مضيفا أن الدين المحلي هو في جوهره أموال المواطنين، متسائلا عما سيتم فعله بهذه الأموال، وهل سيتم منحها مقابل أصول، محذرًا من أن ذلك سيعيد البلاد إلى سيناريو مشابه لما حدث في لبنان.
وأكد أن الحل الحقيقي يكمن في زيادة الإيرادات من خلال الالتزام بوحدة الموازنة، مستشهدًا بما ذكره الدكتور محمد معيط سابقًا حين أوضح أنه لا يرى أكثر من 50% من إيرادات الدولة قابلة للإنفاق الحر.
وشدد على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص ليكبر وينمو ويحقق أرباحًا، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، محذرًا من أن الاكتفاء بتجميع أموال الناس سيقود إلى كارثة اقتصادية حقيقية.

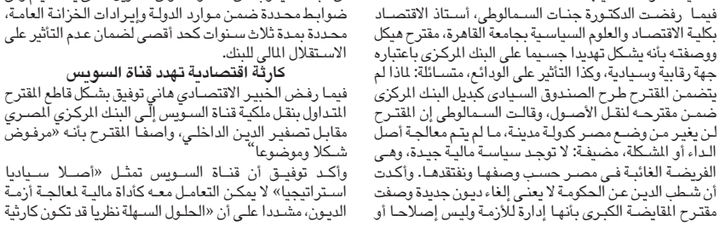

مصرفيون: المقترح يشكل تهديدا جسيما على البنك المركزي باعتباره جهة رقابية وسيادية

اقتصاديون : القانون الحالى للبنك المركزى يكرس استقلاليته ماليا بعيدا عن موارد المالية

تحذير من تحويل البنك المركزي إلي جهة تدير الأصول و في سياق متصل ، حذر الباحث والخبير في أسواق المال، محمد مهدي عبد النبي، من أن تحويل البنك المركزي إلى جهة تدير الأصول أو تعمل كمطور عقاري، يخالف طبيعته ومهمته الأساسية في ضبط التضخم واستقرار العملة.
واتفق معه عضو مجلس النواب (البرلمان)، إيهاب منصور، قائلا إن المقترح «غير موفق»، مشددا على ضرورة فصل «السياسة المالية للدولة والتي تديرها وزارة المالية عن السياسة النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي كجهة مستقلة عن الحكومة».
وتابع منصور: «لا يوجد حل سحري لأزمة الدين، الحل في التنمية، وفق وحدة الموازنة العامة».
وتشير وحدة الموازنة العامة للدولة إلى دخول كل إيرادات ومصروفات الدولة في موازنة واحدة، دون إخراج ميزانيات هيئات اقتصادية أو مؤسسات خارجها وأشار عبد النبي إلى أن «أقرب نموذج للمقترح صفقة (رأس الحكمة) والتي عادلت الحكومة فيها جزءا من ديونها مع دولة الإمارات مقابل إشراكها في هذه الصفقة، كجزء من إدارة ذروة أزمة مصر في العملة الأجنبية».
وشرح عبد النبي أن مقترح تسوية الدين عبر منح الدائنين أسهما في أصول الدولة بدلا من السداد النقدي يفتقر للوجاهة الاقتصادية: لأنك بذلك تضحي بأصول استراتيجية تدر دخلا مستداما لسداد التزامات مالية تملك الدولة بالفعل السيولة المحلية اللازمة لتغطيتها.
فيما رفضت الدكتورة جنات السمالوطي، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مقترح هيكل ووصفته بأنه يشكل تهديدا جسيما على البنك المركزي باعتباره جهة رقابية وسيادية، وكذا التأثير على الودائع، متسائلة: لماذا لم يتضمن المقترح طرح الصندوق السيادي كبديل البنك المركزي ضمن مقترحه لنقل الأصول، وقالت السمالوطي إن المقترح لن يغير من وضع مصر كدولة مدينة، ما لم يتم معالجة أصل الداء أو المشكلة، مضيفة: لا توجد سياسة مالية جيدة، وهي الفريضة الغائبة في مصر حسب وصفها ونفتقدها. وأكدت أن شطب الدين عن الحكومة لا يعني إلغاء ديون جديدة وصفت مقترح المقايضة الكبرى بأنها إدارة للأزمة وليس إصلاحا أو تغييرا من واقع عدم كفاءة الإنفاق العام أو ضعفه، مؤكدة أن الاقتصاد المصري يعاني اختناقا ماليا، خاصة أن الدين يزيد على ١٠٠٪ مقابل الإيرادات، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي أمام السياسة المالية لعدم كفاية الإيرادات، وأكدت جنات السمالوطي أن المشكلة الأساسية في إدارة الدين في مصر ليست مرتبطة فقط بخدمة الدين أو المشروعات الجديدة، بل تكمن في ضعف السياسات المالية الهيكلية، والتي تفتقد لإصلاحات جذرية ومستدامة.
وأوضحت السمالوطي أن أي زيادة في عائد خدمة الدين أو محاولة توسيع الإنفاق دون معالجة أسس الخلل المالي لا تعد إصلاحًا حقيقيًا، بل مجرد إدارة مؤقتة للأزمة.
وأضافت أن السياسات المالية الحالية لا تعالج عدم كفاءة الإنفاق العام أو ضعف الإيرادات، كما أنها لا تلمس أصل المشكلة في ضعف المؤسسات وقدرتها على إدارة الدين بشكل فعال.
وشددت على أن الإصلاح الحقيقي يتطلب التركيز على الأسس المؤسسية للاقتصاد، ووضع سياسات مستدامة تعزز كفاءة الإنفاق وتحسن إدارة الإيرادات العامة، بما يخلق قدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة بعيدًا عن الحلول المؤقتة أو المغامرات المالية الكبرى.
و من جانبه أكد الدكتور محمود أبوالعيون، أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق، محافظ البنك المركزي الأسبق، أن القانون الحالي للبنك المركزي، يكرس استقلالية البنك ماليًا، موضحًا أن البنك لا ينوب عن الحكومة، وأن التمويل الذي يقدمه يتم وفق ضوابط محددة ضمن موارد الدولة وإيرادات الخزانة العامة، محددة بمدة ثلاث سنوات كحد أقصى لضمان عدم التأثير على الاستقلال المالي للبنك.

كارثة اقتصادية تهدد قناة السويس

فيما رفض الخبير الاقتصادي هاني توفيق بشكل قاطع المقترح المتداول بنقل ملكية قناة السويس إلى البنك المركزي المصري مقابل تصفير الدين الداخلي، واصفا المقترح بأنه «مرفوض شكلا وموضوعا»
وأكد توفيق أن قناة السويس تمثل «أصلا سياديا استراتيجيا» لا يمكن التعامل معه كأداة مالية لمعالجة أزمة الديون، مشددا على أن «الحلول السهلة نظريا قد تكون كارثية عمليا إذا مسّت أصول الدولة السيادية".
وأوضح الخبير الاقتصادي ، أن مثل هذا الطرح يشبه «نقل الفلوس من الجيب اليمين للجيب الشمال»، حيث تظل الدولة مدينة بنفس المبلغ، بينما يضطر البنك المركزي إلى دفع فوائد على الديون للمودعين والمستثمرين الأجانب، مما يفتح الباب أمام مخاطر قانونية وسيادية جسيمة.
وأشار توفيق إلى أن دور البنوك المركزية عالمياً يقتصر على إدارة السياسة النقدية والاحتياطيات، وليس امتلاك أو تشغيل أصول عقارية أو صناعية مثل قناة السويس.أما نائب رئيس الوزراء ووزير الاستثمار الأسبق زياد بهاء الدين، فقد شدّد في مداخلات سابقة على أن الفصل المؤسسي بين السياسة النقدية وإدارة الأصول العامة ليس ترفًا تنظيميًا، بل شرط أساسي لاستقلال البنك المركزي. ويرى خبراء يشاركون هذا التوجه أن توسّع أدوار المركزي في حيازة أصول سيادية قد يفتح الباب لتسييس قرارات نقدية يفترض أن تبقى فنية.

لا حلول سحرية للدين..

ومن جانبه ، علق المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية، الدكتور محمود محيي الدين، قائلا إن «الاقتصاد لا يعرف آليات أكروباتية أو صفقات سحرية لإنقاذ ملف الدين، فمؤشرات الدين في جوهرها بسط ومقام، ولا يُحل الدين بالاستدانة بل بالاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص".
وأوضح محيي الدين، في تصريحات إعلامية ، أن المقام يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات أو الإيرادات العامة، مؤكدا ضرورة تطوير المقام والسيطرة على البسط.
وبمقارنة تاريخية، أشار إلى أن نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات بلغت نحو 4.6% في العام المالي 2007-2008، بينما تراوحت خلال السنوات العشر الأخيرة بين 20% و52%، لافتا إلى أن خفضها إلى حدود 20% يعد مستوى جيدا. كما أوضح أن نسبة الدين إلى الإيرادات العامة كانت تبلغ نحو 25% في 2007-2008 ثم تجاوزت لاحقا 100%.

المقامرة لا المقايضة

فيما كتبت أستاذة الاقتصاد في جامعة القاهرة، علياء المهدي، في حسابها على «فيسبوك»: «لا تقل المقايضة الكبرى، قل المقامرة الكبرى».
وأكد أستاذ الاقتصاد والتمويل في أكاديمية السادات، أنور النقيب، أن المقترح يُخرج «البنك المركزي» عن مهمته الرئيسية، وهي استقرار الأسعار وإدارة حصيفة للجهاز المصرفي، قائلاً عبر «فيسبوك» إن «الطرح بنقل الديونية من الحكومة إلى البنك المركزي مقابل نقل ملكية أصول للدولة وأحدها أهم مورد نقد أجنبي لمصر يخرج من نطاق أي مرجعيات علمية أو أكاديمية».
والنقيب واحد من المشاركين في المنتدى الاقتصادي لكلية السياسة والاقتصاد في جامعة القاهرة، لمناقشة أزمة الدين. ورفض كثير من المشاركين طرح هيكل خلال المنتدى، وفق وسائل إعلام محلية، من بينهم محافظ البنك المركزي الأسبق محمود أبو العين.

مساس بجوهر الأمن القومي الاقتصادي

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفي أن فكرة نقل أصول أو تدفقات قناة السويس إلى البنك المركزي للوهلة الأولى كمناورة محاسبية ذكية، لكنها في العمق تثير تساؤلات تمس جوهر «الأمن القومي الاقتصادي» واستقلالية «البنك المركزي".
وأوضح أن الفكرة المقترحة تتبلور في قيام الحكومة بنقل ملكية أصول أو تدفقات القناة للمركزي مقابل «شطب» مديونية الحكومة لديه.

ناصر ..

محافظ البنك المركزي المصري ووزير الزراعة يتفقدان عدد من القرى المستفيدة من مشروع دعم صغار المزارعين بمحافظة أسوان

قام حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، وعلاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بداية الأسبوع الماضي، بجولة تفقدية بعدد من قرى محافظة أسوان المستفيدة من مشروع دعم صغار المزارعين» الذي أطلق بالتعاون بين البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي ووزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة،وذلك بحضور كل من اللواء إسماعيل كمال، محافظ أسوان، وورود الحلبي، ممثلة ومديرة مكتب مصر برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ولفيف من قيادات البنك المركزي والقطاع المصرفي ووزارة الزراعة.
ويستهدف المشروع دمج صغار المزارعين في القطاع المالي الرسمي، وتوفير المنتجات والخدمات المالية الملائمة لهم، بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم اقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الأراضي والمياه، إلى جانب التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الثقافة المالية.
هذا وقد شملت جولة المحافظ و الوزير، زيارة نموذج لمحطة ري تعمل بالطاقة الشمسية بقرية أرمنا، كما تفقدا نموذج زراعة شتلات القصب باستخدام نظم الري بالتنقيط المعتمدة على الطاقة الشمسية بقرية عنيبة، وعقدا لقاءات مع عدد من المستفيدين من المشروعين، فضلا عن تفقد عدد من الحقول الزراعية والمشروعات الإنتاجية، والاطلاع على أنشطة المشروع على أرض الواقع، وما يقدمه من دعم فني وتدريبي للمزارعين، إلى جانب توفير مدخلات الإنتاج الزراعي وتحسين الممارسات الزراعية المستدامة، بما يسهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى دخل الأسر الريفية.
واطلع محافظ البنك المركزي ووزير الزراعة خلال الجولة، على جهود القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي بقرى محافظة أسوان، كما حرصا على حضور فعاليات تدريب السيدات على إنتاج المشغولات اليدوية من مخلفات النخيل، إلى جانب أنشطة التصنيع الغذائي بما في ذلك إنتاج كرات الطاقة والبلح، وفي ختام الجولة، تفقدا معرض منتجات السيدات، وأشادا بجودة المنتجات ومستوى الحرفية.
وبهذه المناسبة، أعرب حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، عن سعادته بالتواجد بين أهالي محافظة أسوان مشيدًا بكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، مؤكدًا أن ما لمسه على أرض الواقع من نماذج ناجحة ومشروعات إنتاجية يعكس الأثر الإيجابي لمشروع دعم صغار المزارعين، ويجسد التكامل بين جهود الدولة والقطاع المصرفي والشركاء الدوليين في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الريفية.
وأوضح أن هذا المشروع يأتي في إطار استراتيجية الدولة الهادفة إلى دعم صغار المزارعين ودمجهم في القطاع المالي الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بما يسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين، ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة في محافظات الصعيد والمناطق الأكثر احتياجًا، كما أكد أن البنك المركزي المصري يولي أهمية خاصة لدعم المبادرات التي تعزز التمكين الاقتصادي للمواطنين، لاسيما المرأة، وتسهم في بناء مجتمعات ريفية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية.
من جهته أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إيمان الوزارة بأن صغار المزارعين هم عصب الأمن الغذائي في مصر، والركيزة الأساسية التي يقوم عليها مستقبلنا الزراعي، لافتًا إلى أهمية أن نبني لهم جسرًا قويًا من الدعم، وأن هذا ما تقدمه هذه الشراكة بين وزارة الزراعة والبنك المركزي وبرنامج الأغذية العالمي.
وأضاف أن دور الوزارة يتمثل في تقديم الدعم الفني والتقني وتوفير الارشاد الحديث وتسهيل الوصول إلى البذور المحسنة والميكنة الزراعية، وأن الهدف هو تمكين المزارع من زيادة إنتاجيته وتحسين جودة محاصيله، مشيرًا إلى أن الجهاز التنفيذي لمشروعات التنمية الشاملة وهو أحد أجهزة الوزارة، سيكون الذراع التنفيذي الذي سيضمن وصول الدعم لمستحقيه من خلال قيامه بمهام حيوية مثل تحديد المستفيدين من صغار المزارعين بدقة والإشراف على تنفيذ المشروع خطوة بخطوة، فضلا عن متابعة التقدم المحرز وضمان استخدام الموارد بكفاءة.وشدد وزير الزراعة على أن الدعم الذي يقدمه البنك المركزي هو شريان حياة يضخ الأمل في شرايين صغار المزارعين، ويساهم توفير التمويل من قبل البنوك في تمكينهم من شراء مستلزمات الإنتاج، والذي يعد هو حجر الأساس الذي سيبنى عليه المزارع مستقبله ومستقبل أسرته.
ومن جانبها أكدت رود الحلبي، ممثلة ومديرة مكتب مصر برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أن مشروع دعم صغار المزارعين الذي نشهده اليوم يمثل محطة فارقة في مسار التنمية المستدامة، إذ يجسد ولأول مرة نموذجًا فريدًا للتعاون المباشر تحت مظلة البنك المركزي المصري، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والقطاع المصرفي، ومحافظة أسوان.
وأوضحت أن هذا النموذج يوفر طرق مبتكره لتقديم المساعدات من خلال آليات التمويل المختلط ورأس المال التحفيزي، بما يهدف إلى تمكين المزارعين اقتصاديًا وتعزيز الأمن الغذائي، في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

بنك مصر يحصل على شهادة أفضل جهة عمل من المؤسسة العالمية Top Employers لعام ٢٠٢٥

حصل بنك مصر على شهادة أفضل جهة عمل لعام ٢٠٢٥ وفق تقييم مؤسسة Top Employers العالمية الرائدة في تقييم استراتيجيات الموارد البشرية، وتقديم الدعم للمؤسسات لتطوير ممارسات فعّالة، وتحسين الأداء، وتعزيز قدرتها على جذب الكفاءات والاحتفاظ بها، في تأكيد جديد على ريادته في تطوير رأس المال البشري وتعزيز معايير التميّز المؤسسي.
ويعتمد تقييم مؤسسة Top Employers على معايير دقيقة تغطي أهم ممارسات الموارد البشرية، وقد استطاع بنك مصر تحقيق نتائج متميزة في جميع المجالات، مما أهّله لنيل هذا التصنيف المرموق ويأتي هذا التصنيف تأكيدًا على التزام بنك مصر المستمر بترسيخ بيئة عمل قائمة على أفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية ودعم الموظفين.
وقد صرح الرئيس التنفيذي لمعهد Top Employers، أدريان سليجمان، قائلا: « في ظل ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتقنية متسارعة، تبرز المؤسسات القادرة على الحفاظ على ثبات ممارساتها وتطويرها، ويسعدنا هذا العام أن نسلط الضوء على المؤسسات التي تواصل تقديم استراتيجيات موارد بشرية راسخة ومؤثرة، تسهم في تطوير بيئة العمل وتعزيز رفاهية الموظفين. لذا نعتز بتكريم هذه المؤسسات كأفضل جهات العمل لعام ٢٠٢٥".
وبهذه المناسبة، أعرب هاني السمرة – رئيس قطاع الموارد البشرية ببنك مصر – عن اعتزازه بهذا التصنيف المتميز، مؤكدًا أنه يجسّد نجاح المؤسسة في تبنّي نموذج حديث لإدارة الموارد البشرية باعتبارهم أهم أصول المؤسسة، وأن بنك مصر يحرص على توفير بيئة عمل جاذبة لأكثر من ٢٥ الف موظف تقوم على الشفافية، والمساواة في الفرص، والتمكين للكوادر الشابة، مع العمل الدائم على تحديث أنظمة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم وقد نجح البنك خلال عام ٢٠٢٥ في تقديم عدد ١١٥,٣٥١ فرصة تدريب لنحو ٢٣,٦٢٢ موظف بعدد ساعات تدريبية وصلت لـ ٩٥٩,١٨٣ ساعة، هذا بالإضافة الى عدد ٨,٠٠٠ فرصة ترقي بمختلف المستويات الوظيفية بما يضمن لهم مسارًا مهنيًا مزدهرًا".
ويواصل بنك مصر جهوده لتعزيز مكانته كإحدى أفضل البيئات المهنية في مصر، وتطوير سياساته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية، لضمان مستقبل أكثر استدامة لموظفيه وعملائه على حد سواء.

هشام عكاشة وهاني السمرة

البنك التجاري الدولي – مصر(CIB) يحتفل بتخريج الدفعة الأولى من برنامج محللي الائتمان

أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) عن تخريج الدفعة الأولى من برنامجه المتخصص«CIB Client Analyst Program»، والذي يُعد أحد البرامج النوعية الحصرية التي أطلقها البنك في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعميق الشراكات مع عملائه من الشركات، وتعزيز نموذج التعاون القائم على تبادل المعرفة وبناء القدرات المالية والتحليلية المتقدمة.
ويأتي البرنامج كخطوة عملية لترجمة رؤية CIB في الانتقال بعلاقات العملاء إلى مستوى أكثر تطورًا واستدامة، حيث تم تصميمه ليخدم المؤسسات الشريكة للبنك من خلال تعزيز لغة مالية مشتركة وتمكّنهم من امتلاك الأدوات، لمساعدتهم على فهم أعمق للائتمان، وتحليل الأداء المالي بدقة، وتسهيل المعاملات، مما يؤدي إلى توفير الوقت وسرعة تحقيق نجاح مشترك بالإضافة الي الاعتماد على البيانات والتحليل الفني المتقدم، مستندًا إلى الخبرات المتراكمة لفرق CIBالمتخصصة في المجالات المصرفية والائتمانية.
ويعكس نجاح الدفعة الأولى من البرنامج الطلب المتزايد من جانب عملاء البنك على هذا المستوى المتقدم من بناء القدرات، كما يؤكد القيمة المشتركة التي يحققها البرنامج، سواء على صعيد تحسين كفاءة المؤسسات المشاركة أو دعم جودة الشراكات طويلة الأجل مع البنك، بما يسهم في خلق منظومة عمل أكثر كفاءة واحترافية.
وشهد حفل التخرج حضور عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي، إلى جانب عدد من قيادات الإدارة العليا، في تأكيد على الأهمية الاستراتيجية التي يوليها البنك لتنمية المهارات داخل منظومة عملائه.
وفي كلمته خلال الحفل، قال عمرو الجنايني: «يمثل هذا البرنامج نموذجًا عمليًا في بناء علاقات شراكة حقيقية مع عملائنا، تقوم على تبادل الخبرات والاستثمار في المعرفة، وليس فقط تقديم الحلول التمويلية التقليدية. نحن نؤمن بأن تعزيزالقدرات المالية والتحليلية داخل مؤسسات عملائنا يؤثر بشكل مباشر على جودة القرارات الائتمانية، وكفاءة إدارة المخاطر، واستدامة النمو على المدى الطويل.
الأداء المتميز للدفعة الأولى يعكس مدى الحاجة في السوق إلى هذا النوع من البرامج المتخصصة، ويؤكد أن الاستثمار في بناء القدرات المشتركة يخلق قيمة حقيقية للطرفين، ويدعم انتقالنا إلى نموذج شراكة أكثر نضجًا وكفاءة، قادر على مواكبة تطورات الأسواق والتحديات الاقتصادية المتغيرة».
ويؤكد البنك التجاري الدولي – مصر عزمه البناء على نجاح هذه النسخة الأولى، من خلال تطوير البرنامج وتوسيع نطاقه خلال الفترة المقبلة، بما يعزز مكانة CIB كشريك استراتيجي داعم للنمو المستدام لعملائه من الشركات، ومساهم رئيسي في الارتقاء بالممارسات المصرفية والائتمانية في السوق المصري.

المصرف المتحد يحصد ١٥ جائزة محلية ودولية تؤكد ريادته المصرفية في ٢٠٢٥

أعلن المصرف المتحد أن مجموع الجوائز والتكريمات التي حصدها خلال ٢٠٢٥ بلغ ١٥ جائزة وتكريم محلي ودولي تضاف لسجل انجازاته وتتوج مسيرة أداءه المتميز ورؤيته الاستراتيجية التي ترتكز علي الابتكار والاستدامة وتعزيز ثقة العملاء.
يعكس هذا التقدير الواسع المكانة الرائدة التي يتمتع بها المصرف المتحد علي المستويين المحلي والدولي. ويؤكد التزامه بتقديم حلول مصرفية ورقمية تواكب المعايير العالمية وتساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي وتؤكد على استدامة ممارسات التنمية المجتمعية الشاملة.
وتأتي جوائز المصرف المتحد الـ ١٥ في المجال المصرفي والاقتصادي والامن السيبراني والتنمية المجتمعية والاعلام ومكافحة الارهاب.
جوائز في الخدمات المصرفية والأمن السيبراني
• مارس ٢٠٢٥ - منحت مؤسسة سي إس آر (Corporate Social Responsibility (CSR المصرف المتحد جائزة "أثر" لافضل الممارسات في مجال المسئولية المجتمعية لعام ٢٠٢٤.
• مارس ٢٠٢٥ – منحت مؤسسة «ليدرز» المصرف المتحد جائزة ملهمي التغيير الاعلامي.
• ابريل ٢٠٢٥ – كرم اتحاد المصارف العربية المصرف المتحد ضمن كوكبة من البنوك والمؤسسات المالية لجهوده واسهاماته في دعم القطاع المالي والمصرفي.
• يونيو ٢٠٢٥ - منحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فريق مبادرة رواد النيل – المصرف المتحد درع التميز لاسهاماتهم في مبادرة «قدو تك".
• يونيو ٢٠٢٥ – منحت مؤسسة جلوبال بيزنس اند فاينانس Global Business and Finance المصرف المتحد جائزة «افضل بنك للحلول الاستثمارية» The Best Investment solution Bank ٢٠٢٥
• يونيو ٢٠٢٥ – اختارت مؤسسة فوربس الشرق الاوسط المصرف المتحد ضمن قائمة اقوي ٥٠ شركة عامة في مصر لعام ٢٠٢٥
• يونيو ٢٠٢٥ – منحت مؤسسة London Stock Exchange Group (LSEG) لتطبيقات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المصرف المتحد درع التميز تتويجا لجهوده في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
• يونيو ٢٠٢٥ – كرمت قمة الافاضل المصرف المتحد كافضل المؤسسات المالية في السوق المصري لعام ٢٠٢٤. تقديرا لدوره المؤثر في تعزيز الاقتصاد المحلي وتمكين الممارسات الفعالة نحو التنمية المستدامة.
• سبتمبر ٢٠٢٥ – حصل المصرف المتحد للعام الثالث علي التوالي علي شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الالكتروني Payment Card Industry 2024 (PCI-DSS) – Data Security Standard
• سبتمبر ٢٠٢٥ - حصل المصرف علي المركز الثاني بين البنوك التجارية المقدمة للخدمات المالية الإسلامية وفقا لتقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مع تحقيق معدل نمو في حجم أعمال القطاع الإسلامي بلغ ١٨,٩%
• اكتوبر ٢٠٢٥ – اختارت مجلة ذي بانكر The Banker البريطانية المصرف المتحد ضمن قائمة افضل ١٠٠ بنك افريقي لعام ٢٠٢٥. تقديرا لتميزه في تقديم حزم متنوعة من المنتجات المصرفية سواء التقليدية او المتوافقة مع احكام الشريعة. فضلا عن باقة من الخدمات الرقمية المبتكرة. كذا تمتعه بالقيم المؤسسة الراسخة والاداء المتفرد خاصة في مسار تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
• نوفمبر ٢٠٢٥ – منحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرف المتحد جائزة التميز للشركات في مجال المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣.
• ديسمبر ٢٠٢٥ – كرم وزير الاوقاف الدكتور اسامة الازهري - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد – طارق فايد - تقديرا للشراكة المثمرة في دعم المسابقة العالمية للقران الكريم والتي تنظمها الوزارة سنويا. كما ثمن علي جهود المصرف المتحد وقيادته في رعاية حفظة كتاب الله واكتشاف مواهبهم في حفظ وتلاوة القران الكريم وفهمه.
• ديسمبر ٢٠٢٥ - صعود المصرف المتحد لسابع اكبر محفظة تمويل عقاري لاسكان محدودي الدخل وفقا لتقرير صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.
• ديسمبر ٢٠٢٥ – تصدر المصرف المتحد مؤشر «بيزنس نيوز» الاقتصادي للمسئولية المجتمعية.
و تعقيبا علي سلسلة جوائز المصرف المتحد ال١٥ يقول طارق فايد – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – ان حصول المصرف المتحد علي هذة الجوائز خلال ٢٠٢٥ يعكس الهنية والتميز المؤسسي والذي يقوم علي اساس الالتزام والحوكمة والتطور المستمر والابتكار والاستدامة. فال١٥ جائزة تعكس تقديرا محلي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 18 يناير 2026 ● العدد 826

صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي يصل إلي ١٣,٣ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥

قفز فائض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري في ديسمبر للشهر السابع على التوالي، بنسبة 10% إلى نحو 13,3 مليار دولار بزيادة 1,4 مليار دولار عن نوفمبر.. وواصل فائض الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري اتجاهه الصعودي للشهر السابع على التوالي.. وبحسب بيانات المركزي المصري، فقد تم احتساب سعر الصرف عند 47,63 جنيه لكل دولار في نوفمبر و47,73 جنيه في ديسمبر.

وخلال النصف الثاني من 2025 انتعشت تدفقات موارد النقد الأجنبية إلى مصر لتعزز من صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي، وتخطت احتياطيات النقد الأجنبي مستوى تاريخياً لتسجل 51,45 مليار دولار بنهاية ديسمبر.

وكان قد سجل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي المصري ارتفاعًا ملحوظًا بنهاية نوفمبر الماضي، ليصل إلى نحو 23,732 مليار دولار بما يعادل 1,130 تريليون جنيه، مقابل 22,656 مليار دولار بما يعادل نحو 1,070 تريليون جنيه بنهاية أكتوبر 2025، محققًا معدل نمو شهري بلغ 5% وزيادة قيمتها 1,076 مليار دولار .

كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات

البنك الأهلي المصري يحصد المركز الأول في السوق المصري و الثالث إفريقيا في القروض المشتركة بـ ٣٣ صفقة بقيمة ٤٤٢,٣ مليار جنيه

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري عام 2025 بتحقيق نتائج متميزة وفقا ونتائج التقييم التي أعدتها مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتي اظهرت حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفي المصري عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

بالإضافة الى ذلك أظهرت النتائج أيضا تحقيق البنك الأهلي المصري المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثالث كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كما أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات، المركز السادس كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة 33 صفقة تمويلية منها 23 صفقة كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 442.3 مليار جنيه حتى خلال عام 2025.

وتعقيبا على تلك الانجازات المتميزة، أكد محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي لريادة البنك الأهلي المصري في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، الصحة والتعليم، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البتروكيماويات، الخدمات المالية غير المصرفية، الخدمات البيئية التي تشمل إدارة المخلفات وإعادة التدوير، والتطوير العقاري ومواد البناء والصناعات الغذائية والبترول والزراعة والسياحة، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية، مشيرا الى ان ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي.

ومن جانبها أعربت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن اعتزازها باستمرار البنك في تحقيق تلك المكانة المميزة في أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستندا في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى والتي تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع.

وأشارت التركي الى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة، وأن يكون البنك الأهلي المصري الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب بما في ذلك شركات القطاع الخاص بما يدعم مكانة البنك الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر.

كما صرح شريف رياض رئيس الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة في مصر وصلابة القطاع المصرفي، وقدرة البنك على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي نجحت في إبرام 33 صفقة في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما في ذلك 23 صفقة كان فيها البنك الأهلي المصري وكيلا للتمويل وهو ما يمثل 11.64% من إجمالي صفقات القروض المشتركة في قارة افريقيا خلال عام 2025.

وأضاف أحمد السرسي رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن نجاح البنك في إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء من خلال الدراسة الدقيقة لتلك الاحتياجات واعداد الإطار التمويلي الأنسب وفقا وطبيعة كل مشروع، بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالي في عدة مشاريع استراتيجية والمساهمة في ترتيب إصدارات سندات التوريق والصكوك لصالح العديد من العملاء.

لبحث جهود التنمية الزراعية ودعم صغار المزارعين

رئيس البنك الزراعي المصري يلتقي أعضاء لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ

التقى محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، عددا من أعضاء لجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ، برئاسة الدكتور محسن البطران، وذلك لبحث تعزيز التعاون بين البنك واللجنة، وسبل دعم صغار المزارعين بما ينعكس على دعم جهود التنمية الزراعية.

حضر اللقاء، سامي عبد الصادق، وة غادة مصطفى، نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، والسادة النواب علاء عبد النبي، والدكتور جمال أبو الفتوح، وإبراهيم عيسى ومحمد شعيب، أعضاء لجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ.

وخلال اللقاء، أعرب محمد أبو السعود، عن سعادته باستقبال السادة النواب أعضاء لجنة الزراعة والري في دور الانعقاد الجديد لمجلس الشيوخ، ما يؤكد حرص البنك على تعزيز سبل التعاون مع السادة النواب من ممثلي الشعب، والاستماع لكافة الرؤى والمقترحات التي تستهدف تحقيق التنمية الزراعية، وتعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي لدعم الإقتصاد القومي.

وأشار أبو السعود، إلى أن البنك الزراعي المصري، يبقى هو الذراع التمويلية للقطاع الزراعي، والداعم والمساند للفلاح المصري، من خلال دوره التنموي في إتاحة التمويل اللازم لدعم الأنشطة الإنتاجية في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني، التي تستهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين، وتحسين مستوى معيشتهم، مؤكدا أن حجم تمويل الإنتاج النباتي للمحاصيل الزراعية التي يحصل عليها صغار المزارعين بفائدة ٥ ٪ بلغ نحو ٤٠ ٪ من المحفظة الائتمانية للبنك، باجمالي نحو ٣٦ مليار جنيه، استفاد منها حوالي ٣٠٠ ألف مزارع.

وأكد أن البنك لايدخر جهدا لتلبية احتياجات صغار المزارعين، وتحفيز الإستثمار في القطاع الزراعي، حيث أن البنك حاليا بصدد الإعلان عن مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض الزراعية، وفق إجراءات بسيطة وميسرة، من بينها تمويل الميكنة والآلات الزراعية، وتشجيع الابتكار في الزراعة الحديثة، والتوسع في تمويل نظم الري الحديث، والطاقة الشمسية، بما ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة الإنتاجية للمحاصيل، بالإضافة للتوسع في برامج تمويل الزراعات التعاقدية، والتركيز على دعم ومساعدة الفلاح في تصدير منتجاته من خلال منصات تصديرية، لفتح آفاق جديدة للمحاصيل الاستراتيجية المحلية في الأسواق الخارجية.

تمويلات الشركاء الدوليين تتدفق على مصر في ٢٠٢٦

مصر تتسلم مليار يورو من تمويلات الاتحاد الأوروبي وتقترب من الحصول على نحو ٢,٧ مليار دولار من صندوق النقد الدولي

تستعد مصر خلال العام الجاري للحصول على حزمة تمويلات دولية ضخمة من مؤسسات وشركاء دوليين، تتجاوز قيمتها عدة مليارات من الدولارات، ما يمثل دفعة قوية للاقتصاد الوطني ويعزز قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها التمويلية، ودعم الاحتياطي من النقد الأجنبي، والاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي والتنمية المستدامة، في ظل تحركات مكثفة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم مسار الإصلاح الاقتصادي.

ويأتي في مقدمة هذه التمويلات اقتراب مصر من الحصول على نحو ٢,٧ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، بعد توصل فريق الصندوق والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الخامسة والسادسة ضمن برنامج "التسهيل الممدد" (EFF)، إلى جانب الاتفاق على المراجعة الأولى في إطار "برنامج الصمود والاستدامة" (RSF)، ويمهد هذا الاتفاق الطريق لصرف نحو ٢,٥ مليار دولار قيمة شريحتي المراجعتين الخامسة والسادسة، إضافة إلى ٢٧٤ مليون دولار تمثل الشريحة الأولى من برنامج الصمود والاستدامة، وذلك بعد التزام الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، أبرزها تسريع برنامج طروحات الشركات الحكومية وخفض دعم الوقود.

وفي السياق ذاته، تحظى مصر بدعم أوروبي واسع، حيث من المنتظر أن تحصل على تمويل بقيمة ٤,٦ مليار دولار (٤ مليارات يورو) من الاتحاد الأوروبي، تمثل الشريحة الثانية من الإطار المالي الكلي المخصص للقاهرة وفق مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وتندرج هذه التمويلات ضمن حزمة دعم أوروبية شاملة تقدر بنحو ٧,٤ مليار يورو حتى عام ٢٠٢٧، تشمل ٥ مليارات يورو لدعم الموازنة، و١,٨ مليار يورو ضمانات استثمارية لتحفيز استثمارات الشركات الأوروبية والمصرية، إلى جانب نحو ٦٠٠ مليون يورو مخصصات للتدريب والمساعدات الفنية وبناء القدرات.

وعلى صعيد إدارة الدين وتعزيز الاستدامة المالية، تواصل الحكومة خلال عام ٢٠٢٦ تنفيذ برامج مبادلة الديون مع عدد من الدول، أبرزها ألمانيا، حيث تعتزم القاهرة بدء تنفيذ بنود اتفاقية تعاون مالي مرتقبة مع برلين بقيمة إجمالية تبلغ ١١٨ مليون يورو، بما يسهم في تخفيف أعباء الدين وتوفير موارد إضافية لقطاعات التنمية الحيوية، كما تشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى أن مصر نجحت خلال الفترة من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٦ في توفير تمويلات منخفضة التكلفة تقترب من ٩,٥ مليار دولار، في إطار شراكات قائمة على تنفيذ إصلاحات واضحة ومحددة.

مصر تتسلم مليار يورو

فيما يتعلق بالدعم الأوروبي أعلنت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي رانيا المشاط تسلمت « مليار يورو من تمويلات الاتحاد الأوروبي.و كان المركز الإعلامي لمجلس الوزراء قد أعلن الخميس الماضي - أن مصر حصلت تمويل تنموي ميسر بقيمة مليار يورو، من الاتحاد الأوروبي في إطار الشريحة الأولى للمرحلة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.

وذلك بعد أن انتهت مصر من تنفيذ ٢٢ إصلاحًا هيكليًا ضمن المرحلة الأولى المنصرفة في يناير ٢٠٢٥ بقيمة مليار يورو، و١٦ إجراءً ضمن الشريحة المقرر صرفها الأسبوع الجاري.

ومن المقرر صرف الشريحتين الثانية والثالثة خلال عام ٢٠٢٦، وذلك بهدف دعم الموازنة وزيادة الحيز المالي المتاح للإنفاق على البرامج والمشروعات المختلفة.

اتفاقيتان جديدتان بـ ١٣٧,٥ مليون دولار

كما شهد الأسبوع الماضي ، توقيع اتفاقيتين لتعزيز الاستثمارات في القطاع الخاص بقيمة ١٣٧,٥ مليون دولار، وذلك خلال الزيارة التي تقوم بها جيلسومينا فيجيلوتي، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي لمصر، بحضور شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وممثلي القطاع الخاص.

حيث شهدت رانيا المشاط وزيرة التخطيط توقيع اتفاق بين بنك الاستثمار الأوروبي، من خلال ذراعه التنموي «جلوبال»، وصندوق الاستثمار «ار إم بي في ٣ شمال أفريقيا»، يستثمر البنك بموجبه ٨٠ مليون دولار في الصندوق، لتسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وتعزيز الاستدامة في مصر. ومن المتوقع أن يسهم هذا الاستثمار في حشد أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في شركات القطاع الخاص، في إطار استراتيجية استثمار إقليمية تغطي شمال أفريقيا، حيث يوفر الصندوق تمويلاً وقيمة مضافة للشركات المحلية في قطاعات عالية الأثر، بما يفتح آفاقاً جديدة للنمو في مصر ويدعم النمو الإقليمي، إلى جانب تعزيز التكامل الاقتصادي بين أوروبا ومصر.

وفي سياق متصل، شهدت الوزيرة توقيع اتفاق بين بنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وصندوق «آلتا سيمبر ٢»، يستثمر بموجبه بنك الاستثمار الأوروبي ٣٧,٥ مليون دولار، وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية ٢٠ مليون دولار في الصندوق، لدعم نمو شركات الأدوية والرعاية الصحية في أفريقيا، بما في ذلك معدات وتقنيات الرعاية الطبية. ويستهدف الصندوق بشكل أساسي شمال أفريقيا، إلى جانب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لتعزيز الابتكار والاستدامة وتعميق العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، كما يسهم هذا الاستثمار في حشد نحو ١٥٠ مليون دولار في قطاع الرعاية الصحية، خاصة في شمال أفريقيا.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي، استقبل بداية الأسبوع الماضي ، كايا كالاس، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، وذلك بحضور الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، والسفيرة أنجلينا إيخهورست رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، وكريستين أودويسر عضو مكتب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وروزاماريا جيلي نائب المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد كريستوف بيجو، مبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبحسب تصريحات السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية فإن الرئيس استهل اللقاء بالإعراب عن تقديره للتطور الملحوظ في العلاقات المصرية الأوروبية، مؤكدا أهمية مواصلة العمل على تعزيز مختلف جوانب التعاون، خاصة بعد الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

ومن جانبها، أعربت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي عن تقدير الجانب الأوروبي للتعاون القائم مع مصر في مختلف المجالات، وهو ما انعكس خلال انعقاد القمة المصرية الأوروبية الأولى ببروكسل في أكتوبر ٢٠٢٥، وأشارت إلى أنه سيتم صرف الشريحة الثانية من حزمة الدعم المالي المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر خلال الأيام القادمة.

وأشار المتحدث الرسمي، إلى أن اللقاء تناول مجمل أوجه العلاقات بين الجانبين، حيث شدد الرئيس السيسى على أهمية تنفيذ مخرجات القمة المصرية الأوروبية الأولى، وتعزيز التشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في المجالات السياسية والأمنية، دعمًا للأمن والاستقرار الإقليمي. كما تم بحث سبل دفع التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي للهجرة غير الشرعية.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس السيسى ضرورة تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر والاتحاد الأوروبي، في ضوء الفرص الواعدة المتاحة للاستثمار في مصر، بما يحقق مصالح مشتركة للطرفين.

وأعربت المسؤولة الأوروبية عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تطوير التعاون الاقتصادي، بما يفتح آفاقاً أرحب للعلاقات الثنائية، فضلاً عن استمرار التنسيق في الملفات السياسية ذات الاهتمام المتبادل، مثمنة الدور الفاعل الذي تضطلع به مصر في إرساء السلام والاستقرار بالمنطقة، معربة في ذات السياق عن تطلع الاتحاد الأوروبي لبدء أول حوار بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع في مارس ٢٠٢٦.

كذلك عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعًا موسعًا مع جيلسومينا فيجيلوتي، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، و أندرو ماكدويل، مدير EIB Global (الذراع التنموية لبنك الاستثمار الأوروبي)، والوفد المرافق لهما، وذلك خلال زيارتها الأولى لمنطقة الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦، حيث شهد اللقاء مناقشة مستقبل العلاقات المشتركة بين الجانبين في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وخلال الاجتماع؛ استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، الإصدار الثاني من «البسردية الوطنية للتنمية الشاملة» والتي تعد إطارًا شاملاً يوجه النمو المستدام والشامل والقائم على قيادة القطاع الخاص، موضحةً أن السردية تؤكد على تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز التنافسية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، مع إعطاء أولوية للتحول الأخضر، والتحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وأكدت «المشاط»، أن مصر تثمّن شراكتها الاستراتيجية مع بنك الاستثمار الأوروبي في حشد التمويل، وتقليل مخاطر الاستثمارات، ودعم التنمية القائمة على القطاع الخاص بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، حيث تعد من أكبر دولة عمليات لبنك الاستثمار الأوروبي خارج الاتحاد الأوروبي باستثمارات أكثر من ١٤ مليار يورو منذ ١٩٧٩، من بينها ٧,٢ مليار يورو للقطاع الخاص، ليصبح أحد أكبر البنوك متعددة الأطراف الممولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مصر.

وأكدت أن تدشين مركز إقليمي للبنك بالقاهرة يُعزز موقعنا كمنصة دولية لتمويلات شركاء التنمية، وأن استثمارات البنك ساهمت في حشد استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات حيوية خاصة الطاقة المتجددة، وقد شهدنا بالأمس المشروع الضخم الذي أطلقته شركة سكاتك والذي يساهم فيه بنك الاستثمار الأوروبي، ويعد أحد المشروعات الحيوية لتأمين إمدادات مصر من الطاقة.

وأشارت إلى أنه في إطار المتابعة للاجتماع مع بعثة بنك الاستثمار الأوروبي في ديسمبر الماضي، والاستعدادات للتعاون الجديد بين مصر والبنك خلال عام ٢٠٢٦ وما بعده، تم رصد عدد من الأولويات التي أعلنها البنك في مجال القطاع الخاص مع بداية عام ٢٠٢٦، والتي تتوافق بشكل وثيق مع أجندة التنمية الوطنية لمصر، ومنها تمويل التحول الأخضر ودعم العمل المناخي كأولوية استراتيجية رئيسية تهدف إلى تعزيز النمو المستدام، والتحول في مجال الطاقة كركيزة أساسية في جهود التنمية بمصر.

وناقش الاجتماع التعاون بين مصر وبنك الاستثمار الأوروبي فيما يتعلق ببرنامج "نُوفّي" من حيث ركيزة الطاقة، والغذاء، والمياه، وبرنامج "نوفي+" من حيث ركيزة النقل المستدام.

من جانبها، قالت "جيلسومينا فيجيلوتي"، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، إن «الشراكة مع مصر تمثل نموذجًا متقدمًا للتعاون القائم على تمكين القطاع الخاص ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. ونولي أهمية كبيرة للحفاظ على هذه الشراكة وتعزيزها، إدراكا لدورها المحوري في دعم جهود الحكومة المصرية وتحقيق أولوياتها التنموية»

وأضافت فيجيلوتي، أن البنك وافق من خلال مجلس إدارته التنفيذي على تخصيص تمويل بقيمة ١٥٠ مليون دولار لأحد أكبر مشروعات الطاقة المتجددة في أفريقيا، الذي شهده رئيس الوزراء بالصعيد ، مؤكدة أن البنك يفخر بدعم هذا المشروع الاستثنائي الذي يجسد التزام البنك بدعم التحول الأخضر في مصر.

وأشارت إلى أن البنك يواصل دعم أهداف الدولة المصرية، وعلى رأسها الوصول بنسبة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة إلى ٤٢٪، مؤكدة أن هذه الجهود تعكس التزام بنك الاستثمار الأوروبي بدعم مسارات التنمية المستدامة والعمل المناخي في مصر.

وفي تصريحات عقب اللقاء ، أعلنت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الحكومة نفذت ١٦ إجراءً اقتصاديًا وهيكليًا في إطار الشريحة الأولى من المرحلة الثانية لآلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة.

وأضافت أنه بذلك يكون قد تم تنفيذ ٣٨ إصلاحًا ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، في إطار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، بواقع ٢٢ إجراءً ضمن المرحلة الأولى المنصرفة في يناير ٢٠٢٥ بقيمة مليار يورو، و١٦ إجراءً ضمن الشريحة المقرر صرفها الأسبوع الجاري، موضحة أنه بذلك يتبقى ٣ مليارات يورو سيتم صرفهم على شريحتين خلال عام ٢٠٢٦.

وأوضحت أن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة التي تبلغ قيمتها ٥ مليارات يورو، تتضمن أكثر من ١٠٠ إجراء وسياسة اقتصادية بصياغة وطنية يتم تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، لافتة إلى أن ذلك يأتي في ضوء جهود توفير بدائل تمويلية ميسرة وأقل تكلفة من مثيلاتها في الأسواق الدولية، لدعم الموازنة وزيادة الحيز المالي المتاح للإنفاق على البرامج والمشروعات المختلفة، تنفيذًا لمستهدفات السردية الوطنية للتنمية الشاملة.

وأكدت «المشاط»، أن هذا التطور يعكس عمق العلاقات المصرية الأوروبية التي تشهد زخمًا نوعيًا بدعم القيادة السياسية، لافتة إلى أن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، تأتي في إطار جهود أوسع تقوم بها الحكومة لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، ودفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وتابعت قائلة «الشريحة الأولى من المرحلة الثانية مرتبطة بـ ١٦ إصلاح هيكلي نفذتها مصر بالفعل خلال العام الجاري، ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بالتنسيق مع الجهات المعنية ممثلة في (البنك المركزي المصري، ووزارات المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والاستثمار والتجارة الخارجية، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والموارد المائية والري، والبيئة، والصناعة)، تُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تحسين إدارة المالية العامة، وتطوير أطر الميزانية متوسطة الأجل، وإدارة المخاطر المالية والاستثمار العام، إلى جانب دعم القدرة التنافسية وبيئة الأعمال عبر تحسين آليات تخصيص الأراضي الصناعية وتيسير إجراءات التراخيص الاستثمارية، فضلاً عن دفع التحول الأخضر من خلال تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتطوير سياسات تحويل النفايات إلى طاقة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وحماية رأس المال الطبيعي للبحر الأحمر بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة» .

ثقة دولية

من جانبه، أكد الدكتور خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي، أن هذه التمويلات الكبيرة تعكس "ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد المصري وقدرته على امتصاص الصدمات واستعادة الاستقرار" ، وأضاف: "المرحلة الحالية تتميز بوجود مجلس نواب جديد وتشريعات حديثة وحكومة برؤية واضحة، ما يشجع الاستثمار ويحفز الصناعات الوطنية ويخلق بيئة مناسبة لتوسيع القاعدة الإنتاجية" .

وأوضح الشافعي، أن الإصلاحات التي يشترطها صندوق النقد الأوروبي والدولي ليست مجرد إجراءات مالية، بل "خطوات استراتيجية لإعادة ترتيب أولويات الاقتصاد، بدءا من خفض دعم الطاقة الذي سيوجه الموارد لمشروعات التنمية، إلى الطروحات الحكومية التي ستخلق فرص استثمارية جديدة، وتحسن من كفاءة القطاع العام"، مضيفًا أن كل هذه الإجراءات ستنعكس مباشرة على قدرة مصر على خفض العجز، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي".

وأشار الشافعي أيضاً إلى أن "الاستفادة من التمويلات الأوروبية وصندوق النقد ستتيح للحكومة التركيز على مشروعات التنمية الأساسية مثل البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم، مع ضمان وصول السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين، ما سيخلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وموثوقية، مؤكدًا أن كل هذه المعطيات تؤهل الاقتصاد المصري لاقتناص فرص استثمارية جديدة، سواء من القطاع الخاص المحلي أو المستثمرين الأجانب، خاصة مع الدعم الفني والتدريبي الذي توفره برامج الشراكة الدولية" .

وقال الخبير الاقتصادي علي الأدريسي، إن صرف الشريحة الثانية من حزمة دعم تمويلات الاتحاد الأوروبي لمصر، يمثل تطورا اقتصاديا مهما في توقيت دقيق، حيث تأتي هذه الشريحة بقيمة تقارب مليار يورو ضمن حزمة تمويلية إجمالية تبلغ نحو ٧,٤ مليار يورو تمتد حتى عام ٢٠٢٧.

ولفت في تصريحات له إلى أن حزمة التمويلات الأوروبية لمصر تشمل منح وقروض ميسرة وضمانات استثمارية، ويعكس هذا الدعم استمرار الشراكة الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي وثقة المؤسسات الأوروبية في قدرة الاقتصاد المصري على استكمال برنامج الإصلاح.

وقال الخبير الاقتصادي أن هذه الشراكة التي تجمع مصر والإتحاد الأوروبي، لها مردود اقتصادي قوي حيث تسهم الشريحة الثانية في توفير سيولة العملة الأوروبية مباشرة تعادل أكثر من مليار يورو، وهو ما يدعم احتياطي النقد الأجنبي ويعزز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في ظل ارتفاع تكلفة الاقتراض عالميا.

وتابع الادريسي أن دور هذا التمويل أيضا هو التخفيف من الضغوط الواقعة على الموازنة العامة، خاصة مع تجاوز الاحتياجات التمويلية السنوية حاجز ٣,٥ تريليون جنيه، ويساعد في تقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة الفائدة، سواء المحلية أو الخارجية.

وأضاف يمتد الأثر الإيجابي للدعم الأوروبي إلى استقرار سوق الصرف، حيث يساهم ضخ موارد بالعملة الأجنبية في تقليص فجوة الطلب على العملة الصعبة، بما ينعكس على الحد من التقلبات السعرية وتحسين ثقة المستثمرين في السوق المصرية.

وتابع ولا يقتصر مردود الشريحة الثانية على البعد المالي فقط، بل يحمل بعد معنوي هام يتمثل في تعزيز مصداقية الاقتصاد المصري أمام المؤسسات الدولية، وهو ما يدعم التصنيف الائتماني ويخفض علاوة المخاطر، ويفتح المجال أمام تدفقات استثمارية جديدة، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والصناعة.

واختتم قائلا، في المحصلة تمثل الشريحة الثانية من الدعم الأوروبي رافعة تمويلية مؤقتة لكنها مؤثرة، تمنح الاقتصاد المصري مساحة أكبر لإدارة التحديات الحالية، على أن يظل الأثر المستدام مرهون بقدرة الدولة على تعميق الإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنتاج والصادرات خلال المرحلة المقبلة.

ناصر ..

لتوسيع قاعدة المستفيدين من الحلول التمويلية المبتكرة..

البنك الأهلي المصري يمنح تمويل قصير الأجل لصالح شركة يو للتمويل الاستهلاكي «ڤاليو»

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع اتفاقية تمويل قصير الأجل بقيمة تصل إلى ٣ مليارات جنيه مصري لصالح شركة يو للتمويل الاستهلاكي، المعروفة تجاريا باسم «ڤاليو»، وذلك في إطار دعم البنك الأهلي المصري لقطاع التمويل غير المصرفي وتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الحلول التمويلية المبتكرة.

حضر التوقيع سهى التركي ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ووليد حسونة الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو وفرق العمل من الجانبين.

عقب التوقيع صرحت سهى التركي أن هذا التمويل يعكس ثقة البنك الأهلي المصري في نموذج أعمال ڤاليو ودورها المحوري في تطوير منظومة التمويل الاستهلاكي في السوق المصري، مؤكدة حرص البنك على دعم الكيانات القادرة على تقديم حلول مالية مبتكرة ومسؤولة تسهم في تحفيز الطلب المحلي وتعزيز الشمول المالي، بما يتماشى مع استراتيجية البنك في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وأضافت التركي ان هذا التسهيل الائتماني يأتي ضمن توجه البنك الأهلي المصري لتعزيز شراكاته مع المؤسسات الرائدة في قطاع التمويل غير المصرفي، بما يضمن مرونة التمويل واستدامة الأعمال وأن دعم شركات مثل ڤاليو يسهم في توسيع نطاق الاستفادة من الحلول التمويلية الحديثة، مع الالتزام الكامل بالأطر الرقابية والمعايير المهنية.

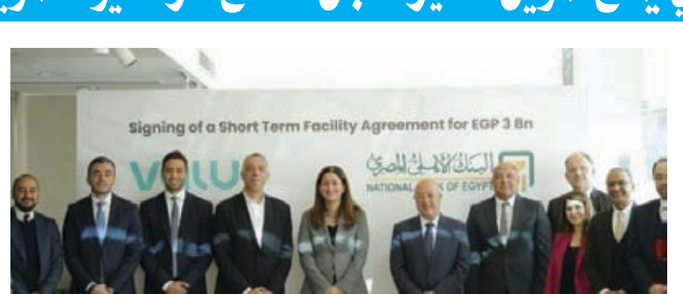

مشيرة الى أن هذا التمويل يهدف إلى تمويل النشاط الجاري لشركة ڤاليو لحين الانتهاء من إجراءات إصدار سندات جديدة، بما يضمن استدامة أعمال الشركة وتعزيز قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على خدمات التمويل الاستهلاكي في السوق المصري.

وأعرب وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو، عن سعادته بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، والذي يمثل شريكا استراتيجيًا يدعم خطط الشركة التوسعية، ويعزز قدرتها على تلبية احتياجات العملاء، مضيفا ان التمويل يوفر للشركة المرونة اللازمة لإدارة الأعمال بكفاءة خلال المرحلة الحالية، ويدعم الخطط المستقبلية للنمو وتنويع مصادر التمويل.

وأكد حسونة تقدير الشركة للثقة التي يوليها البنك الأهلي المصري لها، مشيرًا إلى أن التعاون بين الجانبين يمتد منذ تأسيس الشركة، حيث يعد البنك الأهلي المصري أحد أهم البنوك الرئيسية للشركة وشري

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 18 يناير 2026 ● العدد 826

المجموعة الوزارية تستعد لإطلاق ميثاق الشركات الناشئة ومبادرات تحفيز الاستثمار

تستعد المجموعة الوزارية لريادة الأعمال لإطلاق حزمة متكاملة من المبادرات والإجراءات التيسيرية الداعمة لمنظومة الشركات الناشئة، تستهدف تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستثمار والابتكار، ودعم نمو الشركات في مختلف مراحلها، في إطار تنفيذ تكليفات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بشأن الرؤية المستقبلية لريادة الأعمال في مصر.

جاء ذلك خلال الاجتماع السادس للمجموعة الوزارية برئاسة الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

ناقش الاجتماع الاستعدادات النهائية لإطلاق ميثاق الشركات الناشئة في مصر باعتباره خارطة طريق تنفيذية تضم أكثر من ٨٠ إجراءً حكوميًا لتعزيز الثقة بين الحكومة والشركات الناشئة، وتنسيق الجهود، وتوفير وضوح السياسات للمستثمرين.

مصر تدخل ساحة الاستثمار في الطاقة الشمسية بسلسلة من الاتفاقيات والعقود الاستراتيجية

افتتاح المرحلة الأولى من مشروع «أوبيليسك لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية» بنجع حمادي باستثمارات 600 مليون دولار ..

خطوات جديدة ومهمة تخطوها مصر لتعزيز تواجدها في ساحة مشروعات الطاقة ، حيث وقّعت الحكومة المصرية، الأسبوع الماضي ، سلسلة من الاتفاقيات والعقود الاستراتيجية لإنشاء مشروعين متكاملين في مجال الطاقة المتجددة وتوطين صناعة مكوناتها محليا، باستثمارات إجمالية تتجاوز 1.8 مليار دولار.

تهدف هذه الخطوة إلى تدشين محطات عملاقة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، بالتوازي مع إنشاء أول مصنع في الشرق الأوسط وإفريقيا لإنتاج أنظمة بطاريات تخزين الطاقة.

شهد مراسم التوقيع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بحضور كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، ومحمود عصمت، وزير الكهرباء، ووليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى ممثلي شركتي «سكاتك» النرويجية و«صَنْجُرُو» الصينية.

تضمنت الاتفاقية الأولى إطلاق مشروع «إنرجي قالي»، الذي تقوده شركة «سكاتك» النرويجية، ويعد المشروع من الأكبر عالمياً، حيث يتضمن إنشاء محطة توليد طاقة شمسية في محافظة المنيا بقدرة 1.7 جيجاوات، فضلاً عن دعم المحطة بأنظمة تخزين بالبطاريات بسعة 4 جيجاوات/ساعة، موزعة بين المنيا وقنا والإسكندرية، كما يوفر المشروع طاقة كهربائية مستقرة للشبكة القومية وللمناطق الصناعية بالمنيا على مدار 24 ساعة.

وفي إطار تكامل سلاسل القيمة، وقّعت شركة «صَنْجُرُو» الصينية عقد حق انتفاع بالأرض لإنشاء مصنع متطور لإنتاج بطاريات تخزين الطاقة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (نطاق المطور الصناعي تبدا) بمساحة 50 ألف متر مربع.

تبلغ الطاقة الإنتاجية المتوقعة للمصنع 10 جيجاوات/ساعة سنوياً عند التشغيل الكامل، بينما من المقرر انطلاق الإنتاج الفعلي في أبريل 2027، حيث سيقوم المصنع بتوريد البطاريات اللازمة لمشروع «سكاتك» بالمنيا، ما يجسد مفهوم «التصنيع لأجل المشروعات القومية».

وأكد مصطفى مدبولي أن هذه المشروعات تعكس توجه الدولة نحو توطين الصناعات الخضراء، وتعزيز أمن الطاقة، مشيرا إلى أن جذب هذه الاستثمارات النوعية يبرهن على ثقة الشركات العالمية في المناخ الاستثماري المصري.

من جانبه، أوضح محمود عصمت، وزير الكهرباء، أن الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي تسهم في نقل أحدث التكنولوجيات لمراقبة الاستهلاك وتحسين كفاءة الشبكة القومية، بينما لفت وليد جمال الدين إلى أن مصنع البطاريات الصيني يؤكد جاهزية منطقة السخنة الصناعية لاستقطاب الصناعات ذات البعد التكنولوجي الحديث.

محطة عملاقة بالصعيد

في السياق ذاته دخلت محطة طاقة شمسية عملاقة في مصر مرحلة التشغيل الفعلي، مع افتتاح المرحلة الأولى بقدرة 500 ميجاوات من إجمالي 1000 ميغاواط، في خطوة تعكس تسارع وتيرة تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة.

وافتتح رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، المرحلة الأولى من المشروع في منطقة نجع حمادي بمحافظة قنا، بحضور عدد من الوزراء المعنيين؛ من بينهم وزراء الكهرباء والطاقة المتجددة، والنقل، والبترول، والصناعة، والتنمية المحلية، والتعاون الدولي، في خطوة ترسّخ موقع مصر مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأكد رئيس الوزراء، أن تطوير شركة مصر للألومنيوم يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتحديث القلاع الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام، مُشيراً إلى أن هذا الخط الجديد يمثل خطوة عملية نحو تعميق التصنيع المحلي؛ بما يضمن تلبية احتياجات السوق الوطنية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية.

وقال وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المهندس محمود عصمت، إن تنفيذ المرحلة الأولى من محطة أوبيليسك للطاقة الشمسية تم خلال 13 شهرًا فقط؛ ما يجعلها من أسرع مشروعات الطاقة الشمسية تنفيذاً في المنطقة.

وأكد أن المشروع يُعد من أكبر مشروعات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط، موضحًا أن المرحلة الأولى لا تقتصر على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 500 ميجاواط، بل تشمل أيضًا نظام تخزين بالبطاريات بسعة 200 ميجاواط/ساعة، وهو ما يعزز استقرار الشبكة الكهربائية ويزيد من كفاءة دمج الطاقة المتجددة، خاصة خلال أوقات ذروة الطلب.

أشار وزير الكهرباء إلى أن المشروع يعكس ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب بمناخ الاستثمار المصري، لافتًا إلى أن البلاد تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق 42% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة قبل عام 2030.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة سكاتك النرويجية (Scatec ASA)، الطوّر الرئيس للمشروع، عن سعادته بافتتاح المرحلة الأولى، مؤكدًا أن محطة أوبيليسك للطاقة الشمسية تُعد من أكبر المشروعات من نوعها في الشرق الأوسط وأفريقيا. وأوضح أن المشروع أقيم على مساحة تقارب 20 كيلومترًا مربعًا، وينتج ما يعادل 1.1 ألف ميغاواط من الكهرباء النظيفة، مشيرًا إلى أن العمل في الموقع بدأ منذ «الصفر» قبل أشهر قليلة فقط، وهو ما يبرز حجم الإنجاز المتحقق خلال مدة زمنية قياسية.

كما أشار إلى أن شركة «سكاتك» هي أول من وقّع اتفاقية شراء طاقة تتضمن نظام بطاريات في مصر في سبتمبر 2024، وقد بدأت الشركة العمل فورًا، مؤكدا أنه بفضل التعاون الوثيق مع الحكومة المصرية وشركاء النجاح انتقلنا من التوقيع إلى التنفيذ مباشرةً وفق جدول زمني طموح دون انتظار الإغلاق المالي للمشروع، لنُنجز المرحلة الأولى خلال نحو 13 شهرًا، مما يجعله من أسرع مشروعات الطاقة المتجددة تنفيذاً على مستوى العالم، ويُعد أكبر مشروعات الطاقة الشمسية المدعومة بأنظمة التخزين في قارة أفريقيا، والذي سيتم افتتاح المرحلة الثانية منه خلال شهر مايو المقبل بقدرة 500 ميجاوات في اطار الاستعدادات لفصل الصيف، وذلك من خلال سواعد مصرية لنحو 5 آلاف عامل وفني ومهندس مصري، وبإجمالي ما يزيد على 5 ملايين ساعة عمل آمنة.

وأكد أن الشركة أوفت بتعهداتها للحكومة المصرية، مشيدًا بالدعم الكبير الذي قدمته الدولة لتذليل العقبات وتسريع وتيرة التنفيذ، مشيرًا إلى أن التعاون مع الكوادر المصرية كان عنصرًا حاسمًا في إنجاز المشروع بهذه السرعة والكفاءة.

وكانت الحكومة المصرية وافقت في ديسمبر 2024 على اعتبار مشروع أوبيليسك للطاقة الشمسية من المشروعات الإستراتيجية، ومنحته «الرخصة الذهبية» بنظام الموافقة الواحدة، وفقًا لقانون الاستثمار، وهو ما أسهم في تسريع الإجراءات وتقليص الزمن اللازم للتنفيذ.

ويستهدف المشروع إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية 1000 ميغاواط، تُباع بالكامل إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، على أرض مساحتها 16.3 كيلومترًا مربعًا بنظام حق الانتفاع في نجع حمادي.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع نحو 600 مليون دولار، ومن المخطط أن يبدأ التشغيل التجاري للمرحلة الثانية بقدرة 500 ميجاوات في أغسطس 2026، بعد بدء التشغيل التجاري للمرحلة الأولى.

وسيوفر المشروع نحو 100 فرصة عمل دائمة بين مهندسين وفنيين وعمال، إضافة إلى 5 آلاف فرصة عمل مؤقتة خلال مراحل الإنشاء والاختبارات، ما يعزز الأثر التنموي للمشروع على المستوى المحلي في محافظة قنا.

وعلى الصعيد البيئي، يُتوقع أن يسهم المشروع في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 1.36 مليون طن سنويًا؛ بما يدعم التزامات مصر المناخية ويعزز مسار التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وحظي المشروع بدعم مالي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي قدّم تمويلًا مرحليًا بقيمة 30 مليون دولار، في إطار دعمه لتوسع مصر بمشروعات الطاقة المتجددة.

علامة فارقة

ويمثل بدء تشغيل محطة أوبيليسك للطاقة الشمسية علامة فارقة بمسار تحول الطاقة في مصر، ليس فقط بحجمها وقدرتها الإنتاجية، بل بسرعة تنفيذها واعتمادها على تقنيات التخزين الحديثة.

وقالت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن تمويل المشروع يتخطى 600 مليون دولار بالشراكة مع كل من بنك الاستثمار الأوروبي بواقع 150 مليون دولار، وكذا البنك الأفريقي للتنمية بقيمة 160 مليون دولار، فضلًا عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بأكثر من 100 مليون دولار، بالإضافة إلى مؤسسات تمويلية أخرى.

ويقام المشروع على مساحة تتجاوز 20 كيلومتراً مربعاً، ويعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية المتكاملة في مصر، وأول مشروع على مستوى الجمهورية يدمج بين إنتاج الطاقة المتجددة ونظم تخزين الطاقة بالبطاريات، بما يسهم في تعزيز استقرار الشبكة القومية للكهرباء، وتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي خلال فترات ذروة الاستهلاك. كما يسهم المشروع في توفير الكهرباء لنحو 1.6 مليون منزل على مستوى الجمهورية، كما يحقق وفراً تراكمياً في استهلاك الغاز الطبيعي يقدر بنحو 513 مليون وحدة حرارية على مدار عمره التشغيلي البالغ 25 عاماً، بما يعادل قيمة اقتصادية تقارب 5.1 مليار دولار.

وقال الدكتور سامح نعمان، خبير الطاقة الجديدة والمتجددة، إن مشروعات الطاقة الشمسية الكبرى تمثل أحد أهم الحلول الاستراتيجية لتعظيم الاستفادة من موارد الدولة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي، مشيراً إلى أن محطة بقدرة 500 ميجاوات يمكن اعتبارها نموذجًا عمليًا لقياس العائد الاقتصادي الحقيقي للتحول نحو الطاقة النظيفة، حيث إن تشغيل محطة شمسية بهذه القدرة يسهم في توفير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، إذ يعمل المشروع بمعدل يقارب 7 ساعات يومياً، ما يتيح توفير نحو 802 ألف متر مكعب من الغاز يومياً، وهي كمية يمكن توجيهها لاستخدامات أكثر ربحية بدلاً من حرقها في توليد الكهرباء التقليدية.

وأضاف نعمان، أن توجيه الغاز الموفر لاستخدامه في قطاع السيارات يحقق عائداً مالياً مباشراً، حيث إن سعر متر مكعب الغاز المستخدم في السيارات يبلغ نحو 10 جنيهات، مقارنة بتكلفة الوقود التقليدي، ما ينتج عنه وفر يومي يقدر بنحو 36 مليون جنيه، وهو رقم يعكس جدوى التوسع في القاطرة المتجددة من منظور اقتصادي بحت، مضيفاً أن تصدير الغاز الطبيعي يوفر مكاسب مزدوجة، سواء من حيث تعزيز قيمة الدولة كدولة مصدّرة للطاقة، أو من خلال دعم موارد النقد الأجنبي، خاصة في ظل الطلب العالمي المتزايد على الغاز المسال.

محمد محيي الدين

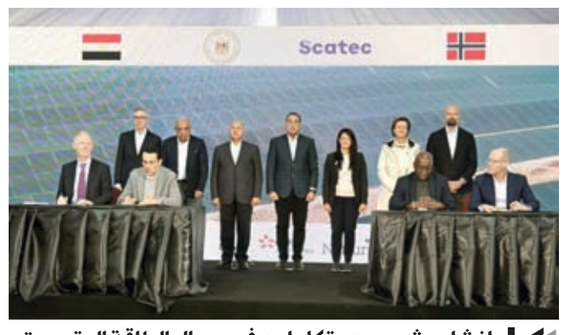

إنشاء مشروعين متكاملين في مجال الطاقة المتجددة وتوطين صناعة مكوناتها محلياً باستثمارات 1,8 مليار دولار

نمو محفظة أصول «صندوق مصر السيادي» بأكثر من ٩٠٪ خلال عامين ..و الوزراء يقر توجيه نصف الأرباح إلى الخزانة العامة

ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، الخميس الماضي ، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، اجتماع الجمعية العمومية لـ«صندوق مصر السيادي».

وجاء ذلك بحضور الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو الجمعية العمومية لصندوق مصر السيادي (مستقل)، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس طارق قابيل، وزير الصناعة الأسبق، عضو الجمعية العمومية للصندوق (مستقل)، وفقا لبيان صحفي.

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إنه تم خلال الاجتماع اعتماد الميزانيات والقوائم المالية الخاصة بـ«صندوق مصر السيادي»، كما تم اعتماد سياسة توزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة التي يتم نقل ملكيتها للصندوق السيادي (مثل شركة مصر القابضة للتأمين)، حيث وافقت الجمعية العمومية على سياسة توزيع الارباح المقترحة من مجلس ادارة الصندوق بتوزيع ٥٠٪ من أرباح هذه الشركات للخزانة العامة للدولة.

وخلال الاجتماع، استعرض المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، موقف أصول «صندوق مصر السيادي» والتي تشمل شركة مصر القابضة للتامين والعديد من استثمارات الصندوق بالمشاركة مع القطاع الخاص في مجالات: المرافق والبنية الأساسية والخدمات المالية والتحول الرقمي والسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، والخدمات الصحية والصناعات الدوائية، والتعليم والصناعة.

كما عرض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية موقف الأصول العقارية التابعة لـ«صندوق مصر السيادي» ومن بينها مربع الوزارات وأرض الحزب الوطني المنحل.

كما استعرض الوزير موقف استثمارات الصندوق وما شهدته هذه الأصول من تطوير، والرؤية الاستراتيجية للصندوق خلال الفترة المقبلة؛ بهدف تعظيم العائد على الأصول للأجيال المقبلة.

وكشف المهندس حسن الخطيب، خلال الاجتماع، عن أن «صندوق مصر السيادي» شهد نموًا فعليًا تعدى ٩٠٪ زيادة في محفظة الأصول خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥.

إطلاق أول مشروع لعلامة «ريكسوس» في وسط القاهرة.. يضم ٣٦٤ وحدة فندقية

وقعت شركة مركز التجارة العالمي - القاهرة؛ وشركة ريكسوس هوسبيتاليتي مصر لإدارة الفنادق والمنتجعات، اتفاقية مشروع «ريكسوس وريكسوس ليفينج – مركز التجارة العالمي بالقاهرة".

ويمثل دخول علامة ريكسوس لأول مرة إلى سوق القاهرة من خلال فندق ومفهوم سكني بعلامة تجارية. وأكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إن تنفيذ هذا المشروع البارز مع شريك عالمي مُهم في مجال الضيافة، يُعزز جهود الدولة المصرية في الاستفادة من المقومات الواعدة بمنطقة وسط القاهرة على الوجه الأمثل، واستغلال عناصر الجذب بها، بما يُحقق الأهداف الوطنية الرامية لدفع الحركة السياحية الوافدة، وزيادة عدد الغرف الفندقية، وخلق تجربة مميزة للزائرين.

وقال فرانسوا بودين ، رئيس مجلس إدارة شركة ريكسوس هوسبيتاليتي مصر لإدارة الفنادق والمنتجعات: يُعد هذا المشروع محطة بارزة في مسيرة التوسع المستمر لعلامة ريكسوس في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يُضاف إلى شبكتها القائمة من فنادق ريكسوس العاملة وتلك قيد التطوير؛ وآخرها منتجع ريكسوس سفنكس جولف أند سبا

ومن المقرر افتتاح المشروع على مراحل بدءاً من عام ٢٠٢٧، ليكون أول منشأة لعلامة ريكسوس في قلب العاصمة المصرية، حيث سيُعاد تطوير مركز التجارة العالمي بالقاهرة.

ويسعى المشروع تجربة «ريكسوس» مُوجهة للمدينة تجمع بين فندق عصري ووحدات سكنية فندقية، مسجلا الظهور العالمي الأول لعلامة ريكسوس ليفينج".

ويقع مشروع ريكسوس وريكسوس ليفينج – مركز التجارة العالمي بالقاهرة في قلب العاصمة، ويتمتع بإطلالات على نهر النيل؛ ويشغل موقعا استراتيجيا في وسط المدينة على امتداد كورنيش النيل التاريخي.

كما يتميز المشروع بقربه من أبرز المعالم الثقافية والتاريخية في مصر، بما في ذلك المتحف المصري الكبير، ومنطقة أهرامات الجيزة، إضافة إلى سُهولة الوصول إلى مطار القاهرة الدولي والاتصال المباشر بالمنطقة المركزية للأعمال.

بدوره قال رمضان الوسطي الأرناؤوطي، العضو المنتدب لشركة مركز التجارة العالمي - القاهرة.: يمثل إعادة تطوير مركز التجارة العالمي بالقاهرة استثمارا كبيرا في تنشيط منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة، وبفضل مزيجه المتكامل من الضيافة والسكن والتسوق والأعمال؛ من المتوقع أن يصبح «ريكسوس وريكسوس ليفينج – مركز التجارة العالمي - القاهرة» وجهة جديدة رائدة للأعمال ونمط الحياة في المدينة".

وسيُقام المشروع الجديد عبر بُرجين يرتكزان على منصات واسعة تضم مساحات اجتماعية وصحية ومطاعم، تخدم نزلاء الفندق والمقيمين والمجتمع المحلي. وعند اكتماله، سيضم المشروع أكثر من ٣٦٤ وحدة، تشمل ١٧٦ غرفة فندقية تابعة لريكسوس و١٨٨ وحدة سكنية فندقية.

وسيُخصص البرج الجنوبي، المتوقع افتتاحه في عام ٢٠٢٧، بالكامل لريكسوس ليفينج، بينما سيضم البرج الشمالي، المقرر افتتاحه في عام ٢٠٢٨، غرف الفندق إلى جانب مجموعة من الشقق الفندقية.

ويُعد مركز التجارة العالمي بالقاهرة معلماً بارزاً في أفق المدينة ومركزا إقليميا عريقا للمؤتمرات الدولية والمعارض التجارية والفعاليات الكبرى، ما يوفر طلبا قويا ومُستداما من قطاع الشركات على مدار العام.

وكجزء من مجمع متكامل متعدد الاستخدامات يضم أبراجا إدارية، ومرافق للمعارض والمؤتمرات، ومركز تسوق مُجددا بالكامل (سيُدار أيضا من قبل ريكسوس). كما يتمتع المشروع بموقع فريد يخدم المسافرين من رجال الأعمال، والمقيمين لفترات طويلة، والزوار بغرض الترفيه على حد سواء.

داليا احمد

وزير قطاع الأعمال يبحث مع وزير الأوقاف التعاون لتعظيم الاستفادة من الأصول وتحقيق عوائد تنموية مستدامة

استقبل المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، الأستاذ الدكتور أسامة الأزهري، وزير الأوقاف، والوفد المرافق له، وذلك في إطار تعزيز التعاون بين الوزارتين، ودعم جهود الدولة الرامية إلى تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي وتنموي منها، بما يتماشى مع خطط التنمية الشاملة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وشهد اللقاء مناقشة عدد من ملفات التعاون المشترك، وفي مقدمتها سبل إحياء واستثمار بعض الأصول ذات القيمة التاريخية والاستثمارية، وتعظيم الاستفادة منها وفق أسس اقتصادية مستدامة، بما يسهم في دعم القطاعين السياحي والفندقي، وتعزيز دورهما في دعم الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على الطابع الحضاري والتاريخي لهذه الأصول.

ورحب المهندس محمد شيمي، بوزير الأوقاف والوفد المرافق، مثمنًا مستوى التنسيق المستمر والبناء بين وزارتي قطاع الأعمال العام والأوقاف، ومؤكدًا الحرص المشترك على توسيع مجالات التعاون بما يخدم المصلحة الوطنية، ويتسق مع توجهات الدولة نحو حسن إدارة واستغلال أصولها.

وأوضح المهندس محمد شيمي، أن شركات قطاع الأعمال العام تمتلك إمكانات وقدرات تصنيعية وإنتاجية وخدمية كبيرة، إلى جانب خبرات متراكمة تؤهلها لتنفيذ مشروعات مشتركة بكفاءة عالية، مؤكدًا استعداد الوزارة لتقديم كافة أوجه الدعم الفني والإداري، ووضع النماذج الاستثمارية المناسبة، بما يضمن نجاح مشروعات التعاون مع وزارة الأوقاف وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأصول محل التعاون.

من جانبه، أعرب الأستاذ الدكتور أسامة الأزهري، وزير الأوقاف، عن سعادته بهذه الزيارة، مشيدًا بروح التعاون الجاد والصادق، والرغبة المشتركة في إحداث طفرة نوعية في مجالات العمل المشترك بين الوزارتين. وأكد أهمية التعاون في استثمار بعض أصول هيئة الأوقاف ذات الطابع التاريخي والحضاري، بما يحافظ على قيمتها الثقافية والإنسانية، ويحقق في الوقت ذاته عائدًا اقتصاديًا مستدامًا يسهم في دعم رسالة الأوقاف وخدمة المجتمع.

البورصة المصرية تسجل أعلى مستوى تداولات في تاريخها بـ١٧ تريليون جنيه و تصل بتوزيعات الأرباح إلي ٩٠,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥

قال الدكتور إسلام عزام، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، إن إجمالي قيم تداولات الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة سجلت ١٧ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٤,٣ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٤، محققة معدل نمو بلغ ١٩,٢٪، لتسجل بذلك أعلى مستوى تداولات في تاريخ سوق المال المصري.

وأوضح عزام، خلال مؤتمر صحفي عقد الاثنين الماضي- للإعلان عن حصاد البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٥، أن تطور قيم التداولات على مدار العشر سنوات الماضية يعكس التحول الهيكلي الذي شهده السوق، إذ بلغت قيم التداول نحو ٢٤٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت إلى ٢٨٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦، و٣٣٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧، و٣٥٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨، قبل أن تصعد إلى ٤١٠ مليارات جنيه عام ٢٠١٩، وتقفز إلى ٦٩٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠.

وتجاوزت التداولات حاجز التريليون جنيه لأول مرة في عام ٢٠٢١ مسجلة ١,٠٠٧ تريليون جنيه، ثم ١,١١٦ تريليون جنيه عام ٢٠٢٢، وتضاعفت إلى ٣,٢٢٣ تريليون جنيه عام ٢٠٢٣، قبل أن تشهد طفرة غير مسبوقة لتصل إلى ١٤,٣٣٤ تريليون جنيه عام ٢٠٢٤، وتختتم عام ٢٠٢٥ عند مستوى ١٧,٠٨٨ تريليون جنيه.

وأشار رئيس البورصة، إلى أن إجمالي قيم التداولات سجل ارتفاعًا خلال أغلب شهور عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق، إذ جاء شهر ديسمبر في صدارة الشهور من حيث قيمة التداول بإجمالي بلغ ١,٩ تريليون جنيه، كما ارتفعت قيم تداول معظم القطاعات خلال عام ٢٠٢٥، وتصدر قطاع السياحة والترفيه القطاعات من حيث نسبة الزيادة في قيم التداول مسجلا نموًا بلغ ١١٣,٢٪، يليه قطاع مواد البناء بنسبة زيادة تقارب ١١٠٪، في حين كان قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات الأكثر تراجعًا مسجلا انخفاضًا بنسبة ٦٢,٢%.

وأضاف عزام، أن المتوسط اليومي لقيم تداول الأسهم شاملة الصفقات ارتفع خلال عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٥,٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤، بينما بلغ المتوسط اليومي لقيم التداول لكافة الأوراق المالية نحو ٧٠,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥ مقابل حوالي ٥٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١١ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٩,٢%.

وأوضح أن المتوسط اليومي لقيم التداولات شهد ارتفاعًا في أغلب شهور عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق لكل من الأسهم المقيدة، وصناديق المؤشرات، وأذون وسندات الخزانة، في حين انخفض المتوسط اليومي لقيم التداول للأوراق المالية غير المقيدة.

بطاقة ٣,٥ مليون حاوية سنويا و الأكبر علي البحر الأحمر

إنجاز تاريخي .. تعزيز قدرات الموانئ المصرية بتشغيل محطة الحاويات RSCT في ميناء السخنة

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يرافقه الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بدء التشغيل التجاري لمحطة البحر الأحمر لتداول الحاويات رقم ١ بميناء السخنة ووصول السفينة CMA CGM IRON التي تتبع الخط الملاحي العالمي CMA، والقادمة من ميناء بيروت، وعلى متنها ١٣ ألف حاوية في خطوة تمثل علامة فارقة في مسيرة تطوير الميناء، وذلك بعد مرور شهر على بدء التشغيل التجريبي للمحطة التي يديرها تحالف «هاتشيسون بورتس- CMA COSCO Shipping».

وأكد رئيس مجلس الوزراء أنه يوم مهم في تاريخ الموانئ المصرية، التي تحرص الدولة على تطويرها؛ بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، كما يأتي هذا التشغيل التجاري للمحطة في إطار تنفيذ مشروع تطوير واستكمال ميناء السخنة، الذي يعد أحد المكونات الرئيسية للممر اللوجستي (السخنة/الإسكندرية) المتكامل للحاويات للربط بين البحرين الأحمر والمتوسط.

وأكد «مدبولي» الدور الرئيسي لعملية تطوير الموانئ في تعزيز الريادة المصرية كمركز دولي للتبادل التجاري وتقديم الخدمات اللوجستية، بما يحقق الاستفادة المثلى من موقع مصر الجغرافي، وبما يتكامل ويدعم الخطة التنموية للدولة لإحداث نهضة شاملة في مصر.

وقال الفريق مهندس كامل الوزير إن المحطة تُعد محطة آلية بالكامل، ويتم تشغيلها وفقًا لأعلى المعايير العالمية، بما يعزز من قدرة ميناء السخنة على استقبال أكبر الخطوط الملاحية الدولية، وهو ما يدعم مكانة مصر كمركز محوري مهم في سلاسل الإمداد العالمية، تماشيًا مع حرص القيادة السياسية على استقطاب الخطوط العالمية، مشيرًا إلى أن وزارة النقل تنفذ خطة شاملة لتكوين شراكات استراتيجية مع كبرى شركات إدارة وتشغيل محطات الحاويات العالمية والخطوط الملاحية.

وأضاف أن تشغيل المحطة يسهم كذلك في دعم الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة، من خلال تشغيل خدمات ملاحية مباشرة، وتطوير منظومة متكاملة للنقل متعدد الوسائط، تربط بين محطات الحاويات البحرية وشبكات السكك الحديدية والقطار الكهربائي السريع.

من جانبه، وصف «كاهو ونج»، الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر لتداول الحاويات، الافتتاح التجاري لمحطة (RSCT) بأنه علامة فارقة مهمة تعكس سنوات من التخطيط والتعاون والعمل الدؤوب، والأهم أن هذا اليوم يمثل بداية رحلتنا التشغيلية كمحطة حاويات حديثة؛ فمهمتنا تتمثل في تقديم الدعم لسلاسل الإمداد وقيمة إضافية لعملائنا وشركائنا، ومنذ اليوم الأول، ينصب تركيزنا على عمليات التشغيل المتميزة، ورضاء العملاء، والسلامة، والاستدامة.

واستعرضت «كريستين كابو»، الرئيس التنفيذي لشركة CMA لمحطات الحاويات، ما يجعل هذه المحطة مشروعًا استثنائيًا؛ قائلة: «المحطة تضم رصيفًا بطول ١٢٠٠ متر وبإطاس يصل إلى ١٨ مترًا، وساحة تشغيلية شاسعة تمتد على مساحة ٧٢ هكتارًا، ومدعومة بعدد ٦ أوناش رصيف (STS)، و١٨ ونش ساحة (RTG)».

وقالت: «صُممت المحطة بطاقة تشغيلية تبلغ ١.٧ مليون حاوية مكافئة سنويًا (TEUs)، بما يحقق مستويات عالية من الكفاءة التشغيلية، ويمكنها من استقبال أكبر سفن الحاويات في العالم، ولم يكن لهذا الإنجاز أن يتحقق إلا من خلال التعاون؛ حيث اتحدت جهود وزارة النقل والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركائنا موانئ هاتشيسون، وموانئ كوسكو الملاحية، ومحطات CMA لتحويل هذا المشروع الطموح إلى واقع ملموس، بما يسهم في دعم المصدرين والمستوردين المصريين وربطهم بالأسواق العالمية الكبرى».

وأضافت «كريستين كابو» أن موقع المحطة الاستراتيجي يتحدث عن نفسه؛ فعلى بُعد ١٥٠ كيلومترًا فقط من القاهرة و٤٠ كيلومترًا من قناة السويس، تتصدر السخنة في قلب طرق التجارة العالمية. إننا هنا لا نكتفي بنقل البضائع فحسب، بل نعمل على تسريع التجارة العالمية.

من جانبه، رحب وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالحضور في ميناء السخنة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للاحتفال بهذه المناسبة الاستثنائية، التي تأتي بالتزامن مع قرب الانتهاء الكامل من تطوير ميناء السخنة، وتحقيق أرقام قياسية عالمية في أعمال التطوير، مشيدًا بانطلاق التشغيل التجاري لمشروع (محطة البحر الأحمر لتداول الحاويات RSCT)، قائلا: «إن هذه المحطة الجديدة بميناء السخنة التي تقوم شركة (هاتشيسون) الصينية أحد أكبر مشغلي الموانئ عالميًا بتشغيلها ضمن تحالف الخطوط الملاحية العالمية CMA -COSCO، حيث يجري تطويرها لتصبح إحدى كبرى محطات الحاويات على مستوى جمهورية مصر العربية، تُنفذ على مرحلتين، يتم بدء تشغيل المرحلة الأولى منها اليوم بطول رصيف حوالي ١.٢ كيلومتر، على أن تكون المرحلة الثانية بطول رصيف يصل إلى ١.٤ كيلومتر».

وأضاف: «تصل الطاقة الاستيعابية للمرحلتين إلى ٣.٥ مليون حاوية مكافئة سنويًا، ويمكن لهذه المحطة استقبال سفن تجارية عملاقة بأطوال تصل لنحو ٤٠٠ متر، وهو ما يدعم خطط وتوجهات الدولة المصرية لتعزيز تجارة الترانزيت وتداول الحاويات بالموانئ المصرية، خاصة ميناء السخنة الذي يعد من أكبر الموانئ على البحر الأحمر، ويمثل بوابة الدخول للأسواق الأفريقية والخليجية والآسيوية».

وأشار رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى أنه خلال النصف الأول للعام المالي الجاري ٢٥-٢٦ وحده نجحت الهيئة في جذب ٨٠ مشروعًا بالموانئ والمناطق الصناعية بتكاليف استثمارية تخطت ٥ مليارات دولار، وهو ما يزيد عن كامل قيمة استثمارات المشروعات التي جذبتها الهيئة خلال العام المالي السابق ٢٤-٢٥، والبالغ قدرها ٤.٦ مليار دولار، كما شهدت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥ لأول مرة التعاقد على مشروعات بمختلف المناطق الصناعية الأربع التابعة للهيئة، ليس في منطقة السخنة فقط التي يتركز بها العديد من الاستثمارات بالهيئة لكن أيضًا مناطق: (القنطرة غرب/ وشرق بورسعيد/ وشرق الإسماعيلية/ وادي التكنولوجيا بسيناء).

ونوه وليد جمال الدين إلى أنه بالإضافة لذلك هناك مشروعات لتطوير موانئ الهيئة كافة خاصة ميناء السخنة، وميناء شرق بورسعيد الذي تصدر

«الضرائب»: تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الأجهزة الطبية ودعم مستلزمات الغسيل الكلوي

أكدت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن حزمة التسهيلات الضريبية الثانية تتضمن عددًا من الإجراءات والتعديلات التشريعية المهمة، بما يحقق التوازن بين دعم النشاط الاقتصادي وتبسيط المنظومة الضريبية، وذلك في إطار توجيهات وزير المالية أحمد كجوك بالتوسع في تقديم التسهيلات الضريبية ودعم القطاعات الحيوية.

وأوضحت أن الحزمة تشمل إجراء تعديل تشريعي على قانون الضريبة على القيمة المضافة، يقضي بخضوع الأجهزة الطبية لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ بدلًا من ١٤٪، مع إعفاء مدخلات الأجهزة وأجزاء ولوازم الغسيل الكلوى ومرشحات الكلى من ضريبة القيمة المضافة، دعمًا للقطاع الصحى وتخفيف الأعباء عن المواطنين، ودعمًا للمصنع والمنتج المحلى.

وزير الزراعة ورئيس «حماية المنافسة» يبحثان مع اتحاد الدواجن آليات ضبط السوق وحماية الصناعة الوطنية

بحث علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ومحمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، التحديات التي تواجه القطاع وسبل استقرار الأسواق المحلية لا سيما مع قرب حلول شهر رمضان المبارك.

وأكد وزير الزراعة، أن الدولة تولي قطاع الدواجن أهمية قصوى باعتباره أحد أهم ركائز الأمن الغذائي المصري، مشيرًا الى أن الهدف من اللقاء هو حماية حرية المنافسة وضمان استقرار سوق الدواجن وبيض المائدة، بما يحقق التوازن بين مصلحة المنتج لاستمرار الإنتاج، وحق المستهلك في الحصول على تلك السلع بأفضل جودة وسلعة بأسعار عادلة.

ومن جانبه، شدد رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، على أن جهاز حماية المنافسة يراقب بدقة كافة حلقات التداول في هذا القطاع الحيوي، مؤكدا على أن الجهاز لن يتهاون مع أي ممارسات احتكارية أو اتفاقات أفقية أو رأسية قد تؤثر على السعر النهائي للمستهلك، وأشار إلى أن القانون يهدف إلى حماية المنافسة الحرة التي تصب في مصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني.

واستعرض اللقاء جهود الدولة في توفير الأعلاف ومستلزمات الإنتاج لضمان استدامة العمل بالمزارع، كما تم بحث سبل تقليل الفجوة السعرية بين المزرعة والمستهلك النهائي من خلال رقابة الأسواق، إضافة الى مناقشة تقديم تسهيلات للمنتجين لزيادة الطاقات الإنتاجية وتغطية احتياجات السوق المحلي.

من جانبهم، أعرب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن عن تقديرهم لجهود الحكومة، مؤكدين التزامهم بالعمل مع الوزارة والجهاز لضمان حرية المنافسة ولتوفير المنتجات بأسعار تنافسية تحدد بشكل فردى من قبل المنتجين.

اسلام عبدالفتاح

«الصادرات والواردات» تعلن المتحف المصري الكبير منشأة محايدة كربونياً

أعلنت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن المتحف المصرى الكبير منشأة محايدة كربونيا، ليعكس توجه الدولة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز مسارات التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك خلال فعالية حضرتها الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية، القائم بأعمال وزير البيئة، والسيد شريف فتحى وزير السياحة والآثار، والمهندس عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

ويعد إعلان المتحف المصرى الكبير منشأة محايدة كربونيا تجسيدا لسياسات الدولة فى الإدارة المحلية المستدامة، حيث يمثل المتحف المعيار الذهبى للمنشآت العامة التى تتبنى حلول الطاقة النظيفة، ما يعزز قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه التغير المناخى.

وقال المهندس عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إن هذا التعاون يعد دليلا واضحا على التحول الاستراتيجى فى دور الهيئة، التى أصبحت شريكا رئيسيا فى دعم السياسات البيئية للدولة.

وزير التموين: إطلاق تطبيق «كارت المفتش» للرقابة على المنشآت التموينية

عقد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعًا مع الدكتور أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، لبحث سبل التعاون المشترك في ملف تطوير منظومة الرقابة التموينية باستخدام أدوات التحول الرقمي، بما يعزز حوكمة المنظومة ورفع كفاءتها.

وناقش الاجتماع آليات الربط الإلكتروني بين قواعد بيانات وزارة التموين ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، لتحقيق أعلى درجات الدقة والحوكمة في تداول البيانات، ودعم متخذي القرار بمعلومات لحظية تسهم في إحكام الرقابة على الأسواق وسلاسل الإمداد، والتعامل السريع مع المخالفات أو الأزمات، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الاثنين.

وأكد وزير التموين أن من أبرز محاور التعاون مشروع «كارت المفتش»، الذي يمثل أحد الركائز الرئيسية في خطة الوزارة لتحديث منظومة الرقابة، حيث يتيح توحيد هوية المفتشين وربط مهامهم وتحركاتهم بمنظومة مركزية مؤمنة، بما يعزز كفاءة الأداء ويرسخ مبادئ الشفافية والانضباط. ويهدف تطبيق «كارت المفتش» إلى إحكام الرقابة الرقمية على المنشآت التموينية.

لتجنب التحايل على الجمارك

أموي: وضع حد أقصى لجلب الملابس الجديدة تقدر بـ ١٥٠ كيلو في السنة

قال أحمد أموى، رئيس مصلحة الجمارك، إنّ الجمارك تُعد خط الدفاع الأول لحماية السوق الداخلى المصرى وتنظيمه، موضحًا أن دورها الرئيسى يتمثل فى حماية الصناعة الوطنية وتنظيم حركة الأسواق.

وأوضح أن ذلك يتحقق عبر فرض الرسوم الجمركية عند وجود صناعة وطنية تحتاج إلى الحماية من منتجات واردة من الخارج، سواء كانت مغرقة أو منخفضة الجودة.

وأضاف فى تصريحات إعلامية أنّ مصلحة الجمارك تعمل، فى المقابل، على خفض الرسوم الجمركية أو إلغائها بالكامل عند وجود احتياج لمستلزمات إنتاج للصناعة المصرية، بهدف منح ميزة تنافسية للمنتج المحلى.

وأشار إلى أن مستلزمات الإنتاج تخضع لرسوم جمركية منخفضة للغاية تتراوح بين ٢ و٥٪، وبعضها يخضع لنسبة ٠٪، بما يسهم فى دعم التصنيع المحلى وإضافة قيمة مضافة للمنتج المصرى لتغطية احتياجات السوق المحلى والتصدير إلى الخارج.

سباق بين القطاعات الإنتاجية لتعزيز «قفزة الصادرات»

المجالس التصديرية تتنافس لمضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠ ..

وسط سباق الاقتصادات العالمية لتعزيز تنافسيتها الصناعية وتنويع صادراتها، يظل ملف الصادرات في مصر ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في مصر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعظيم الدخل من العملة الأجنبية.

وتستهدف مصر زيادة صادراتها غير البترولية بنسبة 15% على الأقل خلال العام الحالي لتصل إلى ما يتراوح بين 55 و57 مليار دولار لأول مرة على الإطلاق، بحسب تقديرات عدد من رؤساء وأعضاء المجالس التصديرية في مصر .

وبدأت المجالس التصديرية العمل على تحقيق مستهدفاتها مع بداية العام الجديد، بعد توجيهات رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي للمجالس التصديرية، في اجتماع موسع الشهر الماضي، بالعمل على مضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية إلى 100 مليار دولار بحلول 2030، وفق ما قاله مسؤولو المجالس.

ولم تفصح الحكومة المصرية عن حجم الصادرات غير البترولية في 2025، لكن رئيس الوزراء توقع في منتصف ديسمبر الماضي، أن تتراوح بين 48 و50 مليار دولار بنمو 20% عن عام 2024.

وارتفعت صادرات مصر غير النفطية بنحو 18% على أساس سنوي خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2025، لتصل إلى 44.3 مليار دولار مقابل 37.5 مليار دولار في الفترة المماثلة من عام 2024، وفق بيانات صادرة عن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية الشهر الماضي.

وقال عضو المجلس التصديري لمواد البناء والصناعات المعدنية في مصر، وليد جمال الدين، إن المجلس يتطلع للوصول بصادرات القطاع إلى 16 مليار دولار بنهاية العام الجاري، مقابل 14 مليار دولار متوقعة بنهاية 2025، بنمو يتجاوز 14% .

وأضاف جمال الدين أن توقعات النمو تأتي مدفوعة بتزايد معدلات الطلب على مواد البناء المصرية، خاصة من الدول العربية التي تشهد مشروعات إعادة إعمار، وفي مقدمتها ليبيا، التي تشهد زخما في الفترة الأخيرة على مشروعات البناء والصناعة.

ويعد قطاع مواد البناء والصناعات المعدنية أكبر القطاعات التصديرية لمصر، حيث استحوذ على أكثر من 30% من إجمالي الصادرات غير البترولية في أول 11 شهرا من العام الماضي الذي شهد ارتفاع صادرات القطاع بنسبة 39% إلى 13.6 مليار دولار، بحسب بيانات وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية.

وأشار جمال الدين إلى أن قطاع مواد البناء يضع آمالا مستقبلية على انطلاق إعادة الإعمار في قطاع غزة خلال العام الحالي، وهو ما يساهم في رفع الطلب على المنتجات المصرية، بما يحقق المستهدفات التصديرية.

وقال جمال الدين : "في الفترة الأخيرة بدأنا تلقي طلبات من السوق السورية لاستيراد منتجات مواد بناء من مصر، ونتوقع أن يزيد الطلب خلال مستقبلا بوتيرة جيدة، خاصة إذا تم حل أزمة تحويل المستحقات سريعا» .

الصناعات الهندسية على أبواب أمريكا اللاتينية

قال رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، شريف الصياد، إن المجلس يستهدف زيادة صادراته 15% سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف الوصول إلى نحو 13 مليار دولار بحلول عام 2030.

وأضاف الصياد أن المجلس يستهدف رفع صادرات الصناعات الهندسية إلى نحو 7.5 مليار دولار في 2026، بزيادة 15% مقارنة بعام 2025، الذي يُتوقع أن يُغلق عند مستوى يقارب 6.5 مليار دولار.

وفي أول 11 شهرا من العام الماضي ارتفعت صادرات السلع الهندسية والإلكترونية المصرية 14% لتلامس 6 مليارات دولار لأول مرة على الإطلاق، بحسب بيانات وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية.

وأشار الصياد إلى أن المجلس يعتمد على محورين رئيسيين لتحقيق مستهدفات العام الحالي، أولهما التركيز على مجموعة من الصناعات الواعدة التي بدأت تفرض حضورها بقوة على خريطة الصادرات الهندسية، وعلى رأسها صناعات مكونات السيارات، والأتوبيسات، والآلات والمعدات.

وأضاف أن هذه القطاعات تمثل ركيزة أساسية لمرحلة النمو المقبلة، إلى جانب الصناعات التقليدية التي طالما قادت الصادرات الهندسية، مثل الأجهزة المنزلية، والكابلات، والأدوات الكهربائية، ومنتجات الإضاءة.

أما المحور الثاني فيتمثل في التوسع في الأسواق الخارجية، حيث يستهدف المجلس خلال عام 2026 لاستكشاف أسواق أميركا اللاتينية، في ضوء اتفاقية التجارة الحرة مع تجمع «ميركوسور» الذي يضم البرازيل والباراغواي والأوروغواي والأرجنتين بهدف الاستفادة القصوى منها، بحسب الصياد.

الملابس الجاهزة تتقدم

وقال رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، فاضل مرزوق، إن المجلس يسعى إلى تحقيق 30% نموا في صادرات القطاع خلال العام الجاري، لتقفز إلى 4.8 مليار دولار مقابل نحو 3.7 مليار دولار متوقعة بنهاية العام الماضي.

أضاف مرزوق أن الحكومة مع المجلس يستهدفان وصول صادرات الملابس الجاهزة إلى 5 مليارات دولار بنهاية عام 2030، على أن ترتفع الى ما يتراوح بين 12 و14 مليار دولار سنوياً بنهاية عام 2035.

وأشار إلى أن زيادة التصنيع المحلي من خلال الاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية سترفع المعروض من الملابس الجاهزة المتاح للتصدير، وهو ما يدر عائدات أعلى من خلال التوسع في الأسواق الجديدة وجلب مزيد من العملاء في الأسواق الحالية.

وفي المجلس التصديري للطباعة والتغليف والورق، أكد رئيس المجلس نديم الياس، على استهداف رفع صادرات القطاع إلى 1.5 مليار دولار بحلول عام 2030، عبر تحقيق معدل نمو سنوي يقارب 10% سنوياً في القيمة والكميات، إلى جانب التوسع في أسواق جديدة وتعزيز المشاركة في المعارض والبعثات التجارية الدولية.

طفرة صادرات الغذاء

قال عضو المجلس التصديري للصناعات الغذائية في مصر، هاني برزي، إن المجلس يتطلع لرفع صادرات الصناعات الغذائية إلى 8 مليارات دولار بنهاية العام الحالي، مقابل 7 مليارات دولار متوقعة العام الماضي.

وأضاف برزي في تصريحات صحفية أن المجلس يستهدف تحقيق معدلات نمو تصل 14% سنويًا، بهدف الوصول إلى 10 مليارات دولار خلال سنوات قليلة ، مشيرا إلى أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت طفرة ملحوظة في صادرات مصر من الغذاء، حيث بلغت 28 مليار دولار، أي ما يعادل 40% مما حققته مصر من صادرات الغذاء خلال العقد الماضي بالكامل.

كما قال رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، عبد الحميد الدمرداش، إن المجلس يستهدف رفع صادرات الحاصلات الزراعية المصرية بنسبة تتراوح بين 10 و12% في الموسم التصديري الحالي، والذي بدأ في سبتمبر الماضي وينتهي في أغسطس المقبل.

عائدات الكيماويات والأسمدة

وقال رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية، خالد أبوالمكارم، إن المجلس يستهدف تحقيق عائدات تصديرية تصل إلى 11 مليار دولار بنهاية العام الجاري، مقابل نحو 9.5 مليار دولار متوقعة بنهاية العام الماضي، بنمو 15.7% .

أوضح أبو المكارم أن المجلس التصديري للصناعات الكيماوية يعوّل على منتجات الأسمدة لتحقيق عائدات أكبر من العام الماضي ، مشيرا إلى أن المجلس كان يستهدف تحقيق عائدات أعلى بكثير من 9.5 مليار دولار في العام الماضي، لكن توقف بعض مصانع الأسمدة والبتروكيماويات في بعض الفترات العام الماضي على خلفية أزمة نقص الغاز الطبيعي أثر على الإنتاج وبالتالي المعروض المتاح للتصدير.

وذكر أن المجلس يتطلع للتوسع بالصادرات في الأسواق الأوروبية والأفريقية والولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة المقبلة، خاصة أن قرارات الرسوم الجمركية الأميركية التي فرضت على مختلف دول العالم أبريل الماضي، أصبحت تسمح للمنتجات المصرية بمزيد من المنافسة في الأسواق الأميركية والأوروبية.

صادرات القطاع الصناعي

ويرصد الدكتور كمال الدسوقي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، تطورات القطاع، والفرص والتحديات بعد عام جيد جدا لأداء التصدير والتصنيع المحلي بالإضافة لمبادرات التمويل، ومستهدفات الصادرات، ومشروعات تعميق التصنيع المحلي.

ويشير الدسوقي إلي أن المبادرة الحكومية الخاصة بتوفير 30 مليار جنيه بفائدة مخفضة 15% لتمويل شراء الماكينات وتحديث خطوط الإنتاج لا تزال أدواتها التنفيذية قيد التوسيع، وهي جزء من حزمة أكبر تمتد إلى 90 مليار جنيه لدعم الأنشطة الإنتاجية والعمل على دعم رأس المال العامل والعصرنة الصناعية.

وأضاف هذه التمويلات حدث من تباطؤ الاستثمار الصناعي، وساهمت في تعزيز قدرة الشركات خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة مثل الأغذية، الأدوية، الهندسية، والمنسوجات، في الوقت الذي تتصدر الاستثمارات الخاصة نحو 80% من إجمالي استثمارات التصنيع المستقبلية.

وأكد أن القطاعات الصناعية بدأت تعكس استجابة إيجابية لهذه التمويلات عبر زيادة خطوط الإنتاج وتحسين الجودة وإعادة ترتيب سلاسل التوريد، رغم أن منظومة الإجراءات ما زالت بحاجة إلى تسريع في التطبيق، خاصة ما يتعلق بتسهيل إجراءات الاستيراد لإدخال المعدات وخامات الإنتاج الحيوية.

وبشان أرقام الصادرات الحالية، قال الدسوقي، إن الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة أظهرت زيادة كبيرة في مؤشر الإنتاج الصناعي غير النفطي، وتوسعا في الصادرات الصناعية من سلع نهائية لتقترب من 50 مليار دولار، بما في ذلك ارتفاع ملحوظ في صادرات القطاعات الرئيسية.

وأضاف وقد ساهم هذا الأداء في دفع الاقتصاد نحو نمو بنحو 4.4% خلال العام المالي 2024-2025 مع تزايد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، وهو مؤشر إيجابي يعكس تعافي حقيقي بعد تباطؤ سنوات سابقة.

أشار إلى أن تحقيق المستهدفات الطموحة للصادرات مثل الوصول إلى مستويات مرتفعة للغاية بحلول 2030 يتطلب تسريع وتيرة التقدم في تطوير سلاسل القيمة المحلية والارتقاء بالتنافسية الدولية.

وعن توقعات الصادرات في 2026، كشف عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، أن المستهدف لن يقل عن 20% وستصل الصادرات الصناعية والسلعية بعيدا عن النفط لأكثر من 60 مليار دولار بنهاية 2026 لأول مرة في التاريخ.

وقال: فيما يخص هدف الصادرات الصناعية 145 مليار دولار، أكد الدسوقي أن الهدف ليس مجرد رقم، بل هو خارطة طريق طويلة الأجل لتعميق التصنيع وتنويع الأسواق وجذب استثمارات جديدة سواء محلية أو أجنبية.

وأوضح أن تحقيق الهدف يتطلب توسيع القاعدة الصناعية ودخول شركات جديدة في منظومة التصدير، وتحسين بيئة الأعمال وتسريع الإجراءات الجمركية والرقابية أمام المستثمرين والمصدرين، وتعظيم المحتوى المحلي في سلاسل القيمة، وهو ما يضع القطاع أمام واقع صناعي لم يعد مجرد منتج أساسي بل منتج قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

وبالنسبة لتعميق التصنيع المحلي، أوضح الدسوقي أن برنامج تعميق التصنيع المحلي يعكس رؤية الدولة لخلق سلاسل قيمة وطنية بدلا من الاستيراد غير المنتج، ويتم ذلك عبر دعم مشاريع إحلال الواردات والاستفادة من الميزة النسبية في عدة قطاعات.

وأشار إلى أن الحكومة قامت بتحديد 152 فرصة استثمارية لتعميق التصنيع المحلي في مناطق صناعية محددة، ما يوفر للمستثمرين خارطة طريق واضحة للاستثمار في صناعات مرتبطة بالاحتياجات الأساسية لسلاسل الإنتاج.

وأكد أن القطاع يشعر بالبرنامج لكن التنفيذ يحتاج إلى قدرات أعلى في التدريب وربط الصناعات الكبرى بالموردين المحليين وتسريع توسع القاعدة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن مصر تشهد دخول استثمارات كبيرة في قطاعات غذائية وهندسية ومواد بناء بما فيها مشاريع ذات قيمة تصديرية كبيرة، وتتوسع في سلاسل منتجة للتصدير، وهو مؤشر قوي على أن مصر مقبلة على مرحلة إنتاجية متقدمة في عدد من الصناعات الحيوية إذا ما استمرت الإجراءات الداعمة لتسهيل دخول رؤوس الأموال وخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعن ضبط منظومة الاستيراد، أشار الدسوقي إلى أن أهم ما في الضبط هو التمييز بين الاستيراد الذي يدعم التصنيع والاستيراد العشوائي الذي يعرقل النمو.

وأوضح أن الدولة أتاحت أدوات تنظيمية تهدف إلى إحلال الواردات تدريجيا بالإنتاج المحلي مع تسهيلات للاستيراد في حالات عدم توفر بدائل محلية، ما أعطى دفعة للمنتجين المحليين للتركيز على الجودة والتنافسية، وساهم في عودة الطلب على المنتج الوطني في المناقصات الحكومية والعقود الكبرى ضمن قانون تفضيل المنتج المحلي في العقود الحكومية.

أسامة السيد

اقتصادية قناة السويس تبحث مع هونج كونج فرص التعاون والاستثمار بقطاع الملابس والمنسوجات

بحث وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالسخنة، مع وفدًا تجاريًا من مجلس تنمية التجارة في هونج كونج، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف فرص الاستثمار المتاحة في قطاع الملابس والمنسوجات.

وفق بيان من اقتصادية قناة السويس ، جاء ذلك في إطار دعم العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وضم الوفد عدد من المتخصصين برئاسة كاثرين فانغ، الرئيس التنفيذي لشركة فانج براذرز القابضة المحدودة (Fang Brothers Holdings Limited)، كما ضم الوفد قيادات تنفيذية تمثل كبرى المجموعات الصناعية العاملة في مجالات الحياكة والمنسوجات، إلى جانب ممثلين عن الجانب الأكاديمي والبحثي من جامعة هونج كونج التكنولوجية (كلية الأزياء والمنسوجات)، ومعهد هونج كونج للتصميم، فضلا عن خبراء تطوير التجارة الدولية من مجلس تنمية التجارة في هونج كونج (HKTDC)، وذلك بحضور عدد من القيادات التنفيذية بالهيئة.

واستعرض وليد جمال الدين المقومات التنافسية التي تتمتع بها الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باعتبارها منظومة متكاملة تضم مناطق صناعية متخصصة وموانئ بحرية تابعة لها، إلى جانب بنية تحتية متطورة نُفذت وفقًا لأعلى المعايير العالمية، بما يعزز جاهزية المنطقة لاستقبال الاستثمارات في مختلف الأنشطة الصناعية واللوجستية.

وأكد أن الموقع الاستراتيجي للمنطقة على أهم خطوط الملاحة العالمية يمثل أحد أبرز عناصر الجذب للشركات الراغبة في التوسع بالأسواق الإقليمية والعالمية.

كما أشار رئيس الهيئة إلى نجاح المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات صناعية متنوعة داخل منطقة السخنة الصناعية المتكاملة، إلى جانب كافة المناطق الصناعية الأخرى، ولا سيما منطقة القنطرة غرب الصناعية، التي حققت مكانة متقدمة كوجهة عالمية لاستثمارات قطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات، مؤكدًا أن هذا النجاح يعكس قوة الشراكات والتعاون الاقتصادي الدولي الذي تنتهجه الهيئة، ويسهم في نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

وأكدت كاترين فانغ، رئيسة الوفد، عن تطلع الشركات والمؤسسات المشاركة في الوفد إلى توسيع مجالات التعاون مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال المرحلة المقبلة.

وعقب اللقاء، توجه الوفد إلى جولة تفقدية بمنطقة السخنة الصناعية المتكاملة، شملت زيارة غرفة عرض المطور الصناعي الصيني (تيدا – مصر)، وشركة إيجيبت كادي للمنسوجات داخل نطاق المطور الصناعي (تيدا – مصر)، وذلك للتعرف على التجارب الاستثمارية القائمة والاطلاع على الإمكانيات التشغيلية والبنية التحتية الداعمة للصناعة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، كما تضمنت الجولة زيارة ميناء السخنة، الذي يتكامل مع المنطقة الصناعية ويُعد أحد الموانئ المحورية على البحر الأحمر.

رضوى عبدالله

٧٠ شركة هندية تشارك في المنتدى المصري الهندي لتوطين صناعة الدواء

شارك الدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، في افتتاح فعاليات المنتدى الهندي المصري للصناعات الدوائية، الذي عقد في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الهند في مجالي الرعاية الصحية والصناعات الدوائية.

شهدت الجلسة الافتتاحية حضور السفير سوريش ك. ريدي، سفير جمهورية الهند لدى مصر، والدكتور جمال الليثي، رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية، والدكتور أشرف الخولي، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية، والدكتور عادل عدوي، وزير الصحة السابق.

كما شارك في المنتدى وفد هندي يضم نحو ٧٠ شركة أدوية هندية، تحت رعاية مجلس ترويج صادرات الأدوية الهندية (Pharmexcil)، وذلك متابعة لخرجات اللقاءات الثنائية التي عقدها الدكتور علي الغمراوي مع حاجات براكاش نادا، وزير الصحة ورعاية الأسرة بجمهورية الهند، على هامش المائدة المستديرة في نوفمبر ٢٠٢٥، بما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وحرصهما على توسيع الشراكة في قطاع الصناعات الدوائية.

خلال كلمته، أكد الدكتور علي الغمراوي على الأهمية الاستراتيجية للسوق المصري في مجالات المواد الخام الدوائية والمستحضرات الطبية، مشيرًا إلى الدور المحوري لهيئة الدواء في دعم توطين صناعة الدواء، وتعزيز تنويع وتأمين مصادر المواد الخام، بما يسهم في تحقيق الأمن الدوائي وضمان استدامة سلاسل الإمداد.

وأشار الغمراوي إلى حرص الهيئة على تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والهيئات التنظيمية العالمية، بما يسهم في مواءمة المعايير التنظيمية، وتسهيل نفاذ المستحضرات الطبية عالية الجودة، ودعم نقل التكنولوجيا والخبرات.

كما أكد على توفير بيئة تنظيمية جاذبة للاستثمار لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية وترسيخ مكانة مصر إقليميًا في مجال الصناعات الدوائية.

وشهد المنتدى عقد لقاءات ثنائية مباشرة (Buyer–Seller Meet) بين ممثلي الشركات الهندية والمصرية، إلى جانب اجتماعات مع الاتحادات الصناعية والمسؤولين الحكوميين، بهدف بحث فرص التعاون المشترك، ونقل التكنولوجيا، وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري في القطاع الدوائي.

من جانبه، أكد السفير الهندي سوريش ك. ريدي أهمية تعزيز اللقاءات الثنائية بين الشركات المصرية والهندية، مشيرًا إلى أن المنتدى يمثل منصة مثالية لتوسيع آفاق التعاون الدوائي، وزيادة الاستثمارات المشتركة، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يعزز تنافسية الصناعة الدوائية في مصر ويعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

سيد الجارحي

باستثمارات ٢٠٠ مليون دولار

توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي لتوطين صناعة بطاريات تخزين الطاقة بين شركة كيميت المصرية ومجموعة شركات كرنكس الصيني

بدأ الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، زيارته إلى الصين بعقد اجتماع مع مسؤولي مجموعة شركات «كرنكس» الصينية الرائدة في تصنيع خلايا وتقنيات وبطاريات تخزين الطاقة، وذلك بحضور مسؤولي شركة كيميت المصرية، حيث تم استعراض فرص السوق المصرية وخطة عمل قطاع الكهرباء في ضوء توجه الدولة نحو التحول الطاقي وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

وناقش الاجتماع أهمية التوسع في تقنيات تخزين الطاقة بنظام البطاريات، سواء من خلال محطات تخزين مستقلة أو المرتبطة بمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ودورها الحيوي في تأمين واستقرار الشبكة القومية للكهرباء، وضمان استمرارية التغذية الكهربائية، إلى جانب خطة الدولة لدعم الصناعة المحلية ونقل وتوطين التكنولوجيا، وإحلال المنتج المحلي في مجال المهمات والمعدات الكهربائية.

وعقب الاجتماع، شهد وزير الكهرباء مراسم توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي بين شركة كيميت المصرية ومجموعة كرنكس الصينية، لتوطين صناعة خلايا بطاريات تخزين الطاقة وإنشاء مصنع متكامل يعتمد على مواد خام ومستلزمات صناعة محلية. ووقع الاتفاق عن الجانب المصري المهندس أحمد العبد رئيس شركة كيميت، وعن الجانب الصيني السيد داي ديمنج رئيس المجموعة.

وتضمن الاتفاق إنشاء مصنع لإنتاج خلايا بطاريات تخزين الطاقة الكهربائية ونقل وتوطين تكنولوجيا التصنيع بدءًا من المواد الخام وحتى الصناعات التحويلية، بطاقة إنتاجية تصل إلى 5000 ميجاوات ساعة سنويًا، وباستثمارات إجمالية تقدر بنحو 200 مليون دولار.

كما قام الدكتور محمود عصمت بزيارة ميدانية إلى مصانع الشركة الصينية في مقاطعة ووهان، حيث تفقد خطوط الإنتاج والنموذج المرجعي الذي سيتم تطبيقه في مصر بنفس التصميم والتكنولوجيا، واطلع على مراحل التصنيع، ومعامل الاختبارات، وآليات الشحن والتصدير، وذلك بمرافقة عدد من قيادات قطاع الكهرباء ومسؤولي الشركتين المصرية والصينية.

وأكد وزير الكهرباء أن الاتفاق يمثل نموذجًا متكاملا لنقل وتوطين التكنولوجيا، مشددًا على دعم الوزارة لجميع الشراكات الجادة، خاصة تلك التي تعتمد على التصنيع المحلي، وفي مقدمتها بطاريات تخزين الطاقة، مشيرًا إلى أن الدولة تمنح الأفضلية للمنتج المحلي في تنفيذ مشروعات الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

«الأعلى للطاقة» يبحث دعم المشروعات الصناعية بالكهرباء والغاز

عقد المجلس الأعلى للطاقة، اليوم الأربعاء، اجتماعه رقم (28) بمقر وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بالعاصمة الإدارية الجديدة، برئاسة الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وبحضور عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين.

وبحث الاجتماع آليات وضوابط توفير المستلزمات الأساسية والطاقة اللازمة لعدد من الأنشطة الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة، لا سيما الصناعات الاستراتيجية والمشروعات الاستثمارية، بما يسهم في توطين الصناعة، ونقل التكنولوجيا، وخفض الواردات، وتعزيز الاعتماد على المنتج المحلي، في إطار خطة الدولة للتنمية المستدامة وجذب الاستثمارات.

واستعرض المجلس عددًا من الطلبات المقدمة من الوزارات والهيئات والشركات لتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، في ضوء توجه الدولة لدعم التوسع الصناعي، حيث ناقش الاجتماع سبل توفير الطاقة اللازمة لعدد من المشروعات الصناعية الاستراتيجية التي تلبي احتياجات السوق المحلية، خاصة في قطاعات الأسمنت، والأسمدة، وصناعة الصلب، والزجاج، وغيرها. كما تناول الاجتماع رفع القدرات الكهربائية لبعض المشروعات القائمة، بما يتناسب مع الطاقات الإنتاجية الجديدة التي تمت إضافتها، وتمت الموافقة على عدد من المشروعات في هذا الإطار، إلى جانب إقرار توفير مصادر التغذية بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي لعدد من المشروعات الصناعية الاستراتيجية، من بينها مصانع لإنتاج مستلزمات الصناعات المختلفة.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور محمود عصمت أن انعقاد المجلس الأعلى للطاقة يأتي ضمن خطة الدولة لدعم وتوطين الصناعة، خاصة الصناعات الاستراتيجية والحيوية، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية بالاعتماد على المنتج الوطني وزيادة الصادرات.

وأشار إلى أن استراتيجية الطاقة وخطتها العامة تستهدف تحقيق التوازن بين إنتاج الطاقة واستهلاكها بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتًا إلى دور المجلس الأعلى للطاقة في تعظيم عوائد الطاقة، ودراسة الفرص الاقتصادية والاستثمارية البديلة لاستخدامات الكهرباء والغاز الطبيعي، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للطاقة، ومزيج الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

كانت و ستظل درع القضية الفلسطينية وسيف الدفاع عن غزة

كيف طوعت مصر الموقف الأمريكي لإرادتها رغم شريعة الغاب التي تسيطر علي الموقف العالمي ؟

القاهرة استضافت أول اجتماع لأعضاء اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة برئاسة على شعت بالتزامن مع إعلان تشكيل مجلس السلام من كفاءات ودبلوماسيين اقليميين ودوليين برئاسة ترامب

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في مصر عام 2014، لم يدخر جهداً في وضع حقوق الشعب الفلسطيني على رأس أولويات الدولة المصرية ، معتبراً أن استقرار فلسطين جزء أصيل لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، حيث أصبحت القضية الفلسطينية «قضية القضايا» ووجدان السياسة الخارجية المصرية، وفي كل مناسبة يؤكد الرئيس السيسي التزام مصر الثابت بحل الدولتين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

مواقف القاهرة بقيادة السيسي اتسمت بالثبات على حق الفلسطينيين في دولتهم، ورفض التهجير، وضرورة وقف التصعيد العسكري، مع السعي المستمر لتسهيل جهود السلام والمصالحة بين الإطراف الفلسطينية.

وتبنى الرئيس السيسي نهجاً متوازناً وحازماً، نجح من خلاله في إعادة الزخم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، منتقلا من الدعم السياسي التقليدي إلى الانخراط الميداني الفاعل ، و تجلى هذا الدور في وساطات مصرية تاريخية نجحت في حقن الدماء، ووقف التصعيد العسكري في قطاع غزة، وصولاً إلى المبادرة الاستراتيجية لإعادة إعمار القطاع، والموقف التاريخي الصامد برفض تصفية القضية أو تهجير السكان من أراضيهم.

وخلال أقل من 72 ساعة جرت تطورات كبيرة تمثل نقلة في ملف الأزمات بالشرق الأوسط، خاصة الانتقال السريع الى المرحلة الثانية من اتفاق انهاء الحرب في غزة، وجاءت هذه التحركات وسط توترات كادت تشعل الصراع بالشرق الأوسط والإقليم، وهذه التطورات العاجلة من تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غمزة، او تشكيل مجلس السلام، كانت تتويج لجهود ومساع وتحركات مستمرة بذلتها مصر ودول الإقليم الامتصاص التوتر، والدفع نحو مزيد من التهدئة، والاتجاه لخفض التوترات والصراعات، ليس فقط في ابتعاد شبح الضربات أمريكية وإسرائيلية لإيران، وجاء التوقف على عكس رغبة إسرائيلية.

فقد كشفت التقارير عن اتصالات مصرية مع اطراف إقليمية ودولية مع فرنسا وإيران وسلطنة عمان والوسطاء، لامتصاص التوتر وفرملة التصعيد تجاه إيران، ووقف أي مواجهات من شأنها تعقيد الأوضاع في المنطقة، ولعبت دول إقليمية مهمة دورا في تنبيه الولايات المتحدة لخطورة تصعيد قد يضع المصالح الأمريكية في مرمى الصراع، ومن الواضح ان الرؤية المصرية للتوازن والتواصل مع كل أطراف التأثير اثمرت عن اقتناع، خاصة مع تأكيد الأحداث المتواصلة لصحة الرؤية المصرية لمسارات السياسة وتقليل التوترات.

لم تتوقف مصر عن التحذير من خطر التقسيم وإشعال الصراعات، وأكدت للجانب الأمريكي اثناء زيارة مساعد بولس كبير مستشاري الرئيس ترامب لمصر حيث اكد الرئيس عبد الفتاح السيسي ضرورة خفض التصعيد وتعزيز العمل المشترك من أجل إيجاد حلول سياسية لمختلف الأزمات التي تمر بها دول المنطقة، بما يُسهم في تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين، والحفاظ على سيادة ووحدة أراضي السودان وشعبها، ووقف أي محاولات للإخلال بالثوابت.

وفي نفس الوقت لم تتوقف الجهود المصرية عن التحرك بكل الاتجاهات للانتقال الى المرحلة الثانية من اتفاق انهاء الحرب، في غزة ، وقد مهدت الجانب الفلسطيني باستضافة القصائل، والتوصل الى توافق حول المرحلة الثانية وتشكيل اللجنة الوطنية الانتقالية» تدير القطاع من كفاءات فلسطينية، ووافقة حماس على تسليم الملفات، وهو ما يمثل خطوات مهمة تمهد لبدء المرحلة الثانية، من الاتفاق، وجاء اجتماع القاهرة خطوة موفقة لتمهيد عملية إدارة القطاع وتوافق الفصائل الفلسطينية وتوحيد رؤيتها، وتم بالقاهرة أول اجتماع لأعضاء اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة، برئاسة على شعت بالتزامن مع بعد إعلان تشكيل مجلس السلام من كفاءات ودبلوماسيين اقليميين ودوليين، برئاسة دونالد ترامب.

،دعمًا لمكتب الممثل السامي واللجنة الوطنية لإدارة غزة، تم الإعلان عن إنشاء مجلس تنفيذي لغزة ، يساعد المجلس في دعم الحكومة الفاعلة وتقديم خدمات رفيعة المستوى تعزز السلام والاستقرار والازدهار لشعب غزة. ويضم الوزير حسن رشاد، وكل من ستيف ويتكوف، و جاريد كوشنر، و هاكان فيدان، و علي الثوادي، و تونى بلير، ومارك روان، و ريم الهاشمي، ونيكولاي ملادينوف، و ياكير غباي، وسيجريد كاجوفي، وكل هذه الخطوات تضاعف من جدية التحرك ، وتنوع هذه المواقع يضع الأمر بشكل أكثر وضوحا، ويقطع الطرق الى أي نوع من الخروقات او الاعتداءات من قبل الاحتلال في ظل وجود اطراف دولية وإقليمية، ولجنة تجدير القطاع إداريا وانسانيا، وتمهد لعملية إعادة الإعمار، والتي تدعمها مصر وتستعد لاستضافة مؤتمر دولي لإعادة الإعمار.

ومن ضمن الخطوات الحديث عن نشر قوة الاستقرار الدولية والتي من دورها مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وبدء مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار. والتي تقدر بسبع سنوات ، على الأقل، بجانب انها سوف تبدا من خلال إقامة مساكن جاهزة يمكنها استيعاب 200 الف اسرة بشكل عاجل، وهي خطوة مهمة إنسانيا، بجانب أن وجود قوة مراقبة دولية سوف تضاعف من تدفق المساعدات، وتقطع الطريق على محاولات الاحتلال لوقف تدفق المساعدات.

كل هذه الخطوات تمثل نتاجا لجهود مصرية استمرت شهور، منذ ما بعد اتفاق وقمة شرم الشيخ، وانعكس النجاح المصري في ردود الفعل وخطابات الشكر التي تلقاها الرئيس السيسي ودعم الولايات المتحدة لرؤية مصر السياسية، ووصل الأمر لعرض الرئيس الأمريكي ترامب الدخول في قضية المياه، وهي ليست المرة الأولى، مع تأكيده ان الولايات المتحدة ترفض السيطرة الأحادية على نهر النيل من أي طرف.

ورد الرئيس عبد الفتاح السيسي على رسالة ترامب حول المياه، ليؤكد تمسك مصر بحقوقها وبالقوانين الدولية، واستمرار سياساتها القائمة على التعاون وعدم التهاون في حقوقها المائية، وجاء موقف الرئيس السيسي تعبيرا عن سياسة دقيقة تقوم على الخطوط الحمراء والردع الرشيد، والتمسك بسياساتها، وحرصها على المشاركة في التشغيل لتلافي الأزمات والمشكلات المحيطة بالسد.

الشاهد أن الرؤية المصرية، وتوجهات المسارات السياسية والتوازن مع التمسك بثوابت الأمن القومي، تضاعف من النجاح في ظل توترات وتحولات إقليمية درامية ودقيقة.

تحركات مصرية

على مدار الساعة ، تتحرك مصر في كل الاتجاهات لمعالجة ومواجهة التوترات في المنطقة، وقد تواصلت مع اطراف دولية وإقليمية لوقف أي مواجهات من شأنها تعقيد الأوضاع في المنطقة، وبالطبع تتواصل جهود مصر بكل الاتجاهات والأطراف للانتقال الى المرحلة الثانية من اتفاق انهاء الحرب، والبدء في التمهيد لمؤتمر إعادة الإعمار والتعافي، ومواجهة المناورات الإسرائيلية .

النجاح المصري انعكس في ردود الفعل وخطابات الشكر التي تلقاها الرئيس السيسي ودعم الولايات المتحدة لرؤية مصر السياسية ووصل الأمر لعرض الرئيس الأمريكي ترامب الدخول في قضية المياه

تواصل القاهرة جهودها في كل الاتجاهات، سواء مع الولايات المتحدة والوسطاء للعودة الى اتفاق السلام، والسعي لتوحيد الفصائل الفلسطينية وانهاء الانقسام لإغلاق مسارات وحجج الاحتلال التي يستند إليها ليبرر تأخير تنفيذ اتفاق انهاء الحرب.

الاتصالات والجهود المصرية في هذا السياق لا تتوقف ، وفي هذا الإطار جاء استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي لمساعد بولس كبير مستشاري الرئيس الأمريكي بحضور وزير الخارجية الدكتور بدر عبد العاطي و رئيس المخابرات العامة اللواء حسن رشاد، وتناول اللقاء عددًا من القضايا الإقليمية والتوافق في رؤى البلدين حول ضرورة خفض التصعيد وتعزيز العمل المشترك من أجل إيجاد حلول سياسية لمختلف الأزمات التي تمر بها دول المنطقة، بما يُسهم في تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين، والحفاظ على سيادة الدول ووحدة أراضيها وصون مقدرات شعوبها.

وبالطبع تأتي القضية الفلسطينية على راس أي مشاورات، وتبذل مصر جهودًا حثيثة ومستمرة منذ سنوات، لا سيما خلال فترة الحرب ، لجمع الفصائل الفلسطينية وتوحيد رؤيتها، وكان اجتماع القاهرة الأخير خطوة ضرورية واستراتيجية لمواجهة محاولات الاحتلال الإسرائيلي التنصل من التزاماته، وانهاء العدوان المتكرر، ومن اهم الخطوات تشكيل «اللجنة الوطنية الانتقالية» لإدارة قطاع غزة، التي تمثل أحد اهم ثمار اجتماع القاهرة .

كذلك احتضنت القاهرة أول اجتماع لأعضاء اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة، برئاسة على شعت بالتزامن مع بعد إعلان المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، بدء المرحلة الثانية من الاتفاق وما توافق عليه اجتماع

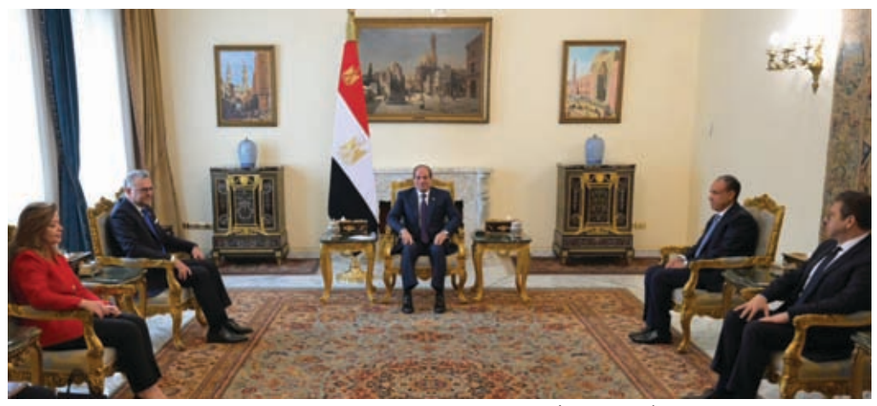

القاهرة استضافت أول اجتماع لأعضاء اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة برئاسة على شعت بالتزامن مع بعد إعلان تشكيل مجلس السلام من كفاءات ودبلوماسيين اقليميين ودوليين برئاسة دونالد ترامب

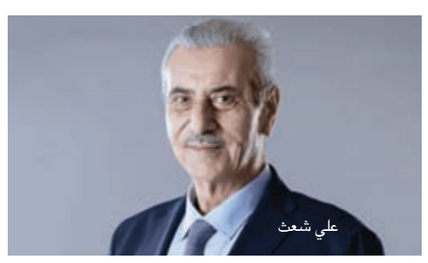

الفصائل الفلسطينية بالقاهرة.

وأعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تأكيد إعلان المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، بدء المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة وأكد دعمه لحكومة التكنوقراط الجديدة، كما أعلن عن تشكيل «مجلس السلام» في القطاع، مشيراً إلى أنه سيتم الكشف عن أسماء أعضائه قريباً.

وقال ترامب عبر منصة «تروث سوشال»: «بصفتي رئيس مجلس السلام، أدعم حكومة التكنوقراط الفلسطينية المعينة حديثاً، وهي اللجنة الوطنية لإدارة غزة، بدعم من الممثل السامي للمجلس، لحكم غزة خلال مرحلتها الانتقالية.. هؤلاء القادة الفلسطينيون ملتزمون التزاما راسخا بمستقبل سلمي".

رؤية مصرية سباقة

ومنذ ديسمبر 2023، بعد شهرين تحديدا من هجوم طوفان الأقصى، شرعت مصر في طرح رؤيتها بشكل مبكر وواضح بشأن ترتيبات «اليوم التالي» في قطاع غزة، سواء على طاولة المباحثات مع الفصائل الفلسطينية، أو عبر قنوات الحوار الدبلوماسي والسياسي مع القوى الإقليمية والدولية. وتمحور جوهر هذه الرؤية حول «تشكيل لجنة تكنوقراط فلسطينية» تتولى إدارة القطاع بصورة انتقالية، بما يضمن استمرار الإدارة المدنية والخدمات الأساسية، ويحول دون حدوث فراغ سياسي أو أمني عقب توقف العمليات العسكرية.

وقد انطلقت القاهرة في هذا الطرح من قناعة راسخة بأن أي مسار مستدام لما بعد الحرب لا يمكن أن يقوم على الحلول العسكرية أو الإقصائية، ولا حتى على إحداث فوضى داخل القطاع تكون لها ارتدادات ومخاطر على سيناء، وإنما على ترتيبات فلسطينية تحظى بحد أدنى من التوافق الوطني، وتحظى في الوقت نفسه بقبول إقليمي ودولي يسمح بإطلاق مسار إعادة الإعمار.

تحديات

مع امتداد شهور الحرب بكل ما حملته من دمار واسع وضغوط سياسية وتحركات دبلوماسية مكثفة، عقدت لقاءات واجتماعات في القاهرة والدوحة وروما وواشنطن وتل أبيب، غير أن الطرح المصري قويل في بدايته بتشكيك واسع ، فقد سيطرت على المشهد آنذاك تصورات صفرية للصراع، تمثلت في أن نتنياهو واليمين المتطرف الحاكم قد حسموا أمرهم في شكل وطبيعة اليوم التالي في غزة وتمحورت حول العمل بكل قوة على تهجير سكان غزة من أرضهم إلى مصر أو إلى دولة ثالثة وأن تعيد إسرائيل إعادة إحتلال القطاع عسكريا وتسرع في إقامة المستوطنات، و هذه التصورات التي رسخت لها وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث في إسرائيل وفي الغرب، جعلت فكرة «تشكيل لجنة تكنوقراط لإدارة غزة» تبدو في نظر كثيرين غير قابلة للتحقق.

ورغم ذلك، واصلت مصر التحرك بثبات واتزان، استنادًا إلى قراءة دقيقة لتوازنات القوى، وإدراك عميق لحدود القوة العسكرية وعجزها عن إنتاج حلول سياسية مستقرة. وقد تمسكت القاهرة بموقف واضح مفاده أن أي تسوية يجب أن تحافظ على الوجود الفلسطيني على أرضه، وأن إدارة غزة شأن فلسطيني لا يمكن مصادرته أو فرض بدائل عليه من الخارج.

وخلال العام الأخير من حقبة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، صعدت إسرائيل من تحركاتها وضغوطها مستندة للوبيات وجماعات الضغط لديها في واشنطن، لدفع بايدن لتبني الحل الإسرائيلي حول اليوم التالي في غزة، حيث التهجير وتصفية القضية ، لكن حينها تحركت مصر مع شركائها العرب والإقليميين والدوليين، واستطاعت تغيير موقف إدارة بايدن، بل دفعها لتتبنى بشكل رسمي ومعلن موقف الرفض لمخطط التهجير.

ومع انتهاء حقبة بايدن، ومجيء إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير 2025، ظهر للجميع أنها جاءت وفق رؤية قائمة على دعم مطلق لنتنياهو يتجاوز حجم الدعم الذى كان قائما إبان إدارة بايدن، وانعكس ذلك فى تبنى الرئيس ترامب نفسه لرؤية إسرائيل حول اليوم التالى للحرب والتى تلخصت فى ممارسة الضغوط على مصر لتسمح باستقبال الفلسطينيين أى تهجيرهم وتفريغ القطاع من سكانه تحت عنوان أو لافتة «إعادة الإعمار» والتحجج أنه لا يمكن إعادة الإعمار فى غزة مع وجود اكثر من 2 مليون فلسطيني.

إلا أن الموقف المصرى ظل ثابتا ولم يتغير، وجاء رافضًا بحزم وهدوء فى أن واحد على طرح ترامب، باعتبار أن التهجير يمس الثوابت الوطنية المصرية، ويشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومى، فضلا عن كونه تصفية فعلية للقضية الفلسطينية.

ولم يقتصر الرفض المصرى على الجانب السياسى والدبلوماسى، بل اقترن بطرح رؤية بديلة متكاملة، نجحت القاهرة من خلالها فى حشد دعم إقليمى ودولى واسع يقوم على إعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير سكانه.

ومع تبلور هذا الإجماع، تراجعت الضغوط الأمريكية، وأصبح الموقف المصرى مرجعية أساسية فى النقاشات الدولية حول مستقبل القطاع، بما عكس قدرة القاهرة على الصمود والدفاع عن سيادتها، وفى الوقت ذاته منع تمرير سيناريو كان من شأنه إنهاء القضية الفلسطينية عمليًا.

توحيد الموقف الفلسطيني

خاضت مصر مسارًا تفاوضيًا معقدًا مع مختلف الفصائل الفلسطينية، بهدف التوصل إلى توافق وطني حول ترتيبات اليوم التالي. وقد شكّل ملف سلاح حركة حماس أحد أعقد معوقات الوصول إلى هذا التوافق، في ظل اعتباره نقطة اشتباك رئيسية بين المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، والحساسيات الفلسطينية الداخلية.

واعتمدت القاهرة نهجا واقعيا ومتدرجا ، قام على الفصل بين إدارة القطاع المدنية والخدمية من جهة، والقضايا الأمنية والعسكرية الكبرى من جهة أخرى ، وجرى ترحيل ملف السلاح إلى مسارات لاحقة، ضمن أطر وآليات تم التوافق عليها مع الأطراف الدولية المعنية، لا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل، بما حال دون تحوله إلى عامل تفجير لمسار وقف الحرب أو تعطيل التوافق الفلسطيني.

وقد سمح هذا الفصل الوظيفي بإنجاز توافق فلسطيني واسع على تشكيل لجنة تكنوقراط لإدارة غزة، دون اشتراط الحسم الفوري للقضايا الأمنية الأكثر حساسية، مع الإبقاء عليها ضمن جدول زمني ومعالجات مرحلية لاحقة.

بداية التنفيذ

أسفرت الجهود المصرية عن تفكيك العقدة الأشد تعقيدًا في المشهد الفلسطيني، وتهيئة أرضية عملية سمحت ببلورة توافق فلسطيني غير مسبوق على لجنة تكنوقراط انتقالية «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» تتولى إدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب ، وقد حظيت هذه الصيغة بقبول داخلي فلسطيني، وبتفهم ودعم إقليمي ودولي، باعتبارها حلًا واقعيًا يحفظ الدم الفلسطيني، ويضمن استمرار الحياة اليومية في القطاع، ويأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه شواغل الأطراف الأخرى، خاصة الجانب الإسرائيلي والأمريكي.

و تعزز هذا المسار بإطار إشرافي دولي، يهدف إلى ضمان استقرار الترتيبات الانتقالية، وتهيئة الظروف لإطلاق عملية إعادة إعمار واسعة النطاق، دون المساس بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

الشاهد أنه إذا كان التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بينوده المختلفة، قد جاء وبشهادة الرئيس ترامب نفسه خلال قمة شرم الشيخ، نتيجة جهود مضنية بذلتها مصر ومؤسساتها، فإن مسار «اليوم التالي» في القطاع يمضى اليوم إلى حد كبير وفق التصورات والمحددات المصرية.

ولا يقتصر هذا الدور على الترتيبات السياسية والإدارية فحسب، بل يمتد إلى كيفية إدارة أعقد الملفات الخلافية بأدوات سياسية تراكمية، تحافظ على وحدة المسار التفاوضي، وتمنع انهياره، وتفتح المجال أمام انتقال تدريجي من منطق الحرب إلى منطق الإدارة والإعمار والاستقرار.

وقد تمكنت مصر من ترسيخ مقاربتها ورؤيتها باعتبارها الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتنفيذ لمعالجة ترتيبات ما بعد الحرب في قطاع غزة، بما عكس فهمًا عميقًا لتعقيدات المشهد، وهو فهم كان نتاج خبرات عقود تراكمت لدى مؤسسات وطنية مصرية وضعت أهدافا استراتيجية محددة ونجحت في النهاية في تحقيقها بصورة كبيرة بهدوء ودون ضجيج.